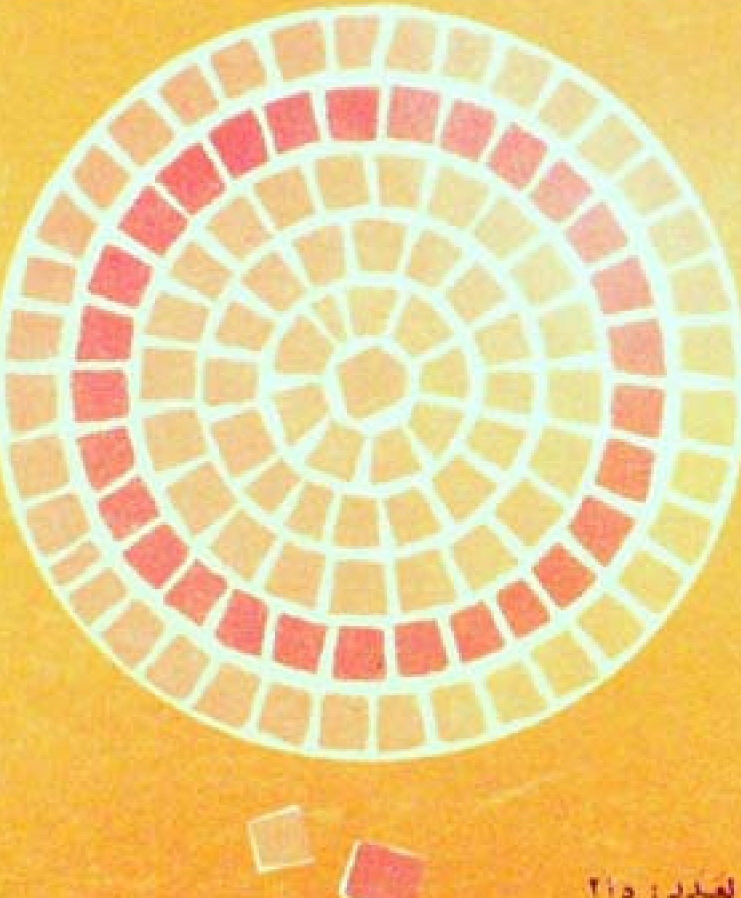
المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية



العدد : ٢١٥

كانون الاول ١٩٨٧

المناضل

المحتويات

المحتويات

« المناضل ص.ب — ١١٥١٢ — دمشق »

الافتتاحية

دروس معاصرة.. ودروس تاريخية
فهل من مستفيد ؟؟؟

الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

منذ ما يزيد على الشهر والانتفاضة في الاراضي العربية المحتلة مستمرة ومتصاعدة ، تلك الانتفاضة والتي اطلق عليها معظم الناس « ثورة الحجارة » تواجه العدو الاستيطاني باشكال متعددة وتعطي في كل يوم جديد درسا جديدا في النضال والصمود ليس فقط للمحتلين الاسرائيليين ، بل ولحلفائهم وسندتهم الغربيين والامبرياليين خصوصا الامبريالية الامريكية التي لم تستطع رغم كل الدعم والتاييد الذي تغدقه على « دولة اسرائيل » لم تستطع الا ان توافق في مجلس الامن الدولي على قرار يدين « اسرائيل » على ممارساتها في الاراضي العربية المحتلة ، لاول مرة منذ ما يزيد على ست سنوات ، وتعطي هذه الانتفاضة دروسا اشمل واعم للعرب اللاهثين وراء الحلول الاستسلامية والراكضين وراء التصريحات الامريكية والتطمينات

الامبريالية الصهيونية والوعود الكاذبة التي تهدف الى امتصاص المد الجماهيري العارم والرافض لكل اشكال التسويات الجزئية والمنفردة . والانتفاضة هذه تعطي الدرس الاهم لبعض القادة الفلسطينيين الذين يلهثون وراء عقد مؤتمر دولي للسلام في « الشرق الاوسط » على الطريقة والاسلوب والشروط الامبريالية والصهيونية والذين يبذلون من الجهود والطاقات والاموال ويهدرون امكانات الجماهير العربية والفلسطينية في عمل ليس وراءه من طائل وليس فيه من النفع الا للعدو وعملائه . لقد اثبتت تلك الانتفاضة ــ الثورة بشموليتها واتساعها وعمق انتشارها منذ اكثر ما يزيد على عشرين عاما ، وامتدادها لتشمل سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ اثبتت ان اي حل لقضية فلسطين ان لم يكن معتمدا على ارادة وآمال تلك الجماهير وآخذا في الحسبان وجودها ، ورايها، وشعاراتها التي تقدمها كل يوم ، ان لم يكن كذلك فهو حل مرفوض في الواقع الفلسطيني العربي ، وقادم من خارج الحدود ، يقدمه من لايشعرون بمرارة الاحتلال ولا يعيشون مرارة القمع والتجويع والتشرد وسترفضه تلك الجماهير الثائرة التي لها وحدها فقط الحق في تقرير مصيرها على ترابها الوطني ، والتي كان صوتها اقوى من جميع الاصوات المزايدة واقوى من قرارات جميع المؤتمرات والاجتماعات وتاثيرها افعل من سائر الاذاعات والاعلام المتهالك على ابواب كامب ديفيد ومفرزاته . لانها تملك ارادتها وتاريخها ، ومستقبلها وهي وحدها معنية بذلك .

ولابد في خضم تلك المعارك الباسلة من التذكير بأن الاصوات الغريبة التي دعت وتدعو الى قيام حكومة فلسطينية في المنفى انما تصب في النهاية في طاحونة الامبريالية والصهيونية ومشاريع حلولها لان تلك الدعوات واللجان المشكلة لبحثها من بعض القيادات الفلسطينية الانهزامية تشكل ضربة قوية للنضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي عموما لانها تحاول امتصاص تلك الانتفاضة

واجهاض النتائج التي ستترتب عليها لصالح الحلول الاستسلامية المعادية ، ان محاولات توجيه الانظار عن الانتفاضة الى وجهة « حكومة المنفى » ومحاولة امتصاص الجهد القومي والدولي الذي يبذل في الدفاع عن ثورة الاهل في المحتل من الارض او الى اي جهة اخرى مهما كانت ، يشكل طعنة لنضال الجماهير وخيانة للقضية ، يجب عدم السكوت عليها وادواتها ، ومحاربتها ، بل وعقابها بما يتناسب مع تلك الجريمة ، ويجب ان يكون الشعار اليوم هو كل الجهد ، وكل الدعم ، وكل الاهتمام للثورة المتصاعدة في الارض المحتلة لتعزيزها وانتشارها واستمرار صمودها لتحقيق الاهداف التي قامت من اجلها . لقد اثبتت تجارب النضال القومي العربي والنضال الوطني الفلسطيني ومنذ وعد بلفور عام ١٩١٧ حتى الان ، ان اهم الاهداف الصهيونية والامبريالية هو اجهاض كل حركة او انتفاضة او تحرك يسعى حثيثا للوصول الى نتائج محددة في مسيرة ذلك النضال ، وتاتي بعض القيادات قصيرة النظر في مراحل مختلفة من مسيرة ذلك النضال لتحقق للعدو ذلك الهدف بطريقة سهلة وميسورة ، وتغطيها ادعاءات حسن النية احيانا او تحيطها بضجيج اعلامي وشعارات براقة زائفة في محاولة خداع كبيرة للجماهير المناضلة .

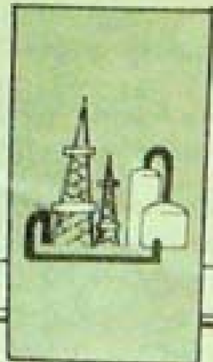
وياتي شعار « حكومة فلسطينية في المنفى » في اطار تلك الحملات الخادعة المضللة التي يجب مقاومتها واسقاطها في مهدها .

ان الدروس التي تعطيها انتفاضة الاهل في الارض المحتلة يجب ان تفتح عيون الجميع على الحقائق الموضوعية والتاريخية والمستقبلية في مجال القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني الاستيطاني ، العنصري ، التي نادى حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي دائما بها والتي تمثلت باختصار شديد : ان فلسطين عربية وستبقى كذلك مادامت جماهيرنا تناضل من اجل التحرير والعودة بمختلف الطرق والسبل والوسائل المتاحة لها . وان ذلك

الصراع هو صراع مصيري لايتم حسمه لصالح الامة العربية الا بالقضاء على الصهيونية العنصرية في فلسطين .

وكما اندثرت الغزوة الصليبية وممالكها واماراتها التي استمرت ما يقرب من مئتي عام على ارض فلسطين والاراضي العربية المجاورة لها بفعل صمود الاهل ووجود القيادة التي رعت ذلك الصمود ومثلته برفض الوجود الصليبي وقاومته وهزمته ،في مراحل التاريخ السابقة كما كان ذلك في الماضي يكون اليوم وسيكون في المستقبل ، ولسوف تندثر دولة العنصريين الصهاينة وستندحر الغزوة الصليبية الجديدة بفعل صمود جماهيرنا ومقاومتها ، ووجود القيادة التي ترعى ذلك الصمود وتحتضنه وتنميه . فهل لنا من دروس تاريخنا العربي عبرة ؟

دراسات اقتصادية



حول مفهوم التوازن الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية

الرفيق : د. مهدي دخل الله

اولا ـ مقدمة : عودة سريعة لمفهوم « التوازن الدولي » ...

تعرض هذه الدراسة لبحث مفهوم التوازن الدولي بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية ووضعها الراهن بعد سلسلة من الاجتماعات والاتصالات والمؤتمرات التي تمت خلال العام الماضي سواء بين الدول الاشتراكية اعضاء معاهدة وارسو ، او بين الدول الراسمالية في اطار حلف ناتو او قمة الصناعيين السبعة في البندقية او المجموعة الاوروبية .

وهذه الدراسة تعتبر ، من حيث المضمون والشكل ، متممة للدراسة السابقة والتي نشرتها مجلة المناضل في عددها رقم : ٢١٠ — ٢١١ تحت عنوان « توازن

الامن مقابل توازن الرعب » والتي تعرضت لمفهوم التوازن الدولي شموليا ، ثم طرحت تطبيق هذا المفهوم على الجوانب العسكرية والسياسية للعلاقات الدولية الراهنة .

ومن الواضح أن المفهوم العام ، الشمولي ، للتوازن الدولي ينطبق على الاطار العام ، الشمولي ، للعلاقات الدولية على اعتبارها كلا متكاملا ومترابطا مهما بدا من استقلالية معينة لهذا الجانب أو ذاك ، او لهذا المجال او ذاك من جوانب العلاقات الدولية ومجالاتها المختلفة ، السياسية .. العسكرية .. الاقتصادية .. الثقافية ... الخ ...

والعلاقة بين العام والخاص هنا ليست علاقة تمايز في النوع ، بل هي مجرد اختلاف في الكم ، اي في المستوى الهرمي ضمن الاطار الواحد . فالخاص ، في هذه الحالة ، يلتقي في صفاته الاساسية وفي سماته الجوهرية مع العام ، اي ان الخصوصية لاتظهر الا كونها حالة من حالات العمومية ، بمعنى ان الخصوصية تكتسب كينونتها ، لا من استقلالية مزعومة ، وانما ، وهذا اساسي ، من ارتباطاتها بالخصوصيات الاخرى داخل الاطار العام ، اي من عموميتها بالذات .

وعلى هذا لابد من تحديد الاطار العام لمفهوم التوازن الدولي ، بشموليته ، كمدخل لايضاح هذا المفهوم في مجال خاص ، هو مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد حاولنا في دراستنا السابقة ، المذكورة ، تحديد هذا الاطار ووضعنا تعريفا للتوازن الدولي يعتبر تعريفا مناسبا وان كان ، كغيره من التعاريف ، خاضعا للمناقشة والتعديل ...

ولايضاح مفهوم « التوازن الدولي » لابد من الاشارة الى ذلك الاعتقاد السائد عند بعض المحللين من ان التوازن يكون قائما عندما يتساوى تاثير القوى في نظام العلاقات الدولية . وغالبا مايفهم هذا التاثير المتساوي للقوى بمعناه المادي ، كما يفهم التوازن وضعا سكونيا امثل يضمن استمراريته بناء فوقي (حقوقي وسياسي) صارم .

والتاكيد هنا على الابعاد الحقوقية والسياسية للتوازن والمساواة مهم جدا، وهو يشير بوضوح الى التمسك بالشكل دون المضمون والجوهر ، كما يشير الى محاولة الدوائر التي تتمسك بهذا المفهوم للتوازن للخلط بين « الوضع الحقوقي » و « الحالة الفعلية » لنظام العلاقات الدولية ...

فماذا تربحون افضل من وضع حقوقي دولي تتساوى فيه الولايات المتحدة الامريكية ، مثلا ، مع دولة صغيرة فقيرة مثل السنغال او اوغندا او بنغلادش او غيرها ؟ .. وماذا تربحون افضل من وضع حقوقي دولي ومن نظام حقوقي ـ

مؤسساتي ـ دولي ، تخضع فيه دولة مثل المملكة المتحدة للقوانين والاعراف نفسها التي تخضع لها دولة افريقية فقيرة وصغيرة ؟ ...

ان هذا الخلط مقصود ، ويهدف الى اخفاء الفرق الشاسع بين « الواقع الفعلي » و « البناء الفوقي الحقوقي » للعلاقات الدولية الراهنة . وهو يؤكد كذلك الاغتراب الذي تعيشه الدول النامية في عالمنا المعاصر ، والذي تفرضه كينونتها الثنائية بين « استقلال » سياسي ، واستغلال اقتصادي يبدو عنده الاستقلال السياسي مجرد وهم كبير ». (1)

وهكذا فان التوازن الناتج عن مساواة صورية تكفلها الوثائق المكتوبة والحقوق الدولية يبقى حبرا على ورق اذا لم تنفذ المساواة الى واقع العلاقات الفعلية بين الدول ، أي اذا لم تتحول المساواة الحقوقية الى مساواة فعلية ، اقتصادية ، قبل كل شيء .

لذلك فان التوازن الحقيقي في نظام العلاقات الدولية ليس ذلك التوازن المبني على مساواة « ورقية » ، بل هو ذلك التوازن الذي ينطلق من أرضية المساواة الحقيقية ، الفعلية ، لان مثل هذه المساواة تضمن توافر شروط التطور الطبيعي لعالمنا المعاصر بجميع اركانه واقسامه ومكوناته . ومثل هذا التطور الطبيعي يبقى هدفا لنضال القوى التقدمية والتحررية والاشتراكية في العالم . وبالمقابل ، يؤمن وضع عدم التوازن شروط تحقيق المصالح الامبريالية والية تشويه التطور الطبيعي لمجتمعات عديدة ، وبالتالي للعالم باكمله ، ويهيىء الوسط الذي يدفع بالتوتر العالمي بسبب هذا التشويه الى مستويات خطرة جدا قد تهدد وجود البشرية باكملها على سطح المعمورة .

ثانيا ـ التوازن في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية ...

جوهريا ، تعمل الآلية الراسمالية ضمن منطق واحد ، سواء داخل المجتمعات الراسمالية ، او على النطاق الدولي . ويظهر هذا التماثل باوضح اشكاله في مجال العملية الاقتصادية بالذات . فتشويه التطور الطبيعي للعناصر المكونة للمجتمع

---

(1) ـ من المفيد هنا ايضاح مسالة مهمة تتعلق بالكينونة الثنائية ، ان وهمية الاستقلال السياسي ليست مطلقة ، وهناك العديد من الدول النامية ،مثل القطر العربي السوري استطاعت استخدام الاستقلال السياسي قاعدة صلبة للانطلاق نحو الاستقلال الاقتصادي .

الوطني ، ... إلى تشويه التطور الطبيعي على المستويات الدولية ، وذلك عبر آلية السوق الدولية ونظام تقسيم العمل الدولي اللذين يؤمنان سبل استنزاف الدخل من جميع ارجاء العالم ، وبشكل خاص من تلك الاقسام الاقل تطورا فيه .

وهنالك اطار آخر لتشويه النظام الطبيعي للعملية الاقتصادية ، هو اطار العلاقات الاقتصادية بين الدول الراسمالية نفسها. فغالبا مايبذل ممثلو هذه الدول في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم جهودا جمة ، لا للبحث في سبل حل القضايا الاقتصادية على المستوى العالمي ، وانما لايجاد مخرج من الصعوبات التي تصيب العلاقات بين الدول الراسمالية نفسها ، الصعوبات الناتجة عن القاعدة العامة التي ذكرناها والتي تتضمن أن التشويه والخلل وعدم التوازن صفات ملازمة للعلاقة الراسمالية بالضرورة .

ماهي القوانين التي تعمل الآلية الراسمالية بواسطتها والتي تمثل محور التركيب الراسمالي واداته الرئيسية في التاثير والفعالية ؟ ...

١ ـ على مستوى الاقتصاد الوطني :

يؤثر هنا قانون عدم تطابق نمط علاقات الانتاج مع مستوى تطور القوى المنتجة ... هذا القانون التشويهي والذي يثبت الخلل وعدم التوازن يتناقض مع القانون التوازني الشهير قانون تطابق نمط علاقات الانتاج مع تطور القوى المنتجة . والصراع هنا بين تلك القوى الاجتماعية التي تناضل من اجل توضيع القانون التوازني وبين تلك القوى التي تعمل جاهدة للحفاظ على سيطرة القانون التشويهي المذكور .

٢ ـ على مستوى العلاقات داخل الكتلة الراسمالية :

يؤثر عدم التوازن هنا ترتكز على فعالية قانون التطور غير المتوازن للدول الراسمالية ، وهذا القانون نتاج للكينونة الراسمالية نفسها ، فهذه الكينونة تتناقض مع التطور التنسيقي بالضرورة . لذلك فان مجرد تطور الدول الراسمالية تطورا راسماليا لابد وان يخلق نوعا من عدم التوازن في علاقاتها الاقتصادية المشتركة حتى ولو استطاعت هذه الدول حصر عدم التوازن هذا داخل اطر صارمة في محاولة لمنعه من الانفجار ... وفي هذا المجال يؤدي قانون التطور غير المتساوي أو غير المتوازن للدول الراسمالية الى ظهور قضايا عديدة تنعكس سلبا على الاقتصاد العالمي ككل وان كانت تتعلق مباشرة بالعلاقات بين الدول الراسمالية نفسها ،مثل سعر صرف العملات الراسمالية الرئيسية ، الحروب التجارية المختلفة بين الدول الراسمالية ، السياسات الزراعية والحمائية وسياسات الدعم وغير ذلك ...

٣ ـ على مستوى العلاقات بين الكتلة الراسمالية والكتلة الاشتراكية :

هنا تؤثر قوانين التناقض ، والتعايش ، بين النظامين الراسمالي والاشتراكي . وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، تضغط الدول الراسمالية عبر الآلية الاقتصادية وغيرها باتجاه أضعاف تاثيرات النظام الاشتراكي في سيرورة الاقتصاد الدولي في محاولة للحفاظ على الخلل وعدم التوازن في بنية هذا الاقتصاد (1) ،بينما يؤدي الاقتصاد الاشتراكي وظيفة معاكسة تماما فهو :

١ ـ يقدم البديل التاريخي للنظام الراسمالي ...

٢ ـ يضيق بوجوده الفعلي اطار التاثير والتواجد الاقتصادي الراسمالي (تجربة بناء السد العالي وسد الفرات) .

٣ ـ يقدم العون والمساعدة للدول النامية عبر أساليب جديدة للتعاون الاقتصادي بعيدا عن اطر الاستغلال والتبعية ...

وهكذا يعتبر النظام الاشتراكي العالمي (هذا الاصطلاح نستعمله مجازا رغم عيوبه) عاملا هاما من عوامل النضال العالمي المتكامل من اجل خلق امكانات التطور الطبيعي للاقتصادات كلها ... اي من أجل وضع أسس التوازن الدولي المنشود .

٤ ـ على مستوى العلاقات بين الكتلة الراسمالية والاقتصادات النامية :

هنا قد يطول البحث ، ويتشعب الدرس . فتاريخ الراسمالية هو تاريخ الاستعمار والاضطهاد والاستغلال واستنزاف الدخل . وباختصار سنشير الى

---

(1) ـ وفعلا لقد اثبتت التجربة التنموية لبولونيا أن الاعتماد الزائد على الارتباطات الاقتصادية مع العالم الراسمالي يشكل خطرا كبيرا على التجربة الاشتراكية برمتها . وبالمقابل فالدول الراسمالية تسعى الى التدخل ، عبر نظام الاقراض الدولي ونظام التجارة الدولية ، في الاقتصادات الاشتراكية في محاولة منها لاضعاف حصانة هذه الاقتصادات ولتهديدها في الوقت المناسب ، هذه الملاحظة عامة وليست موجهة نحو نقد بعض الدول الاشتراكية التي اصبحت اعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فقد يكون عند هذه الدول من الحصانة الاقتصادية الاشتراكية مايجعلها منيعة على التدخل الراسمالي والضغط والتهديد وبما يسمح لها بالتالي من الاستفادة من الميزات التي يقدمها الصندوق لاعضائه .

بعض القوانين التي تمثل محور آلية العلاقات بين الكتلة الراسمالية والدول النامية :

١ ـ قانون الاستمرار في وظيفة العديد من الدول التي كانت مستعمرة سابقا ... ان اقتصادات هذه الدول مازالت ، في الجوهر ، تؤدي وظيفة المستعمرات رغم تحررها السياسي .

٢ ـ قوانين استنزاف الدخل من الدول النامية بجميع اشكاله واساليبه .

٣ ـ قوانين واليات الاقراض الدولي وقوانين التجارة الدولية .

ـ في هذا العرض السريع حاولنا ايضاح أناتوميا العلاقات الاقتصادية الدولية مع الاشارة الى أهم القضايا التي تعج بها هذه العلاقات مثل :

١ ـ سعر الصرف والسياسات الزراعية وسياسة الحماية الاقتصادية والعلاقات التجارية ... وهذه القضايا تهم العلاقات داخل الكتلة الراسمالية بشكل أساسي .

٢ ـ قضية ديون الدول النامية وسياسة الاقراض الدولية . وهذه القضية تهم العلاقات بين الدول النامية والدول الراسمالية بشكل اساسي .

٣ ـ قضية طرح الحل الشمولي للعلاقات الاقتصادية الدولية عبر النضال من اجل توطيد أسس نظام اقتصادي دولي جديد . وهذه القضية تربط توجهات الدول النامية التقدمية والتحررية بتوجهات الدول الاشتراكية والقوى التقدمية الاخرى .

كيف عالجت المؤتمرات ، رفيعة المستوى ، التي انعقدت في ربيع هذا العام في الجانبين الاشتراكي والراسمالي ، هذه القضايا التي توضح توجهات الصراع بين القوى التي تناضل من اجل توطيد التوازن الدولي وبين القوى التي تسعى جاهدة للحفاظ على النظام الحالي المسيطر للعلاقات الاقتصادية الدولية ، نظام عدم التوازن والضغط والاستغلال واستنزاف الدخل ؟؟ ...

ثالثا ـ الدول النامية : قضايا وآفاق النضال لتوطيد الاستقلال الاقتصادي كمحور اساسي للتوازن الدولي

وضع الاقتصادات النامية في مجمل الاقتصاد الدولي الان ما زال صعبا ومعقدا ويحق للباحث المهتم ان يطرح الاسئلة التالية :

اين اضحت هذه الاقتصادات اليوم ؟ ما هو موقعها في جملة الحدوثية الاقتصادية العالمية ؟ هل هناك تقدم أم تأخر في مجمل نضالها الهادف والرامي الى توطيد استقلاليتها التامة ؟ .. كيف يمكن النظر الى الحقيقة القائلة بان المؤشرات الكمية تؤكد تقهقر موقع الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي ، في حين ان المؤشرات النوعية تعطي فرصة اكبر للتفاؤل ؟ (١) .

قبل الاجابة عن مثل هذه الاسئلة لابد من تاكيد ما يلي :

ان الوضع الذي تعيشه الاقتصادات النامية في عالمنا المعاصر يشكل بؤرة اساسية ، بل البؤرة الاساسية ، للخلل في النظام الاقتصادي الدولي الراهن . فعلى خط العلاقات بين الكتلة الراسمالية المتطورة (اقرأ : الامبريالية) وبين الكتلة النامية تتولد المؤثرات القاعدية في مجمل البنية غير المتوازنة للعلاقات الاقتصادية الدولية .. وعليه ، فان تصحيح الخلل في هذا المجال (اقرأ : توطيد الاستقلال الاقتصادي وانهاء التبعية) هو الذي يحدد المحور الاساسي لنظام اقتصادي دولي توازني ، تنتفي فيه بؤر الخلل ومصدرات التلبلب التشويهي للتطور الطبيعي لجميع الشعوب ...

ان هذه الحقيقة التي تشخص المرض ، لابد وان تقدم الطريق الموصلة الى الخلاص، اي انها لابد وان تصف الدواء. الخلاص يكمن في توطيد النضال وتصعيده واستعمال كل الاساليب الجماعية والفردية ، التوفيقية والصدامية(٢) ، في سبيل التوصل الى الاستقلال الاقتصادي الخالص ...

ماذا قدمت لنا صورة الجهود الجماعية للدول النامية في الفترة الاخيرة ؟.. مؤتمر مجموعة (٧٧) في القاهرة (اب ١٩٨٦) ومؤتمر عدم الانحياز في هراري لم

---

١ ـ المؤشرات الكمية المقصودة هنا هي على سبيل المثال لا الحصر : تفاقم هوة النمو ، ازدياد التبعية المديونية ، انخفاض نسبة مشاركة الاقتصادات النامية في التجارة الدولية ، تقهقر حدي التجارة

المؤشرات النوعية : تعاظم دور الحركة التحررية العالمية ، ازدياد الوعي الاستقلالي في اوساط عديدة داخل الدول النامية ، المضي قدما في تمتين الاستقلال السياسي اسلوبا لتوطيد الاستقلال الاقتصادي ، اتباع اساليب (ثورية) في معالجة ازمة المديونية كقرار البرازيل والاكوادور بالتوقف عن دفع فوائد الديون الخ ....

٢ ـ التوفيقية هنا لا تعني التنازلية بقدر ما تعني المرحلية ...

يقدما شيئا جديدا يذكر في مضمار تكاتف جهود الدول النامية واعتمادها الجماعي على الذات . على العكس من ذلك يمكن القول انه بينما يزداد استخفاف الدول الراسمالية بقضايا الدول النامية وازماتها ، مازالت هذه الدول تدور في حلقة مفرغة وتعقد المؤتمرات لمجرد التاكيد على التاكيد ولمجرد الصياح في عالم الطرشان.

لابد من الاعتراف بازمة العمل الجماعي للدول النامية ، فمجموعة (٧٧) وكذلك حركة عدم الانحياز وصلتا الى طريق ، تكاد تقول ، مسدودة . لقد ادت مثل هذه التجمعات مهمتها التاريخية أو كادت ، وانتهت شروط اللقاءات التجمعية الكيفية التي تكتفي بالتشابه بين عوامل عامة ، تبدو في كثير من الاحيان وبسبب عموميتها الشديدة ، هامشية وثانوية .

الوضع الجديد يفرض استخدام شروط التجمع الانتقائي ، لا الكيفي ، بين الدول النامية . لقد ادت التطورات المتسارعة في السبعينات والثمانينات الى انتهاء شروط الالتقاء الكيفي العام بين الدول النامية ، ولم تعد المرحلة الجديدة من النضال تحتمل الاكتفاء بمؤتمرات شكلية ، عامة ، هشة .

لابد من الانتقائية في التجمع ، فليس المهم انقلاب الشكل على حساب الجوهر، بل المهم هو البحث عن اطر جديدة للتجمع تؤدي الى فعالية وتاثير شديد الحدة في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية .

التطور الانتقائي الحاصل ، فعليا ، داخل كتلة الدول النامية هو الذي يفسر جميع الاسئلة المطروحة اعلاه ، ويعطي الجواب عنها ، وسيحين الوقت قريبا ، وربما قريبا جدا ، لظهور الحاجة الماسة الى الاستجابة الإنسانية لهذا التطور الانتقائي الفعلي .

قد يكون الوقت مبكرا للتحدث عن تجمع عالمي جديد يضم الدول النامية التحررية ، لكن الازمة المستعصية التي وقعت بها التكتلات الحالية للدول النامية وشلتها عمليا عن الحركة الفاعلة لابد وانها تشير الى المحدودية التاريخية للعمل الجماعي الكيفي والى افاقه المسدودة .

وفي الاطر التجمعية الانتقائية تطلق عوامل تكاملية عديدة من عقالها ، ولاتقتصر هذه العوامل على المجال الايديولوجي او التوجهي — الاستراتيجي او المصلحي - الاقتصادي ، بل تتعدى هذه المجالات الى المجال القومي ايضا ، حيث يوجه العامل القومي ، كعامل انتقائي ، الجهود التضامنية ويعطيها بعدها التكاملي ويجعلها

تضغط باتجاه وطيد اواصر اللقاء والتعاون والتكامل داخل المجموعة القومية الواحدة . ان مثل هذا الاطار يعطي (الكتلة) العربية افضليات ترابطية ، افضليات تؤدي الى تسهيل العملية التكاملية ، سيما عندما يقتضي الامر التضحية ببعض الزوايا القطرية ، وهو ما يجعل الفعالية التراكمية للعمل التكاملي اكثر حدة واسرع ايقاعا .

ان الاطار الانتقائي القومي لا يتناقض مع الاطار الانتقائي التحرري في المجال العالمي ، بل يتكامل معه ، ويؤدي الى تعميق البعد التحرري وتنشيط الفعالية الاستقلالية داخل المجموعة العربية .

رابعا ـ الدول الاشتراكية : نحو مشاركة اكثر فعالية في النظام الاقتصادي الدولي ...

ملاحظة هامة لا بد من تاكيدها ، فعندما تتدارس الدول الراسمالية في مؤتمراتها المتعددة القضايا الاقتصادية الدولية ، فانها تهتم اول ما تهتم ، بالقضايا المتعلقة بعلاقاتها المشتركة ، من دون الاهتمام بمنعكسات هذه العلاقات على اقسام العالم الاخرى . وحتى عندما تبحث الدول الراسمالية قضايا معينة ، كقضية ديون الدول النامية ، فهي لاتبحثها بهدف حلها حلا يتناسب مع مصالح الدول النامية وتطلعاتها ، بل تهتم بها كمسالة تتعلق باقتصاداتها كاقتصادات دائنة ، اي تركز جل اهتمامها على الكيفية المثلى لاستعادة الديون وتامين استمرارية استنزاف الدخل النامي عبر قنوات خدمة الديون وغيرها من القنوات .

الدول الاشتراكية ، على الخلاف من ذلك ، كرست اهتماماتها في مؤتمر برلين(1) ، لا لتبحث علاقاتها الاقتصادية المشتركة ، بل لتناقش وضع الاقتصادات النامية ضمن النظام الاقتصادي الدولي القائم ، ولتصدر وثيقة مطولة تحمل عنوانا : « بصدد التغلب على ضعف التطور واقامة نظام اقتصادي دولي جديد » ، ضمنتها وجهة نظرها حول القضايا التي تهم الوضع الاقتصادي للدول النامية في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية . ووجهة النظر هذه تتفق ، كما تؤكد الوثيقة ، مع مصالح الدول النامية وارائها حول الامور المعنية .

---

١ — قمة برلين لدول معاهدة وارسو (٢٨ — ٢٩ أيار) ١٩٨٧ .

الملاحظة الثانية التي لاتقل بأهميتها عن الاولى ، تتعلق بنوعية الاهتمام الجديد الذي تظهره الدول الاشتراكية تجاه القضايا الاقتصادية للدول النامية . فحتى السبعينات كان اهتمام الدول الاشتراكية بهذه القضايا يقتصر على العلاقات الثنائية مع الدول النامية المعنية ، ودعم اقتصادات الدول النامية ومساعدتها على طريق الاتفاقات الثنائية . ولم تكن الدول الاشتراكية تبدي اهتماما بذكر « بالسياسة الدولية للتنمية » او بمعالجة قضايا التنمية على طريق المؤسسات الدولية ، سيما وان جل الدول الاشتراكية ليست اعضاء في المؤسسات النقدية والمالية والتمويلية الدولية . كما لم تشارك الدول الاشتراكية في الحوار الشهير ، حوار الشمال والجنوب ، الذي انتهى عمليا بعد مؤتمر كانكون في المكسيك ، بحجة ان التخلف نتاج للسياسة الاستعمارية ، واستمراره نتاج للسياسة الامبريالية ، وان الدول الاشتراكية ، بالتالي ليست مسؤولة عن التخلف في اطاره التاريخي(1). مؤتمر برلين اظهر تطورا نوعيا جديدا في الحضور الاشتراكي في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية التي تهم مشاكل التخلف والتنمية ، وهو دليل جديد على المضي قدما في التوجهات التي اقرها المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي في هذا المجال . ولاول مرة في تاريخ العلاقات الدولية يظهر تأكيد ارتباط قضايا التخلف بقضايا التسلح ، وقضايا التنمية بقضايا نزع السلاح ، الامر الذي يعني أن مصاعب الدول النامية لم تعد امورا هامشية في مجمل الحدوث التاريخي المعاصر بل اضحت ابعادا جوهرية تتعلق بمصير البشرية ومستقبلها .

وثيقة برلين المذكورة طرحت في هذا الصدد توجهات ومبادىء صريحة وواضحة ومحددة :

١ ـ الترابط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية يعني ضرورة توفير موارد

1 ـ هذه الحجة قوية ، وصحيحة ، وان كانت لاتعني أن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى ادارت ظهرها للدول النامية . على العكس ، لقد اثبتت التجربة الثنائية بين بعض الدول النامية ، كل على حدة ، والدول الاشتراكية على اهمية العون السوفييتي للدول النامية . لناخذ على سبيل المثال التعاون المصري ـ السوفييتي في عهد عبد الناصر ثم التعاون السوري ـ السوفييتي الذي يتقدم بخطوات هائلة نحو الامام ، والامثلة كثيرة (فيتنام ، انغولا ، كوبا ...) .

اضافية للتنمية ، وهذا يتطلب تأكيد مبدأ « ترابط تدابير نزع السلاح بالتخفيض المناسب في النفقات العسكرية(1) » .

٢ ـ تأكيد قرار الامم المتحدة الذي يقضي بضرورة عقد مؤتمر دولي حول الترابط بين نزع السلاح والتنمية .

٣ ـ تأكيد اقامة نظام اقتصادي جديد والتأييد الكامل « لميثاق الحقوق الاقتصادية للدول وواجباتها » ، وللبيان الاقتصادي الصادر عن مؤتمر هراري لدول عدم الانحياز والدعوة الى تطبيق هذه الوثائق عمليا .

٤ ـ بالنسبة لديون الدول النامية والبالغة الف مليار دولار تؤكد الدول الاشتراكية المبدأ التالي :

« تحديد حجم المدفوعات السنوية لتسديد الديون بذلك القسم من العوائد النقدية الذي من شأنه ان لا يلحق الضرر بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. »(2) .

كما تؤكد الدول الاشتراكية الاعضاء في معاهدة وارسو المعالجة الشاملة لقضية الديون طبقا لقرار الدورة ـ ٤١ ـ للجمعية العامة للامم المتحدة وتؤكد كذلك مبدأ الربط بين الديون والتنمية .

٥ ـ ضرورة تخليص العلاقات الاقتصادية الدولية من التعسف والحصار الاقتصادي والضغط الاقتصادي والتمييز . وضرورة اقامة تناسب عادل بين أسعار المواد الخام واسعار السلع الصناعية ، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة دون عقبات .

(1) ـ هذا المبدأ ليس بديهيا كما يبدو لاول وهلة ، لان نزع السلاح لايقضي بتخفيض النفقات العسكرية وبشكل آلي ، فقد تستثمر الاموال التي تم توفرها من التوقف عن انتاج سلاح معين تم الاتفاق على نزعه الى مضاعفة انتاج اسلحة اخرى بقيت خارج نطاق الاتفاق على نزعه الى مضاعفة انتاج اسلحة أخرى بقيت خارج نطاق الاتفاق . ومن جهة ثانية فان ما ترغبه دول معاهدة وارسو هنا أن توجه مثل هذه الاموال او قسم منها ، نحو تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية .

(2) ـ للنظر الى الفارق في اللهجة فقط ، فبينما تنادي الدول الاشتراكية بان لاتمر خدمة الدين (الفائدة + القسط السنوي) بمشاريع التنمية ، تؤكد الدول الراسمالية عند معالجتها هذا الموضوع أن حل مشكلة الديون مهم لكي تتمكن الدول النامية من شراء المواد المصنعة من الدول الراسمالية ... اي ان مصلحة الدول الراسمالية لا النامية ، هي الاساس هنا .

٦ ـ تأكيد اهمية تضامن الدول النامية ووحدتها ، وفي هذا التأكيد تضيف الدول الاشتراكية بعدا جديدا لنظرتها الى قضايا الدول النامية ومشاكلها . فبينما تؤكد الدول الراسمالية ارتباط كل دولة نامية على حدة بالسوق الراسمالية العالمية او بالدول الراسمالية المتطورة ، على اعتبار انه لافائدة من التعاون المشترك لمجموعة الدول النامية ، تدعم الدول الاشتراكية توجهات الدول النامية في « توحيد جهودها بهدف التغلب على ضعف تطورها وتوطيد استقلالها الاقتصادي »(١) .

ان هذه التطورات جميعها تشير الى مدى عمق الترابط الاستراتيجي بين توجهات القوى الاشتراكية ومصالحها في النظام الاقتصادي العالمي ، وبين تطلعات الدول النامية وطموحاتها لتوطيد استقلالها الاقتصادي . وان هذا الترابط العميق في التوجهات الاستراتيجية في المجال الاقتصادي يمثل قاعدة صلبة لتعاون أوسع بين الدول الاشتراكية والدول التحررية في العالم النامي في جميع المجالات الاخرى السياسية والثقافية والعسكرية وغيرها .

خامسا ـ الدول الراسمالية : محاولة جديدة للحفاظ على عدم التوازن الدولي ...

اصدرت قمة البندقية(٢) بيانها الاقتصادي تحت عنوان : « وثيقة البندقية الاقتصادية » التي تضمنت مقدمة قصيرة وثمانية عناوين تتعرض لقضايا العلاقات الاقتصادية الدولية من وجهة نظر سبعة المؤتمرين . العناوين هي :

١ ـ اسعار الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية .

٢ ـ السياسات البنيوية .

٣ ـ الرقابة متعددة الاطراف وسياسات التنسيق .

٤ ـ التجارة .

٥ ـ الزراعة .

٦ ـ الدول النامية والديون .

٧ ـ قضايا البيئة .

٨ ـ قضايا اخرى .

ونبقى عند تأكيداتنا المذكورة بان الدول الراسمالية تهتم في مؤتمراتها واجتماعاتها اولا واخرا بعلاقاتها الاقتصادية المشتركة ، وتحاول البحث عن حل

---

١ ـ الوثيقة : « بصدد التغلب على ضعف التطور واقامة نظام اقتصادي دولي جديد » ص ٤ ، منشورات تاس ١-٦-١٩٨٧ .

٢ ـ قمة البندقية للدول الصناعية الراسمالية السبع : الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا والمانيا وكندا واليابان (٨ ـ ١٠ حزيران) .

للقضايا والمشاكل التي تظهر في اطار هذه العلاقات ، من دون الاهتمام بانعكاسات الحلول المطروحة على بقايا مناطق العالم . بل في غالب الاحيان تأتي الحلول على حساب مصالح القسم المتبقي من الاقتصاد العالمي ، وبشكل خاص الاقتصادات النامية .

وعندما وصل ريغان الى الحكم قبل سبع سنوات تقريبا ، جاء بنظريته الاقتصادية التي تعتمد على ما يلي :

١ ـ استخدام آلية اسعار الصرف والضرائب وسعر الفائدة وهي جميعها ادوات نقدية ومالية للسياسة الاقتصادية .

٢ ـ محاربة التضخم على طريق تخفيض العمليات الاقتصادية للدولة وتخفيض حجم مخصصات برامج الرعاية الاجتماعية .

٣ ـ زيادة الانفاق العسكري في محاولة لتوتير الاجواء الدولية وخلق ظروف تمكن الولايات المتحدة والكيانات التابعة لها في العالم كالكيان الصهيوني من التصرف بغطرسة ورعونة لم تشهد لها تاريخ العلاقات الدولية مثيلا .

٤ ـ استخدام مفهوم الاقتصاد القاطر والاقتصادات المقطورة اساسا لتوفيقية اقتصادية جديدة . وهذا المفهوم يتضمن تميزا نوعيا للمصلحة الامريكية على اعتبار انها مصلحة الاقتصاد القاطر الذي يؤدي كساده الى كساد الاقتصاد العالمي وانتعاشه الى انتعاش الاقتصاد العالمي .

سياسة ريغان هذه لها حدودها ومحدوديتها التاريخية . واذا كانت قد ادت الى نجاحات معينة على مستوى الاقتصاد الامريكي في السنوات الاولى ، الا انها سرعان ما بدأت تنتج مردودا سلبيا كبيرا ، ليس على الاقتصاد العالمي وحسب ، بل على الاقتصاد الامريكي والاقتصادات الاوروبية بالذات .

لقد خلقت سياسة ريغان ازمة جديدة يكاد يعترف بها العديد من ممثلي هذه السياسة علاوة على الحلفاء الاوروبيين . وكل منا يتذكر كيف اتهمت الدوائر الامبريالية بعد حرب تشرين التحريرية دول النفط بانها سبب الازمة العالمية عن طريق رفع اسعار النفط . فماذا سيقولون عن الازمة الجديدة التي ظهرت بشدة في ظل نفط رخيص ؟ .

الآلية المسيطرة في الاقتصاد الراسمالي ، الوطني والدولي والعالمي ، هي المسؤولة عن ظهور الازمات . وسياسة ريغان الاقتصادية ، مدعومة بسياسة تاتشر ، هي التي ادت الى الازمة الحالية . هذا ما لا نقوله نحن فقط بل قاله العديد حتى من اولئك الذين يهمهم مصلحة النظام الراسمالي العالمي ويهمهم المحافظة على هذا النظام الى ابعد حد تاريخي ممكن . لقد وجه بول فولكر ، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الامريكي (البنك المركزي) انتقادات لاذعة لسياسة ريغان الاقتصادية وطالب فورا بزيادة الضرائب وتخفيض الانفاق العسكري في محاولة لانقاذ ميزانية الولايات المتحدة من العجز الكبير الذي اصابها والبالغ (٢٢٠) مليار دولار .

لقد التقى في البندقية ممثلو ثلاث كتل صناعية رأسمالية ضخمة هي أوروبا (بقيادة المانيا) والولايات المتحدة واليابان . وكان لقاء الذئاب التي تبحث عن افضل الطرق لتفترس بعضها بعضا من جهة ، ولتفترس بقية مناطق العالم من جهة اخرى . ولم تساعد جميع التصريحات التي اعلنها ريغان قبل القمة والتي تتعارض فعلا مع سياسته الاقتصادية مثل المناداة بازالة الحواجز التجارية والاستقرار في اسعار الصرف ، كما لم يساعد وعد اليابان بان تعرض الحكومة على البرلمان برنامجا حجمه (٣) مليار دولار لاضافته الى الميزانية السنوية بهدف تقوية القوة الشرائية للناس وتشجيع الاستيراد ، كما لم يساعد وعد قدمته المانيا يقضي التزامها ببرنامج لخفض الضرائب ، قيمته (٥,٠) مليار مارك .

اما قضية ديون الدول النامية فلقد بقيت دون حل محدد يذكر ، وبقي الحديث عنها يدور في اطار العموميات رغم ما قدمته اليابان من وعود حول اعادة توزيع (٢٠) مليار دولار من فوائضها النقدية على شكل قروض جديدة ميسرة لاكبر بلدان اسيا وامريكا اللاتينية مديونية ، اضافة الى (٥٠٠) مليون دولار لاقراض اشد الدول الافريقية فقرا .

بقي ان نقول ان حوار دول الفائض (اليابان والمانيا) مع الولايات المتحدة كدولة عجز في الميزانية (٢٢٠) مليار دولار وعجز في الميزان التجاري (١١٠) مليار دولار ، لم يكن سوى حوار يعتمد الشوفينية الاقتصادية اساسا في التفكير وطرح الحلول .

وبالنسبة للقطر العربي السوري كدولة نامية تقدمية وتحررية تسعى لتثبيت تحررها السياسي والاقتصادي ، وتحمل هموم امتها العربية وتطلعاتها ومصالحها في تحرير الارض العربية المقدسة ، بالنسبة لهذا القطر المناضل لم تكن قمة البندقية وغيرها من الاجتماعات والاتصالات داخل المجموعة الرأسمالية سوى مؤشر جديد على حقيقة قديمة حفظناها وتعلمناها عبر مسيرة طويلة من النضال الدؤوب والشاق ، حقيقة ان القوى الامبريالية مهما اختلفت فيما بينها فهي متحالفة كل التحالف عندما تتعلق الامور بمصالح الشعوب وتطلعاتها وطموحاتها . وهذه القوى تنسق سياساتها وتستخدم مؤسساتها المشتركة في ممارسة الضغوط المباشرة وغير المباشرة وبجميع الاشكال السياسية والعسكرية والاقتصادية عندما تتجرأ دولة نامية تحررية ، كسورية ، على مواجهة المخططات والسياسات الامبريالية وعندما تدافع هذه الدولة عن مصالح امتها في الاستقلال السياسي والتحرر من كل اثار التبعية والاستغلال .

دراسات فكرية

مفهوم الرقابة في زمن البناء والتحولات ..

الرفيقة د. نجوى قصاب حسن

من الحقائق الاكيدة ان مضامين المفاهيم ودلالاتها تتبدل عبر الازمنة والعصور وتتباين من مجتمع الى اخر تبعا للظلفة الاجتماعية والسياسية السائدة ، فقد اختلطت مفاهيم الحرية والعدالة والديموقراطية ... وتلونت معانيها بالوان الاتجاهات السياسية والفكرية وتأثرت بطابع العصر او المرحلة ، وقد يكون لاختلاط وغموض بعض المفاهيم آثار هامة على طبيعة المواقف والاتجاهات الاجتماعية والفكرية ، الا ان غموضها والتباسها في بعض الأحيان قد يؤدي الى نتائج خطيرة وحيوية ، تمس جوهر العلاقات والنظم الاجتماعية ، وتحدد مسيرة البناء والتنمية ، وتؤثر في سرعة وتائر العمل والتقدم .

ومفهوم « **الرقابة** » هو احد اهم المفاهيم التي تحتاج الى التوضيح والتحديد ، والى اعادة صوغ دلالاته ومعانيه في اطار المجتمع الاشتراكي ، وفي المجتمعات التي تمر بتحولات جذرية في

بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تواجه تحديات وضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية وتسعى لبناء مجتمع التقدم والاشتراكية .

ان الظروف الموضوعية ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية تجعل من مفهوم الرقابة مطلبا حيويا ، ومسالة هامة لابد من اعتمادها واللجوء اليها نظرا لارتباطها الوثيق بجملة العمليات الاجتماعية والاقتصادية ولفعاليتها البالغة في مسيرة التقدم .

فلقد ارتبط مفهوم الرقابة في المجتمع العربي في المراحل السابقة بمفهوم **عدم الثقة بالعاملين والمواطنين** ، كما ارتبط بظروف **القهر والاستغلال** وبظروف اضطهاد الطبقات المسيطرة على مقادير وحياة الفئات الكادحة ، كما تشكلت صور الرقابة في اذهان الناس من خلال ممارسات المستعمرين او الفئات التي كانت تخدم مصالح الاستعمار وتحاصر ابناء الشعب .

من هنا فانه لابد من تعديل وتوضيح معنى الرقابة في **المفهوم الاشتراكي** وتاكيد اهميته وضرورته في بناء المجتمع وفي التحرر وتاكيد الذات وتحقيق التقدم .

ان الرقابة من حيث هي موقف ومفهوم لايجب ان يفهم وكانه شك ، بقدرة العاملين وحجم ادائهم كما انه ليس عدم ثقة بالناس وباحساسهم بالمواطنه والمسؤولية .

ان مفهوم الرقابة لايتناقض مع التكليف بالمسؤولية ، كما ان مفهوم الرقابة لايعني البحث عن الاخطاء والتقصير والتقاط الهفوات، انه نوع من تقويم للعمل والبرامج والمشروعات وادراك مستمر لشروطه الموضوعية والذاتية ، انه اعادة نظر في تناسب العمل مع الانتاج وفي تناسب الانتاج مع الاستهلاك ، انه دراسة لحلقات العمل وتحديد الحلقة الضعيفة في اطار العملية الانتاجية واكتشاف مواطن الخلل في شروط التقدم من اجل تحديد المسؤولية وتحسين وتطوير ظروف العمل والانتاج والعلاقات ومعالجة العراقيل والعقبات بشكل عام .

ان الرقابة في اطار المفهوم الاشتراكي ، ليست موجهة من الطرف الاعلى للادنى فقط ، انها نوع من التقويم العام لمسيرة الانتاج وطبيعة العلاقات والنظم ، تتجه من القاعدة للاعلى ، ومن الاعلى للحلقات التي تلي ، انها نوع من الموقف الواعي الذي يتمثل في وعي الجميع للمسؤولية وادراكهم لاهمية تحقيق الاهداف وعلى الجميع ان يتقبلها بروح عالية على انها تقويم ونقد والتزام يخدم مصلحة المجتمع ومصلحة الطبقات والفئات الكادحة ، فبالقدر الذي تتطابق فيه مصالح المجتمع مع اداء وظائف ومهام العاملين والمسؤولين الذين يمثلون مصالح الفئات التي يوجهونها ويديرون شؤونها يسير العمل لخير الجميع .

ان اعادة النظر في مفهوم الرقابة واستيعاب دوره في خدمة **بناء المجتمع الاشتراكي** ضرورة اكيدة تحتاج الى ترسيخ وتوضيح ، كما تحتاج الى تربية سياسية لجموع المواطنين والقائمين على الاعمال والمسؤولين ، اذ ان مفهوم الرقابة في اطاره التقدمي المعاصر هو الذي يساهم في اتخاذ القرار السليم ، وفي التخطيط الرشيد، وفي حصر سبل الهدر وفي زيادة الانتاج او تشجيع المبادهات الفردية والابداع والتطوير ، انه في مجمله حس وطني واحساس بالمسؤولية لكل مواطن مهما كان موقعه في الحياة الاجتماعية ، انه نظام وانضباط تفرضه شروط الحياة الجديدة في المجتمع الاشتراكي الذي لا يقوم على الاستغلال والاستئثار ، والتزام عام بالقواعد والتشريعات واللوائح والخطط .

وهنالك من يشير الى ان المجتمع الاشتراكي في طبيعة علاقاته وارتقاء مستوى الوعي الاجتماعي لدى المواطنين والعاملين فيه يقلل من الحاجة الى الرقابة (١) ، وقد يكون لهذا الراي مايبرره الا ان مسيرة التحولات ومايستجد دائما في اطار بنية المجتمع وعلاقاته وفي

---

١) ـ غونتر ليفتزوف ، الرقابة الاقتصادية في المفهوم الاشتراكي ، ترجمة داود حيدو و د. حمزة البرقاوي ـ دار التقدم العربي ، ١٩٧٢ صفحة ٤١ .

اطار العمل وظروف الانتاج سد مشكلات واوضاع تستوجب ان يكون هنالك دائما رقابة تستطلع المستجدات من الظروف وتنبه الى العراقيل والعقبات ، وتهتم بما يفرزه التغير الاجتماعي والتحول الاقتصادي من مشكلات ومتطلبات من اجل مواجهتها والمبادرة السريعة الى حلها ومعالجتها او التخفيف من حدة منعكساتها السلبية .

كما ان للرقابة بمفهومها العام دورا هاما هو التصدي لظاهرة التعايش مع النواقص والاوضاع والقبول بها والتكيف (1) معها وعدم اللجوء الى المبادرات الثورية والمبادهات الجديدة التي تعطي دائما دفقا حياتيا ودفعا الى الامام .

ان الرقابة والنقد الذاتي وتقبل النقد والشعور بان الانسان مهما كان موقعه ومكانته « مراقب ومراقب » يحرك باستمرار الاحساس بعدم التهاون او التكيف او اللجوء الى التبرير بكثرة المشاغل والمتاعب او تعليق الاخطاء والنواقص على هيئات او مؤسسات او فئات اخرى بعيدة عن مجال التاثير او التدخل ؛ وبذلك فان شمولية الرقابة لجميع المواطنين والعاملين والمشرفين ولجميع المؤسسات والمنشآت والهيئات دور في ربط عمليات الانتاج وتطوير العلاقات الاجتماعية وتحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي دون ابطاء او عرقلة .

وترتبط الرقابة بمسالة اتخاذ القرار ، اذ انه بالقدر الذي تتابع الرقابة مراحل اتخاذ القرار وتنفيذه فانها تساهم بشكل اكثر فعالية في اتخاذ القرار وتعديله لمصلحة المجتمع ، وتعتبر بذلك جزءا لايتجزا من التخطيط والادارة والتقويم ، وبهذا المعنى فان الرقابة يجب ان لاتكون لاحقة لتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات من اجل دراسة النتائج بعد ظهورها ، بل انها يجب ان تكون ماخوذة بعين الاعتبار منذ لحظة اتخاذ القرار وتحضيره حتى اواخر مراحل تنفيذه .

---

(1) ـ المصدر السابق نفسه ـ الصفحة ذاتها .

كما ان الرقابة يجب ان لا تنحصر في فئات وهيئات تختص بالرقابة والتفتيش فقط وانما يجب ان تكون وظيفة ومهمة كل انسان يشعر انه معني بردع الخطا وتصحيح المسار .

وباعتبار ان الرقابة وظيفة من وظائف النشاط الانساني الهادف الى بناء مستقبل افضل فلابد وان يعد المجتمع لتقبلها ويتهيا لها بروح الالتزام والانضباط ، ولا يتحقق ذلك الا بتاكيد حقيقة ان كل فرد **هو مراقب ومراقب في الوقت نفسه** وان المراقبة سوف لاتنقص من قيمة عمله ولاتمسه وحده ، ولن تخسره حب العاملين معه ان كانوا ادنى او اعلى في اطار الحلقات الاجتماعية او العملية الانتاجية ، وانها ليست تشكيكا بقدراته ولا عدم ثقة بكفاءاته او اخلاصه وانما هي عون له وللمجتمع على تحقيق الاهداف المنشودة وليست باي حال عبئا يسعى للتخلص منه .

ان ضرورة تحديد مفهوم الرقابة الاجتماعية الشاملة واستيعاب المواطن ان الرقابة هي منه وعليه واليه ، هي مهمة ملحة لابد وان تتبنى توضيحها وتاكيدها جميع المؤسسات التربوية والاعلامية والمنظمات والهيئات التي يوكل اليها مهمة اعداد الجيل الثوري البناء ، الجيل الذي يتعلم ويتحقق من ان المخطيء والمقصر يحاسب وان الذي يعطي ويبدع يكافا ، وان مصلحة الامة والمجتمع لايمكن التهاون بها ومن يعتدي على مصلحة المجتمع ويستخف بها يعتدي على كل فرد فينا ، وهو لا يستحق مواطنيته ولابد وان يفرز مع اعداء الامة والوطن .

ان تنمية روح المسؤولية لدى المواطنين وتربيتهم على ان يكونوا عينا ساهرة تحمي الامة ويدا تشير الى مكامن الخطا وتصححه هي قضية جذرية ، قضية اكدتها ورسختها الحضارة العربية الاسلامية في دعوتها المستمرة للتعاون والتعاضد وفي تقويمها للامة العربية بانها كانت خير امة اخرجت للناس تامر بالمعروف

وتنهى عن المنكر ، وكذلك في تحميل كل فرد فيها امانة الرسالة واعتباره راعيا ومسؤولا عن رعيته .

وهي كذلك قضية المرحلة الحاضرة وقضية المستقبل وقد اكدت **ادبيات حزب البعث العربي الاشتراكي** اهمية تنمية الروح النقدية والنقد الذاتي واعتبرتها روح الديموقراطية المركزية.

وقد اعطت توجيهات **الرفيق الامين العام للحزب القائد « حافظ الاسد »** وتاكيداته المستمرة للمسائل المتعلقة بضرورة تنمية حس المسؤولية واهمية الرقابة والالتزام والانضباط والنقد وعدم السكوت عن الخطا دفعا مستمرا تجسد في الاجراءات المتتالية التي اتخذت بشان محاسبة المقصرين ومكافاة المجدين في اطار مناخ ديموقراطي وموقف موضوعي لايستهدف التقاط الاخطاء والتقصير بقصد التشهير باعتباره عملا ذاتيا او شخصيا بقدر ما كان يعبر عن كونه انطلاقة تصحيح وتقويم المسار وردع المسيء ومحاسبة من يستهين بمصلحة الامة واهدافها .

ولقد كان **الرفيق الامين العام للحزب القائد حافظ الاسد** قد توجه بالتكليف بمهمة الدفاع عن الوجود والمصير وبمهمة المراقبة وعدم السكوت عن الاخطاء الى كل مواطن والى كل فرد مهما كان موقعه ودوره فلقد توجه الينا قائلا :

(فليكن كل فرد فينا في عمله ومسلكه وعلاقاته مع الاخرين في مستوى الخطر الذي يتعرض له وجودنا ومصيرنا .) .

وكذلك قال : **(ان حس المسؤولية يجب ان يتجلى في** سلوك اليومي وممارساتنا اليومية اينما كان موقعنا **وايا كانت اعمالنا فجميع العاملين في اي من الوزارات والمؤسسات والمعامل والمدارس يجب ان يشعروا بمسؤوليتهم مجتمعين ومنفردين .)** واضاف مؤكدا (ان **حس المسؤولية يعني مسؤوليتنا عن كل امر يهم البلاد**

صغيرا كان او كبيرا ، ومن اعتدى عليها فقد اعتدى على الشعب اي علينا جميعا .)

ومع تاكيده ضرورة تنامي حس المسؤولية اوكل **الرفيق الامين العام** مهمة الرقابة والنقد وتصحيح الخطا الى كل فرد يعتز بمواطنيته الحقة وانتمائه الى امة تسير نحو نصرها ووحدتها فقال : **(لا اريد لاحد ان يسكت عن الاخطاء ولا ان يتستر على العيوب والنواقص ، لان مثل هذا التستر سيحقق تنامي العيوب والاخطاء وتراكمها مما يمكن ان يؤدي مع مرور الزمن الى هدم مابنيناه في اكثر من مجال .)**

(سلطوا الضوء الكاشف على مواطن الخطا وعلى مواقع المخطئين .) واضاف (ان الموقع او المركز مسؤولية وليست امتيازا ومن يفهم الامر غير ذلك يجب ان يتحمل المسؤولية كاملة وان يحاسب الحساب العسير الذي يستحقه) ولعل اوضح فهم لطبيعة المسؤولية دور المواطن فيها عملا ، ومراقبة ودفاعا تتمثل في قوله ايضا (ان بناء الوطن هو مسؤولية الجميع ، وان حماية الوطن هي مسؤولية الجميع ، وان خير الوطن للجميع .)

دراسات تنظيمية

قراءة في :

بعض المنطلقات النظرية والنظام الداخلي

الرفيق : د. ناصر عبيد الناصر

يرتكز البناء الحزبي بجوانبه الفكرية والتنظيمية على بعض المنطلقات النظرية والنظام الداخلي ، بوصفهما وثيقتان اساسيتان، تعكسان بجلاء السمات الفكرية والخصائص التنظيمية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

فالمنطلقات النظرية والنظام الداخلي يكملان بعضهما بعضا ، وهما على علاقة وتأثير متبادلين ، كونهما يستندان الى العقيدة القومية الاشتراكية لحزبنا ، وموظفان لخدمتها ، فضلا عن ان مراميهما واحدة وهي تحقيق الرسالة الخالدة التي اختص بها حزبنا دون التنظيمات والاحزاب السياسية العربية .

ان الصيغ والقواعد والاحكام التنظيمية التي ينطوي عليها النظام الداخلي للحزب تم اقرارها على ضوء المبادىء والاهداف النضالية التي تتضمنها بعض المنطلقات النظرية ، الامر الذي يعني

بان البناء التنظيمي للحزب يجري توليفه وتسخيره في خدمة منطلقات الحزب واهدافه الثورية .

اما بعض المنطلقات النظرية فانها تمثل وثيقة حزبية هادفة ومعللة علميا وهي بمثابة تجسيد حي وخلاق لسمتي العلمية والثورية التي تتصف بها ايديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي . واذا ما استعرضنا محتويات المنطلقات النظرية لوجدنا انها تشكل معين لاينضب لاغناء فكر وممارسة مناضلي حزبنا ، فقد تجسدت في مقدمة المنطلقات (١) وبعدها في اهداف الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية ، رؤيه الحزب ومنطلقاته العقائدية ، كما تتضمن عرضا شاملا وتحليلا عميقا لكل ما يطمح اليه حزب البعث العربي الاشتراكي ويناضل من اجل تحقيقه على امتداد الساحة العربية .

لقد صاغ المؤتمر القومي السادس للحزب بعض المنطلقات النظرية ، والتي تبلورت فيها مفاهيم الحزب ومعتقداته ، وتكشفت من خلالها مواقف الحزب من الصراع الطبقي والبناء الاشتراكي ، حيث انهت المنطلقات النظرية الى غير رجعه الالتباس والجدل السائد آنذاك حول مايسمى بالاشتراكية العربية ، وتم استبدال هذه التسمية بالطريق العربي للاشتراكية ايمانا من حزبنا بان الاشتراكية كل لا يتجزا ولا تعددية في الاشتراكيات ، وانما هناك خصائص قومية ووطنية يفترض مراعاتها واخذها في الحسبان عند الشروع بالتطبيق الاشتراكي ضمن بعده القومي عملا بصيغة التلازم بين النضالين القومي والاشتراكي التي تبناها حزبنا ، والتي شكلت مصدر جذب واستقطاب للجماهير الشعبية العربية ،وقد اوضحت المنطلقات هذه المسالة حيث جاء فيها ... ان تاكيد الصفة

(١) وضعت مقدمة بعض المنطلقات النظرية من قبل القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع وبتكليف منه ، حيث لم يقرها المؤتمر القومي السادس .

القومية للاشتراكية دون توضيح الاسس النظرية لهذه الاشتراكية قد يجر الى نوع من العصبية القومية السلبية تجاه الفكر الاشتراكي العالمي » (١) وعملا بما ورد في المنطلقات عملت ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ في القطر العربي السوري بمتطلبات التحويل الاشتراكي، مع اخذ الخصائص المحلية الملموسة في الحسبان ، ولم تنفعل انفعالا سلبيا بتجارب البلدان الاشتراكية ، وانما انفعلت بها ايجابيا ، كون حزبنا يرفض القوالب الجامدة والوصفات الجاهزة، ويحرص على التمسك بمقولة التلازم بين النضال القومي والنضال الاشتراكي .

فالمنطلقات النظرية لحزبنا اتسمت بالواقعية كونها لم تضرب عرض الحائط قوانين التطور الاجتماعي فجاءت منسجمة مع حركة التاريخ ، وملبية لتطلعات وطموحات الجماهير الكادحة في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وقد مكنت المنطلقات النظرية من كشف زيفه البرجوازية العربية وفضحها وتعريتها امام الجماهير الكادحة ، واكدت ضرورة تجريدها من اسلحتها الاقتصادية والسياسية عبر انتزاع السلطة السياسية من يدها وتاميم ممتلكاتها ، من اجل استكمال الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي والاطاحة بشتى اشكال السيطرة الاستعمارية .

وبحق تشكل المنطلقات النظرية السلاح الامضى بيد الطليعة الثورية في تصديها للرجعية العربية والقيادات التقليدية والمناورة التي قطعت عليها الطريق **الحركة التصحيحية التي قادها الرفيق المناضل حافظ الاسد** ، والتي هيات المناخ الثوري لممارسة نضالية

(١) بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين اول عام ١٩٦٣ ص ٦٨ .

تتعامل بروح عالية من المسؤولية مع الواقع وتتطلع برؤية ثاقبة نحو آفاق المستقبل .

ان الوحدة الفكرية والتنظيمية التي ارست مرتكزاتها المنطلقات النظرية ، واغنت مضامينها مؤتمرات الحزب ، قد عمقت من النشاط الايديولوجي لحزبنا في وسط الجماهير وحددت دوره في قيادة الثورة والدولة .

وبالطبع يتوقف التطبيق الصائب والمبدع لمنطلقات الحزب ليس فقط على وحدته الفكرية وانما يجب ان ترفد ببنية تنظيمية متماسكة ، فالاهداف الكبرى التي ينشدها حزبنا اكبر من ان تتحقق بقصيدة نثرية او خطبة حماسية ، وانما يتطلب انجازها تنظيم حزبي صارم ومنضبط ، وهذا لن يتأتى الا من خلال وجود نظام داخلي يرقى الى مستوى منطلقات الحزب الثورية .

فالنظام الداخلي بوصفه وثيقة حزبية ناظمة لحياة الحزب وممارسته النضالية يمثل المركز الاساسي الذي يتربع عليه البناء التنظيمي للطليعة الثورية . وهو بمثابة قانون الحزب ، ولهذا شانه شان اي قانون يحتاج الى تفسير وتوضيح ليتسنى لاعضاء الحزب تمثله والتقيد بمضامينه . والجهة التي تتمتع بصلاحية تفسير واصدار التعليمات التنفيذية هي القيادة القومية للحزب . وهذا ما اكده النظام الداخلي ـ احكام ختامية ـ المادة ٩٠ ـ « يحق للقيادة القومية اصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام » .

والنظام الداخلي للحزب هو بمثابة صمام الامان الذي يضبط حركة الجهاز الحزبي وسلوكه وتصرفاته ، ويعد اداة هامة في فرض الانضباط والالتزام الحزبيين بعيدا عن القسر والاكراه ، سيما وان الانتماء الى حزبنا طوعي والانسحاب منه ايضا طوعي . ومايتضمنه من عقوبات مخففه ومشددة تبدأ بالتنبيه وتنتهي بالطرد من صفوف

الحزب . انما تستهدف تقويم سلوك الاعضاء واصلاح اخطائهم وتنمية الروح الحزبية والانضباطية في نفوسهم . بعيداً عن التشهير والتجريح بالعضو المعاقب باستثناء عقوبتي الفصل والطرد . ويوصي النظام الداخلي للحزب الهيئات الحزبية بان تخص الرفاق المخالفين بمزيد من العناية والتربية الحزبية لرفع وعيهم التنظيمي والسياسي .

ان النظام الداخلي لحزب ليس بالوثيقة الابدية التي لاتخضع لاي تطوير او تعديل ، كما عليه الحال بالنسبة للمبادىء الاساسية والعامة الواردة في دستور الحزب . فالنظام الداخلي يطاله التعديل والتطوير عبر مقرارات مؤتمرات الحزب القومية ، على ان يكون هذا التطوير منسجما وروح الدستور ومنطلقاته النظرية وان لايكون غاية بحد ذاته . وانما ان يستجيب لمتطلبات البناء الحزبي ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي . وتعديل وتطوير النظام الداخلي او تعليق بعض مواده هو من صلاحية القيادة القومية . فقد ورد في المادة ٨٨ مايلي « يجوز تعليق هذا النظام او بعض مواده بقرار معلل من القيادة القومية وعلى مسؤوليتها اللاحقة امام المؤتمر القومي وبمجرد زوال اسباب هذا التعليق يعمل بهذا النظام بقرار من القيادة » اما تعديل وتطوير النظام الداخلي فهو من صلاحية المؤتمر القومي للحزب وبموافقة ثلثي اعضاءه ـ مادة ٨٩ « لايتم تعديل هذا النظام او بعض مواده الا بموافقة ثلثي اعضاء المؤتمر القومي »

وحزبنا يستبعد الجمود بل يحاربه ولهذا يعمل ما بوسعه على تطوير بنائه التنظيمي . بما ينسجم والمتغيرات السياسية وتعدد **اشكال النضال ضد العدو الطبقي الذي هو الاخر يغير ويتفنن** باشكال واساليب محاربته للجماهير العربية . فالمستجدات السياسية والنضالية على الساحة العربية تستدعي اعتماد صيغة تنظيمية متقدمة تسهل على الطليعة الثورية اداء مهامها وانجاز

اهدافها . من هذا المنطلق واستجابة لمنطلق التطور فقد تم منذ استلام الحزب لقيادة الدولة والمجتمع في القطر العربي السوري تعديل وتطوير خمسة انظمة داخلية وهي :

ـ النظام الداخلي بعد التعديلات التي اقرها المؤتمر القومي الثامن ١٩٦٥ .

ـ النظام الداخلي بعد التعديلات التي اقرها المؤتمر القومي العاشر ١٩٦٨ .

ـ النظام الداخلي الذي اقره المؤتمر القومي الحادي عشر ١٩٧١ .

ـ النظام الداخلي بعد التعديلات التي اقرها المؤتمر القومي الثاني عشر ١٩٧٥ .

ـ النظام الداخلي الذي اقره المؤتمر القومي الثالث عشر ١٩٨٠ .

لقد املت مسالة تعديل وتطوير النظام الداخلي عدة اعتبارات ذات طابع تنظيمي وسياسي تمثل بـ :

١ ـ استلام الحزب لقيادة الدولة والمجتمع في القطر العراقي وفي القطر العربي السوري وبروز مهام نضالية جديدة امام الطليعة الثورية تتصل بانجاز مهام التحويل الاشتراكي .

٢ ـ التطورات الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي عمت الوطن العربي .

٣ ـ اتساع القاعدة الجماهيرية للحزب على امتداد الوطن العربي .

٤ ـ اتساع دائرة عمل ونشاط المنظمات الشعبية وتنوع مهامها ووظائفها سيما في ظل الحركة التصحيحية .

هـ ـ حرب تشرين التحريرية وما افرزته من معطيات اقتصادية وسياسية وعسكرية وتشديد النضال ضد الامبريالية والصهيونية .

المنطلقات التنظيمية :

يرتكز البنيان التنظيمي لحزبنا وما يتفرع عنه من قواعد وصيغ واحكام تنظيمية على الاسس المبدئية التالية :

اولا : الوعي العلمي والثوري لمبادىء الحزب ولطبيعة تلازم النضال القومي والنضال الاشتراكي والايمان به .

ثانيا : الديمقراطية المركزية في التنظيم والعلاقات الحزبية .

ثالثا : النقد والنقد الذاتي .

فالنظام الداخلي للحزب يستلهم اسسه ومنطلقاته المبدئية من منطق البناء التنظيمي للحزب الثوري الذي يكسب العلاقات الحزبية سمة الموضوعية والروح الرفاقية التي تعم كافة مؤسسات الحزب المتسلسلة ، بحيث يحل الحزب دائما محل الفرد وتعلو المصلحة الحزبية دائما على المصلحة الشخصية ، ويذوب الراي الشخصي في بوتقة القرار الحزبي .

ان القواعد والمبادىء المنبثقة عن النظام الداخلي تكاد تعطي نفس المعنى فكلاهما ملزم لهيئات الحزب . فالقاعدة التنظيمية هي تجسيد حي وملموس لمبدا او عدد من المبادىء التنظيمية ، اي ان القواعد التنظيمية تتسم بالمبدئية ، واي خرق لها هو خرق لمبادىء الحزب النضالية والتي تكسب الحزب مقومات الطليعة الثورية .

كما وان قواعد ومبادىء النظام الداخلي تسري بالقوى نفسها على جميع اعضاء الحزب ومؤسساته ، وهي تشترط الانضباط والالتزام بقرارات الحزب ، والتي تعد من اولى واجبات الرفيق البعثي ، فقد جاء في النظام الداخلي **« ان تلتزم القيادات الادنى بقرارات القيادات الاعلى ، وتلتزم المؤتمرات الادنى بقرارات**

المؤتمرات الاعلى ، وكل خروج على هذا الالتزام يعرض للمسؤولية الحزبية »(١) .

ان الالتزام بقواعد النظام الداخلي واحكامه يعكس السلوكية النضالية لاعضاء الحزب ومؤسساته من جهة ويعتبر شرطا اساسيا لتنفيذ مقرارات الحزب وسياسته من جهة اخرى . ومقابل الانضباط والالتزام الحزبيين يتمتع العضو الحزبي بحرية المشاركة في حياة الحزب والمناقشة ويبدي رايه بملء الحرية في كافة شؤون الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ، وممارسة العضو لهذه الحرية حقا له وواجبا عليه ، لانها تعتبر ضمانة اساسية للمبادرة واداة لمنع الانحراف والانتهازية في الحزب .

العضوية في حزب البعث العربي الاشتراكي :

ينضوي في عضوية حزب البعث العربي الاشتراكي كتنظيم قومي يضم جميع منظمات الحزب داخل الوطن العربي وخارجه ، ينضوي في صفوفه اعضاء تجمعهم وحدة الفكر والتنظيم ، وتتطابق مصالحهم ومصالح الطليعة الثورية . والانتماء الى حزبنا طوعي ، اذ يحق بموجب قواعد النظام الداخلي لكل مواطن الانتساب الى الحزب. « لكل مواطن في الوطن العربي او عربي في خارج الوطن الحق في ان يكون عضوا في الحزب »(٢) شريطة ان يؤمن باهداف الحزب ومبادئه الاساسية ، ويتبنى سياسته ومنهاجه ونظامه الداخلي ويشارك بالعمل ضمن مؤسساته الشعبية والرسمية .

وحزبنا يتشدد باستيفاء شروط العضوية لكي يحافظ على نقائه الثوري وتجانس بنيته الاجتماعية ، خلافا للاحزاب البرجوازية

(١) النظام الداخلي للحزب ص ٦ .

(٢) النظام الداخلي للحزب ص ٦ .

التي تفتقر الى التجانس الطبقي وينعدم فيها الانضباط والالتزام الحزبيين .

وبقدر ما تتمسك هيئات الحزب المتسلسلة وعلى الاخص الفرقة الحزبية بشروط العضويه للمرشحين لنيل شرف الانتساب الى الحزب ، بقدر مايحافظ على تماسكه التنظيمي ، ويبعد عن نفسه الفوضى التنظيمية ، ويقطع الطريق على النزعات الفردية من قرابة وصداقة ،كما يجنب نفسه من تسرب الوصوليين والانتهازيين والنفعيين الى صفوف الحزب . وبالطبع اذا حصل شيء من هذا القبيل فان مسيرة الحزب النضالية كفيلة بفرزهم وتصفيتهم . بهدف الحفاظ على السمعة النضالية للحزب ، فانه يفترض بموجب شروط العضوية ان يتمتع المرشح لعضوية الحزب بالخلق الرفيع وان تنسجم سلوكيته واخلاقيته مع القيم الثورية للحزب لكون الحزب مسؤول عن اعضائه واعضائه مسؤولين عنه . ولهذا يجب ان يضرب المثل الاعلى ويكون قدوة للجماهير قولا وعملا .

البنية الطبقية للحزب :

ينطوي التركيب الاجتماعي لحزب البعث العربي الاشتراكي على بنية طبقية ـ شعبية تندرج فيها طلائع الكادحين العرب من عمال وفلاحين وصغار كسبة وحرفيين وطلاب وعسكريين ومثقفين ثوريين . فالبنية الطبقية يعبر عنها في الاحزاب الثورية بنسبة عدد اعضاء الحزب اما للعدد الاجمالي للسكان ، او الى عدد السكان القادرين على العمل .

ولا شك بان عدد اعضاء الحزب يعد مؤشر هام لقياس فاعلية الطليعة الثورية وتاثيرها في المجتمع ، غير ان ارتفاع عدد اعضاء الحزب لايجوز اعتماده كمؤشر مطلق لقياس جماهيرية الحزب، لان الكم الحزبي اذا لم تقو مؤسسات الحزب التربوية والتعليمية

والاعلامية الى تحويله الى كيف ، فانه يشكل عبئا على التنظيم الثوري . وهنا يصبح الفارق بين الحزبي واللاحزبي صفرا . ولكن بالمقابل فان تضييق القاعدة الحزبية يجعل من التنظيم الثوري منظمة منغلقة على الجماهير ،كما حصل في ظل قيادة العقلية المناورة التي وضعت بين الحزب وجماهيره جدارا صينيا ، كان من الصعب تخطيه لولا قيام الرفيق المناضل حافظ الاسد بالحركة التصحيحية التي اعادت للحزب رصيده الجماهيري . ونتيجة للرؤية النضالية للقائد فقد تم بنجاح توليف التنسيب الكمي مع التركيب النوعي للبناء التنظيمي ، وبتلك الطريقة تم استقطاب طلائع الجماهير الكادحة وتوظيف مبادراتها الخلاقة في خدمة اهداف الحزب .

وهكذا تشكل البنية الاجتماعية المتجانسة لحزبنا انعكاسا حيا لاهدافه القومية ، وهي تتطور باستمرار ، ونتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي احرزتها ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣، والتي احدثت بدورها تحول نوعي باتجاه صهر البنية الطبقية للحزب في بوتقة واحدة ، من خلال القضاء تدريجيا على التمايز الطبقي ، وتقريب مصالح كافة فئات وشرائح المجتمع من بعضها البعض .

ولم يعتمد حزب البعث العربي الاشتراكي على العوامل الموضوعيه فقط في تحسين وتطوير بنيته الاجتماعية ، ولم يتركها للصدفة . بل خلق الظروف والممهدات التنظيمية والفكرية التي وفرت المناخ لقوانين التطور لان تشق طريقها الى المجتمع . وذلك بالتركيز على قضايا اعداد الكوادر الحزبية وتاهيلها ،ليتسنى لها تنفيذ المهام الاستراتيجية والمرحلية للحزب .

وبغرض توفير بنية تنظيمية متماسكة فان حزبنا يعمل مابوسعه على اصطفاء الكوادر القيادية وتوزيعها على الملاكات الحزبية والادارية ، كما يعمل على تطهير صفوفه من المرتكبين

والمخالفين والذين يلوثون سمعة الحزب ، عبر تطبيق العقوبات الحزبية بدءا من التنبيه الشفوي فالانذار ، وتخفيض مستوى العضوية فالفصل والطرد من الحزب .

والبنية الطبقية للحزب كنسيج حي تتجدد وتتطور باستمرار من خلال رفد صفوف الحزب بالدم الشاب الجديد ، بما يضمن تعاقب الاجيال ويطور البنية الاجتماعية ويؤمن تجانسها ، الامر الذي يجذر من الدور القيادي للطليعة الثورية ويحولها الى حزب الشعب باسره .

هيئات الحزب :

تمثل الاجتماعات الحزبية التي تتدرج من الخلية الى القيادة القومية ابرز اشكال النشاط الحزبي الذي يعكس بدوره شكل ومحتوى البناء التنظيمي فاذا كان اجتماع اصغر خلية في الحزب بمثابة المرتكز الاساسي للتنظيم الحزبي ، فان المؤتمر القومي يعد السلطة العليا في الحزب ، والذي يعنى باغناء وتطوير البنيتين الفكرية والتنظيمية للحزب .

ان هيئات حزب البعث العربي الاشتراكي تتطور باستمرار ، وهي ليست بالشيء الجامد الذي لا يقبل التطوير والتغيير . علما بأن تطوير الهيكل التنظيمي للحزب ليس غاية بحد ذاته اي التغيير من اجل التغيير ، وانما الغرض منه المحافظة على الدور الطليعي للحزب واغناء نشاطه الايديولوجي والسياسي . كما وان تطوير هيئات الحزب تمليها المتغيرات السياسية ، فهي انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يشترط هذا الشكل او ذاك من وجود هيئات الحزب . والتي بدورها تمثل ظاهرة موضوعية بعيدة كل البعد عن رغبات واهواء اعضاء الحزب . فالهيكل التنظيمي الذي لا يستجيب لمتطلبات البناء الحزبي يقيد نشاط الطليعة الثورية ويعيق حركتها . وعليه فان عملية تطوير هيئات الحزب ليست

بالمسألة التنظيمية فحسب بل هي قضية سياسية يمليها مبدأ المركزية الديمقراطية ، وتعترضها صيغة العلاقة بين السلطة والحزب ، كما تستدعيها عملية توسيع الديمقراطية الداخلية في الحزب ، التي تتيح للاعضاء كافة ممارسة حقوقهم بوعي وحرية واحترام العلاقات الحزبية الموضوعية .

لقد عرف حزب البعث العربي الاشتراكي منذ النشوء والتأسيس عدة اشكال لهيئاته التنظيمية بدءا من المؤتمر التأسيسي الذي اسفر عن انتخاب هيئة تنفيذية وعميد للحزب، وبعدها طرأت تطورات على هيئات الحزب التي استقرت حاليا على النحو التالي:

- **الحزب .**
- **المؤتمر القومي .**
- **المجلس القومي .**
- **القيادة القومية .**
- **الامين العام مهماته وواجباته .**
- **الامين العام المساعد مهماته وواجباته .**
- **المحكمة القومية .**
- **المؤتمر القطري .**
- **القيادة القطرية ـ الامين القطري مهماته وواجباته ـ الامين القطري المساعد .**
- **الفرع ـ مؤتمر الفرع ـ قيادة الفرع ـ امين الفرع مهماته وواجباته .**
- **الشعبة ـ الفرقة ـ الخلية .**

مما ورد يتبين لنا بان بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس للحزب ، تشكل مصدر فكري يتسلح اعضاء الحزب بالممارسة جنبا الى جنب في سياق التطور التاريخي لحزبنا ، واغنت مضامينها مؤتمرات الحزب القطرية والقومية .

والنظام الداخلي للحزب يمثل بحق قانون حياة الحزب فهو يعرف اعضاء الحزب بطبيعة البناء التنظيمي ومتطلباته في فرض روح الانضباط والالتزام عملا بمبدا المركزية الديمقراطية والنقد والنقد الذاتي ويعد اداة هامة في تنفيذ استراتيجية الحزب وسياسته .

ندوات سياسية

حول ندوة موسكو:

اكتوبر والتطور العالمي..

الرفيق : د. ياسين سلمان

عقدت في موسكو بين ٨ ـ ١٩٨٧/١٢/١٠ ندوة دولية ، بعنوان « اكتوبر العظيم والتطور العالمي » شارك فيها ـ ١١٩ ـ مندوبا من ـ ١٦٤ ـ دولة ، يمثلون الاحزاب والمنظمات العمالية والاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية وحركات التحرر الوطني .

وقد تميزت هذه الندوة بالطروحات الجديدة والجريئة للمشاركين،وآراء بعضهم المتباينة والمتصارعة احيانا ، والموضوعات المتنوعة ، التي صبت في اطار ثلاثة محاور هي : اكتوبر والعصر الراهن ـ اكتوبر والاشتراكية الواقعية ـ اكتوبر من اجل السلام والتفكير الجديد ..

ولما كان من الصعب الاحاطة بجميع الافكار التي طرحت في الندوة المذكورة ، فقد راينا ان نعرض لابرز هذه الافكار ، التي تركزت حول النقاط التالية :

١ ـ اهمية اكتوبر وتأثيرها :

اجمع المتحدثون ، باستثناء اصوات شاذة وقليلة، كما سنرى، على الاهمية التاريخية لثورة اكتوبر وتأثيرها بكل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القرن العشرين . وقال المتحدث الاول في الندوة **الرفيق ميدفيديف ، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي** : ان القرن التاسع عشر خضع لتأثير الثورة الفرنسية ، وان اهم العمليات السياسية والاجتماعية في القرن العشرين تتسم بتأثير ثورة اكتوبر ، التي حركت قوى التقدم في العالم ، فتغيرت في سبعين عاما كل مقومات هذا العالم . الا ان العالم الان يواجه قضايا جديدة لم تكن مطروحة على الذين اقتحموا « قصر الشتاء » ، ولذلك فعلينا بعث لينين من جديد بالاعتماد على المنهج الديالكتيكي المجرب .

وقال نائب رئيس اكاديمية العلوم الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي : ان الثورة الفرنسية قضت على الهرمية اللاهوتية ، واكدت على الديمقراطية البورجوازية الجديدة ، الا انها تراجعت عنها فيما بعد .. ومن هنا تأتي مكانة اكتوبر ، التي خلقت جو الحماسة الاجتماعية للانسان .. ولاول مرة جرت دمقرطة التاريخ فقد خلقنا المثال واثرنا ايديولوجيا وساعدنا العالم الثالث .. وكان لدينا تراجعنا ولكن هذا هو طابعنا في التأثير الحضاري العام .

وقال العضو المراسل في اكاديمية العلوم السوفييتية : لقد حدثت في القرن الثامن عشر ثورتان ، وفي القرن التاسع عشر عشر ثورات ، اما في القرن العشرين فقد بلغ عدد الثورات سبع وخمسون ثورة ، وهو يقصد ان هذه الثورات جاءت كمتطلبات لمرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية التي فتحتها ثورة اكتوبر .

وذكر مدير معهد الماركسية اللينينية بقول الفيلسوف الالماني

الغربي هابر ماس « ان الماركسية السوفييتية بعد الحرب مع الفاشية فرضت على القوى الغربية الراسمالية اليقظة والحذر من اجل استمرار نظامها » ، وحديثه عن ضرورة مراقبة مجالات اجتماعية واسعة وعن ضبط الراسمالية تلقائيا بفضل قوة الانضباط الذاتي ، واستطراده في ان « هذا يدل على توغل غير مباشر ودقيق التأثير للاشتراكية يتجلى في الانضباط الذاتي في وجه الاشتراكية ».

الرفيق غونتار هايغا عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد، قال ان الاشتراكية الظافرة وبناء المجتمع الاشتراكي المتطور هو جزء من احداث تاريخية كان اكتوبر بداية لها ، ويكمن مغزى هذه الاحداث في تمكين البشر من التحكم في ادارة المجتمع . وقال : ان بناء الاشتراكية في المانيا الديمقراطية يؤكد مجددا اهمية القوانين العامة لثورة اكتوبر ، ويعد من جهة اخرى نصرا لافكار ماركس وانجلز ولينين ، ويدحض القول بأن اللينينية روسية الخصائص ..

مدير معهد الماركسية اللينينية في فييتنام قال : ان قيام الاتحاد السوفياتي كقوة تعارض الراسمالية مكن الشعوب المظلومة من التصرف بمصائرها ، ثم ان الدعم السوفياتي اعطى نضال الشعوب قوة اضافية ، ولولا هذا الدعم لما كانت الدول المتحررة قادرة على الذود عن مكتسباتها .

عضو مراسل لاكاديمية العلوم السوفييتية قال : عندما انتصرت ثورة اكتوبر تقبل افكارها ليس الماركسيون فقط ، بل تقبلها باعجاب ممثلو القوى القومية وحتى الطوائف الليبرالية في البلدان الشرقية ، فصن يات صن مثلا قال : « سأحولكم ـ مخاطبا الصينيين ـ الى الشيوعية بنفسي» ،انطلاقا من الكومنتانغ والتحالف مع الاتحاد السوفياتي . وقال كمال اتاتورك : « ان الصداقة والتعاون مع روسيا السوفييتية تعد حجر الاساس في السياسة الخارجية لسياسة تركيا الفتية » . وقال المتحدث : اذن فقد

وجد الذين يقفون مواقف معادية للامبريالية قوى منتصرة تؤيد النضال المعادي للامبريالية ، غير ان الامبريالية ادركت الخطر بسرعة .. وفي هذا نذكر بخطاب فلهلم الثاني، الملك الالماني، في القوات الذاهبة لقمع الانتفاضة في الصين في قوله : « تصرفوا في الصين بطريقة لا يستطيع بعدها اي صيني ان ينظر نظرة شزرا الى اي اوروبي » .

وقال عضو مراسل اكاديمية العلوم : في الغرب يقدمون احصاءات عن ارقام مساعداتهم للبلدان النامية ، ولكنهم لا يذكرون ان وجود الاتحاد السوفياتي يضطرهم « للمناورات والتراجع احيانا » .

ممثل الحزب الشيوعي في الاورغواي ابرز تأثير ثورة اكتوبر بخلق النموذج الاشتراكي ، وفي ايقاظ العالم الثالث ، وخلق المعنى الاممي لتقدمي العالم ، والتأثير الاقتصادي العالمي ، والدفع باتجاه تعميق الازمة العامة للراسمالية » .

وقال ممثل الحزب الشيوعي الكوبي : « لولا وجود الاتحاد السوفياتي ، كان يمكن القضاء على ثورتنا بالحصار فقط » كما قال كاسترو .

ولكن هذه البديهيات عن الدور الذي لعبته ثورة اكتوبر لم تكن كذلك في راي عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الايطالي ، الذي قال بانه « من غير الضروري التاكيد على انه حدث انقلاب في العالم مع سنوات اكتوبر السبعين » الا ان « العملية الثورية تجري كالعادة عبر الانشقاقات والتناقضات » .. واضاف « غير ان التاريخ يكتبه عادة المنتصرون » ـ مشيرا الى انتصار البلاشفة على المناشفة وثورية بليخانوف وغيره ـ ، ثم نوه « باحقية ثورة شباط » على ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ ، وقال « نحن لا نقول بان ثورة اكتوبر ثورة مضادة ـ **وهو يقصد ان يقول تماما بان ثورة اكتوبر ثورة مضادة ـ** ففي سياق ثورة اكتوبر احرزت بعض الحريات ولو انه تمت تصفيات هذه الحريات فيما بعد » . وقال : « ان البلاشفة الروس اخطأوا

بالقول في روسيا اولا ثم في غيرها ـ يقصد الطعن بنظرية لينين حول التطور غير المتناسب في عهد الامبريالية وامكانية قيام الثورة في بلد واحد ـ ذلك ان الوضع الثوري كان مهيأ في اوروبا كلها .. وبسبب اكتوبر استطاعت الامبريالية قمع الثورة في اوروبا » . واما فيما يخص الحديث عن القضاء على الاستعمار ـ قال ـ فهذا بالتاكيد ناتج عن اضطرار الاتحاد السوفياتي للتناسب بين ما هو اممي وما هو وطني ، وكان على الاتحاد السوفياتي الدفاع عن الاشتراكية ولذلك تغير موقعه في العالم .. ولقد لعب الاتحاد السوفياتي دورا في القضاء على الفاشية . وفيما بعد انتكست نظرية اخضاع مصالح الاحزاب الاخرى لمصلحة الحزب الشيوعي السوفياتي » **ـ قاصدا الطعن بالاممية الثالثة وعهد ستالين ـ** .

ولاشك بأن هذا الراي القائل بان ثورة اكتوبر ثورة مضادة جوبه بانتقادات واستفسارات كثيرة ، ولكن المداخل اعتذر عن اي رد او اجابة .. **راي آخر في هذا الاتجاه جاء من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني،** اي من **جانب الاشتراكية الدولية،ولكنه كان اقل** حدة من طرح الايطالي ممثل **الشيوعية الاوروبية** ، فقد قال ممثل هذا الحزب بالاهمية البالغة لاكتوبر، وامتدح دعم الحركة العمالية الالمانية لمرسوم السلام اللينيني ، الذي اقترح عقد الصلح بين المتحاربين ، « واما ظاهرة اكتوبر البلشفية فقد اثارت ردود فعل عديدة عندنا ، ذلك لان الفوارق كانت كبيرة فيما بيننا ،فيما يخص الزراعة والصناعة ومستويات التطور عامة » . واكد انه « **لم يكن ممكنا تطبيق مثال اكتوبر في المانيا** » . واضاف « ان ديكتاتورية البروليتاريا **فهمت في** المانيا على انها نفي للديمقراطية البرلمانية ، الامر الذي عمق الخلافات فيما بيننا ، وكذلك فان حل الجمعية التاسيسية ، رغم كونها منتخبة كان قد غير موقف الاشتراكيين الديمقراطيين، حيث اعتبر الامر انهاء للتقاليد الديمقراطية في الحركة العمالية » . وانتهى هذا المداخل الى القول : « ان الاشتراكية الديمقراطية لاتدعي الحقيقة المطلقة ولكنها

تؤكد ان القيمة المطلقة هي الديمقراطية والحرية والليبرالية ، وان الاشتراكية والديمقراطية مترابطتان في فهمنا ونحن نرفض القول بان التناقض الاساسي يقع بين العمل وراس المال » .

وكذلك فقد جوبه هذا الراي بردود مقنعة وشيقة ولكن المجال لن يتسع لذكرها .

٢ – اولوية النضال من اجل السلام والسياسة الجديدة :

وتعود هذه الاولوية في راي المداخلين الى « التغيرات الكيفية في الوضع الدولي » ، والى التطورات المتعلقة بالقدرات النووية ، وعلى اساس ان الصراع المعاصر ، كما جاء في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي ، « لن يكون فيه منتصر ولا خاسر ، وقد يؤدي الى هلاك الحضارة البشرية » . ويبنى هذا التفكير على اساس ان العالم اصبح اكثر تعقيدا وتشابكا وتنوعا وتناقضا ، وكذلك اكثر ترابطا .. وهذا الوضع يفترض ايجاد حلول وسطية مقبولة للاطراف جميعها . منطلق هذا التوجه هو سياسة التعايش السلمي ، التي هي – كما جاء في البرنامج – « ليست مجرد غياب الحروب ، بل انها ذلك النظام الدولي الذي لا تسود فيه القوة العسكرية بل حسن الجوار ، والتعاون وتبادل السلع والمنجزات والعلم والتقنية والقيم الثقافية لخير الشعوب جميعا » .

وبالتاكيد فان هذا التفكير الجديد لا يقتصر على قضايا السياسة الخارجية بل انه يتعداها الى السياسة الداخلية ، انطلاقا من الترابط الديالكتيكي بين السياستين . وعلى هذا يؤكد البرنامج ان « الاشتراكية لا تبرهن على افضليتها بقوة السلاح ، وانما بتاثير القدوة الحسنة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، وذلك بدينامية تطور الاقتصاد والعلوم والثقافة ورفع المستوى المعاشي للشغيلة وتعميق الديمقراطية الاشتراكية » .

في فلسفة هذه السياسة قال **ميدفيديف سكرتير اللجنة المركزية** :

« ان سياسة التعايش السلمي وجدت اصلا لالتقاط الانفاس » ، ولكن بعد الحرب الاهلية قال لينين : « ان التعايش السلمي يجب ان يكون لاكثر من التقاط الانفاس » ، واضاف المداخل قوله : وكانت بعد هذا نظرية السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي حولت فكرة التعايش السلمي من الميدان السياسي والدبلوماسي الى ميدان القوانين الاساسية للعصر . غير ان فكرة التعايش السلمي لم تطبق فيما بعد بتوسع ، ولكن علينا القول – يؤكد الباحث – « ان ذلك لم يكن بسوء نية » . وهكذا كتب علينا ان نبني في ظروف المجابهة ، وقد كان ضيق نظر الغرب دافعا الى المجابهة العسكرية والضغط الاقتصادي والحصار السياسي ، الامر الذي دفعنا للاعتماد على الذات والحذر والانكماش ، وقد ظل الامل في السرعة والتطور عزيزا حتى بعد عام ١٩٤٥ .

وقال : بعد المؤتمر العشرين طرات تعديلات من حيث وضع اسس جديدة للتعايش السلمي ، على اساس المباراة الاقتصادية ، واعتقدنا اننا سنغلب الغرب خلال عقدين من الزمن ، ولكن هذا الاعتقاد كان يفتقر الى اسس متينة ، فالراسمالية التي امتطت الثورة العلمية التقنية كانت تنطلق الى آفاق ارحب .

وقال : عشية اكتوبر صنفت الامبريالية بانها اعلى مراحل الراسمالية وكان هذا تطويرا ماركسيا في عصر الراسمالية الاحتكارية – بعد عصر المزاحمة – الا ان لينين حذر من ان التعفن والتفسخ لن يمنع من التطور السريع للامبريالية ..

واضاف : ولاشك ان الراسمالية اظهرت تناقضات كثيرة ولكنها صمدت ، وقد بدل الاستعمار بالاستعمار الجديد من اجل مواصلة الاستغلال ومواجهة الاشتراكية ، كما استخدم الراسمال الاجتماعي لطمس الصراع الطبقي .. واستمرت الراسمالية في الاستفادة من الثورة العلمية التقنية .. واشار الى قول **غورباتشيف في ان راسمالية**

الثمانينات هي غير راسمالية السبعينات ، غير ان هذا لايعني – في راي الباحث – طبعا ان الطبيعة التناحرية للراسمالية قد تغيرت فهي باقية وملازمة لهذا النظام مهما حاولوا اخفاءها، والدليل الاخير على ذلك هو انهيار البورصات .. الا ان السمات الملازمة للمجتمع الراسمالي في نهاية القرن العشرين تبدو خطيرة على البشرية ، رغم التطور العلمي القائم ، وهذا هو السبب الاساسي للتعاون والتعايش .

وقال : بالطبع نحن واياهم لانسير على خطين متوازيين ، فهناك تقاطع وعلاقات وتعاون .. وعلى الاشتراكية في هذا اثبات اصالتها ، بالفعل الاكثر والتغلغل الاكثر والتاثير الاكثر في القضايا العصرية للبشرية .

وقال : أن الحياة تستحثنا والعالم ينتظرنا ، ولكن وبما ان هذه العملية – عملية التطوير والتغيير الجارية انطلاقا من التفكير الجديد – ترتبط بمستقبل ملايين الناس ، فالسرعة تسيء والمغامرة تسيء والمطلوب أن تكون كل خطوة موزونة وآخذة مزاج المواطن وامكاناته بعين الاعتبار .

وفي وصفه لعملية التغيير قال : ان غورباتشوف قال عنها **بانها تجمع بين الاشتراكية والديمقراطية** . واضاف انه بلاشك كانت هناك تحولات فيمامضى ولكنها لم تكن بهذا العمق، فنحن نريد ان نجمع بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة وهذا وثيق الصلة بلينين .. وقال : تحدي الاشتراكية قائم، والراسمالية ترد بالاعتماد على اساليب اكثر تعفنا في الاستغلال، بينما على الاشتراكية ان ترد بقالب اكثر انسانية في العصر النووي . واضاف : « ان خلافاتنا ستظل قائمة حول الغني والفقير ، ومسائل الايكولوجيا والطاقة ونهب العالم الثالث .. الخ ولكن مايجمعنا هو فكرة **بقاء البشرية وليس جزءا منها** ، وهذا الامر يفترض الحل الجماعي بعيدا عن الانانية الوطنية والطبقية في المفهوم الضيق ..

عضو مراسل لاكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي قال : اننا نواجه اليوم طريقين للتطور : الاشتراكي والراسمالي ، ولكن هناك تبعية متبادلة في العالم، في اطار التكامل والترابط رغم الصراع، فالتناقض الاساسي لعصرنا هو التناقض بين الاشتراكية والراسمالية ، ولكن التناقض السياسي الرئيسي يدور حول درء الكارثة النووية .. وفي هذا تناقض نظري ، ظاهريا ، يجب الاجابة عليه .

وحول اختيار طريق التطور الاجتماعي قال : علينا الانطلاق مما يلي : ان لكل شعب ان يبحث عن الطريقة الخاصة للانتقال الى الاشتراكية وعن وسائل اكثر حضارة للنضال ، فقد كان الكومنترن يدعو الى طريق واحدة للاشتراكية ، ولكن دول الديمقراطية الشعبية وغيرها فيما بعد اظهرت محدودية تجاربنا الثورية .

هذا الطرح ادخل باحثين كثر في جدل الديالكتيك المعقد لما هو طبقي وما هو انساني .. فقد قيل ان التناقضات بين المستغلين والمستغلين هي قائمة موضوعيا، ولذلك فمن الطبيعي والحتمي قيام واستمرار النضال المشروع بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية ، في سبيل اقرار هذا النظام او ذاك ، بيد أن التطور الاجتماعي يفترض ضرورة كبت الصراع من اجل البشرية الان وقبل ازالة التناقضات المذكورة .. ثم ان النضال لاداء هذه المهام ، مع استمرار الصراع الطبقي ، يقرب حل القضايا الانسانية ، ذلك ان اعداء السلام والاشتراكية في النهاية هم ممثلون بقوى واحدة .. اذن يعني هذا الكلام **حتمية التلازم بين ما هو طبقي وما هو انساني ، الذي يعني استمرار الصراع الطبقي ، الا ان الاولوية في عصرنا الراهن تظل للسلام ودرء الكارثة النووية ..** فاحتدام الصراع الطبقي يجب الا ينسينا اولوية البقاء .

وفي اطار هذه الفلسفة اثيرت اسئلة كثيرة . . . ، وخلص بعض المداخلين الى استنتاجات مفادها ان الكفاح المسلح، على هذا الاساس، اصبح في حكم المؤجل او الملغى . واستحسن البعض طرح « وسائل اكثر

حضارة للنضال » ، بينما اصر البعض الاخر على الحق في استخدام الكفاح المسلح، مادام الاستغلال واللامساواة قائمين في العالم .. طارح الفكرة الاساسية الاكاديمي السوفييتي اجاب، بخصوص الكفاح المسلح.

« ان الظروف الملموسة وموازين القوى الطبقية هي التي تحدد الطريق وليس علينا رفض الاشكال الثورية » .

ممثل الحزب الشيوعي اليوناني ، الذي امتدح التوجه نحو السلام ، طالب بالبحث عن قاسم مشترك يجمع القوى الشيوعية والديمقراطية في وجه الخطر الامبريالي ، واقترح التفتيش عن حلول اساسها، مستندا الى دعوة ديمتروف لوحدة جميع المعادين للفاشية، وسطية اكثر مرونة ، ولو ادت الى اعادة النظر في اتفاقية يالطا من والى دعوة غورباتشيف لوحدة كل الواقفين ضد الحرب .. وقد جوبه هذا المداخل ايضا بانتقادات واسعة ، قيل فيها ان تغيير معطيات مابعد الحرب العالمية الثانية يخلق مشاكل لا آخر لها ، وهو بهذا يفتت ولايقرب القوى المناهضة للسلام من بعضها البعض. وقد ذكر في هذا المجال بالجو الديمقراطي الذي اتاح طرح مثل هذه الاراء ، في حين ان ذلك لم يكن ممكنا من قبل .

وفي اطار الحديث عن التجديد **قال احد المشاركين السوفييت** :
عندما نتحدث عن التجديد فاننا نتوجه الى تراث لينين ، ولكن لماذا اعادة التفكير بالتراث اللينيني ؟ لماذا القراءة الجديدة ؟ واجاب : لاننا بحاجة الى ممارسة لينينية سياسية واقتصادية ، فلينين لم يتشبث بالاقوال ، ولم يتمسك بالنصوص ، بل كان يتوجه دوما لتجربة الجماهير واتجاهات التطور في البلاد ، وقد اعلن لينين أن مصالح التقدم الاجتماعي هي اعلى من مصالح البروليتاريا، واكد ان الاشتراكية هي ابداع حي للجماهير، وهي بعيدة عن البيروقراطية ولن تقوم باصدار الاوامر .. وهذه المتطلبات هي اساس التجديد القائم الان .

٢ ـ التطور اللاراسمالي ونضال حركة التحرر الوطني :

قال سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي انه

« في مجرى النضال برزت امكانية التطور اللاراسمالي ، ولكن من الخطأ تصورها كحركة متجهة نحو الامام فقط ، دون رؤية المصاعب الموضوعية والذاتية التي تواجهها ، مضافا اليها مؤامرات الامبريالية والرجعية . وقال : نحن نعتقد ان تقدم هذه البلدان مرتبط بجهودها الخاصة وآفاق التعاون مع الاشتراكية . واضاف : ان ثمة امور مشتركة بين هذه الدول رغم تباينها . غير ان الامبريالية تصعد تناقضاتها ، التي تظهر في النزاعات الحادة المختلفة .. وقال : ان راسمالية اغلب هذه البلدان هامشية وتمسك بها القبضة القوية للشركات فوق القومية ، التي تزيد من ابتزازها لمواردها الامر الذي يدفع الى خطر الانفجار .

وتساءل هل يمكن تحقيق وضع اكثر عدلا في ظل بقاء الراسمالية؟
واجاب : ان هذا يعتمد على التفكير الواقعي في الغرب ، وعلى تعاون البلدان الاشتراكية والبلدان النامية .. وعلينا ان نعترف جميعا انه من الخطأ التفكير بأن من ليس معنا فهو حتما ضدنا .

وقال : كانت الفكرة المركزية للبيان الشيوعي تدور حول البروليتاريا ، ولكن هل تحتفظ هذه القضية الان بطابعها الثوري ؟ يقولون في الغرب بان الثورية انتقلت الى الشبيبة والطلبة بينما تسير البروليتاريا نحو البرجزة . وقال : طبعا هذا تشويه . ذلك ان الفكرة الاساسية هي التناقض بين العمل وراس المال، ولهذا فستظل الطبقة العاملة القوة الرئيسية للتقدم الاجتماعي ، بيد انه علينا دراسة سياسة التحالفات على اسس جديدة . ولكن انطلاقا من روحية هذه السياسة .. فاليسار هو مركز الجذب الاساسي . الا انه علينا التخلي عن التبجح بمعرفة كل شيء .. ولكن علينا التأكيد ان الخلافات العقائدية ستظل قائمة بيننا وبين الاشتراكية الديمقراطية في اطار الحوار والتعاون .

اما العضو المراسل الاكاديمية العلوم ـ معهد الاستشراق السوفياتي ـ فقد قال في مسائل بلدان التوجه الاشتراكي والتطور

اللاراسمالي : ان بعض هذه البلدان يعاني مصاعب جمة ، فيما يخص الالية الاقتصادية الجديدة ، ولذلك فان الغرب يقول بان الاشتراكيـة مستحيلة في بلدان الشرق ، وان الحل الوحيـد لمستقبلها يكمن في الراسمالية .. واضاف قائلا : « وللاسف فان بعض الماركسيين يقول بنفس هذا القول » . وقال : والحق انه ظهر منذ فترة تفاؤل كبير حول هذا الطريق ولكن كثيرا من بلدان التوجه الاشتراكي هذه عـاد فانخرط في الراسمالية .. ولكن هل يعني ذلك ان علينا نفي طريق التوجه الاشتراكي ؟ ! واجاب : علينا اولا مناقشة صحة هذا المصطلح **« التوجه الاشتراكي »** وانا ارى بان المناقشات بهذا الصدد لها طابع اصطلاحي والمهم العمل صوب الاشتراكية ، بصرف النظر عـن التسمية ، ودون الدخول في تصنيفات : اشتراكية درجة اولى وثانية وثالثة، ولكن علينا التاكيد ان التجربة تثبت ان التوجه الاشتراكي هو واقع تاريخي تكون بعد اكتوبر وبتاثيرها ، وان لدى المسترشدين بالماركسية فرصا اكبر للنجاح .

وحول انعكاس سباق التسلح على البلدان النامية قال انه ينفق تريليون دولار على السلاح سنويا، يقع ١٧٪ منها على عاتق البلدان النامية .. اذن فسباق التسلح يلتهم القيم المادية في هذه البلدان ويعرقل التقدم الاجتماعي، ولذلك تتضح حقيقة انه يستحيل التقدم الاجتماعي في البلدان النامية دون نزع السلاح .. واضاف : ان هذا كله يحتم اهمية النضال من اجل السلام ، فهذا النضال يعد عاملا مساعدا لحركة التحرر الوطني ، وليس مضرا لها كما يدعي الغرب، فالنضال من اجل السلام يقود الى توفير الامكانات لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد . **والى انتصار العقلانية في البورجوازية والراسمالية .**

وقال عبد الرزاق شكري من التجمع الوطني الوحدوي المصري : لقد اظهرت ثورة اكتوبر امكانية تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الامر الذي ترجمته الثورة الناصرية فيما بعد الى تحولات وطنيـة

لاراسمالية وانجاز لمهام الثورة الديمقراطية الوطنية ، وخلق قاعدة الانتقال نحو الاشتراكية .

وقال : ان **التجربة الناصرية** توقفت لاسباب ونواقص ذاتية وانعدام المشاركة الشعبية .. الخ ، وهذا يظهر ان الخطا ليس في التوجه الاشتراكي، الذي يعد ضرورة موضوعية تفرضها ظروف التطور في البلدان المتحررة .. واكد الباحث : انه لا خيار لبلدان العالم الثالث الا بالاشتراكيـة .

حذر دانيال نعمة من شكوك الدول النامية ، الرامية الى الاعتقاد بانه يجري حل قضايا السلم والحرب على حساب الشعوب ، وطالب بايلاء هذه النقطة اهمية خاصة .

ممثل الحزب الشيوعي المنغولي قال : نحن اسطع مثال للتاثير المباشر والمستمر لاكتوبر وتحدث عن التطور في منغوليا ، الذي خضع لمرحلتين : مرحلة التطور اللا راسمالي ، التي جرت فيها تحولات ديمقراطية وتصفية للعلاقات الاقطاعية ، وازاحة راس المال الاجنبي وتقييد الراسمال المحلي وتوفير المقدمات الضرورية للاشتراكية ، ثم مرحلة استكمال البناء الاشتراكي ، الجارية الان ، والتي تفترض في البدء تنقية الحزب من الشوائب .

غسان الرفاعي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني طالب برؤية التشابك بين المحتوى الوطني والمحتوى الاجتماعي بتناقضاته الداخلية ، واكد انه حدثت مبالغة في آفاق توجه البلدان المتحررة نحو الاشتراكية .. ونوه باختلاف وجهات النظر حول هـذه المسالة في الندوة ذاتها .

هذه هي ابرز الافكار التي استحوذت على اهتمامات المداخلين اكثر من غيرها ، ولكنها ليست اهم الافكار قاطبة ، فقد طرحت افكار اخرى هامة جدا، غير انها لم تنل حظها من النقاش والاهتمام كغيرها من الافكار — هذا ينطبق على المداخلات والمناقشات التي قدمت في

القسم الاول . والذي حضرناه – **فقد طرح مدير معهد الماركسية اللينينية فكرة مفادها** : ان الغرب – طبعا والشرق – شهد في الاونة الاخيرة تأثير الفكر المحافظ . ولم تفسر هذه الظاهرة تفسيرا شاملا. وطالب بتفسيرها كشرط جديد لابد منه للنهوض الجديد لعمل الشغيلة. كذلك طرح سؤالا يقول : هل تقدر الراسمالية على وضع اهداف تجذب الجماهير ؟ واكد انه من الخطأ القول ان الراسمالية لم تتغير بعد اكتوبر .

وقال ممثل الحزب الشيوعي النرويجي : لقد كانت لدينا شعارات احتفالية في اواسط الستينات ، واكد ان تناسب القوى حتى الان ليس لصالح الاشتراكية ، فالتقدم العلمي التقني هو بيد الغرب.. وتحدث عن قوة جذب الاشتراكية الواقعية مقابل الركود الثقافي في الغرب وحرمان الشباب من المستقبل .

وتحدث ممثل الحزب الشيوعي الكوبي عن سوفييتات ماتفادا التي ظهرت في كوبا ابان انتصار الثورة ، والتي جاءت سابقة لاوانها في زمن مجابهة الامبريالية والاستعمار الجديد ، والتي كانت تعني استخداما ميكانيكيا للتجربة الروسية .

فهد درة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السودي ، تحدث عن الديمقراطية التي اتاحتها اكتوبر على انها ديمقراطية من نوع جديد . وهي ديمقراطية الشغيلة ، وكان هذا ردا على طروحات كثيرة متباينة حول مفهوم الديمقراطية .. ثم دافع عن الاممية الثالثة، التي انتقدت حتى من الداخلين السوفييت ، بقوله : انها عملت على توحيد القوى الشيوعية والديمقراطية المعادية للحرب على المستوى العالمي .

وفي معرض التاكيد على اصالة ثورة اكتوبر وصحة منطلقاتها وتجربتها،ردا على انتقادات المجددين في هذا الصدد،اكد ان القوانين التي صاغتها اللينينية اثبتت الحياة صحتها وثباتها وشموليتها ، واظهرت انه بقدر الاقتراب منها يتحقق النجاح .

هذه الفكرة ذاتها وردت عند عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد في جوابه على كيفية الاستفادة من الثورة العلمية التقنية وكيفية انقاذ البشرية بقوله : ان لدى الماركسية اجابات واضحة على هذا ، وذلك بالخطوات الجديدة نحو الاشتراكية .

نائب رئيس اكاديمية العلوم السوفيتية قال : نحن لم نكن الاوائل في قضايا كثيرة منها الثورة العلمية التقنية ، وقضايا الايكولوجيا .. الخ ثم اننا لا نحتكر النظرية ، فالفكر الماركسي كان لا يتطور بعيدا عن الفكر العالمي ، ولذلك فاننا لا ننكر المدارس الاخرى .

ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي ، انسياقا مع هذه الفكرة قال : يقول لينين « ان العملية الثورية التي سيشهدها هذا العصر ستتم بتعقيد وتنوع من المستحيل قولبته ، ولكن سيكون من الخطأ الفاحش تضخيم هذه الحقيقة ، وعدم التوقف عند تطبيقها على بعض السمات الرئيسية لثورتنا .. » . واضاف : واما نحن في سورية فاننا نخوض نضالا بطوليا ضد المخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية ، ونواجه سياسة « العالمية الجديدة » انطلاقا من عقيدتنا القومية الاشتراكية ، المستلهمة من تاريخ وواقع الامة العربية ، المنفتحة على الفكر الثوري والعلمي العالمي،المعبرة عن طموحات الكادحين العرب في بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

وقال : « ولا شك في اننا نستند في نضالنا ، بالدرجة الاولى ، الى قوانا الذاتية والتفاف الجماهير العربية التقدمية حول قيادة حزبنا وجبهتنا الوطنية التقدمية ، والى الدور البارز ، الذي يلعبه الرفيق حافظ الاسد الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ، غير اننا لا نغفل ابدا متانة الاستناد الى جدار الدعم السوفييتي والافاق المتوسعة للتعاون الاستراتيجي بيننا وبين بلد اكتوبر العظيم » .

وقال دانيال نعمة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري : يقولون ان العرب يوالون الولايات المتحدة الامريكية . ولكنني اقول بانه يمكن للامور ان تتحول الى العكس انطلاقا من سورية ونهجها الوطني ، التي لولاها لساءت الامور حتى بالنسبة لقضية السلام في العالم ، فقد تميز نهج سورية ، رغم الضغوط جميعها بمقاومة اتفاقيات الاستسلام ، والتصدي لنزعة سباق التسلح ، ودعم مبادرات الاتحاد السوفياتي ، وتاييدها لترابط النضال الوطني والعالمي من اجل السلام .

وبالرغم من هذا العرض فقد بقيت افكار اخرى هامة لم يتم تناولها ، وهي ماترد الاشارة اليها في تقويم عمل الندوة ، كما عرضه مديرها :

فقد اكد مدير الندوة اهتمام المشاركين بالاهمية التاريخية لتوقيع اتفاقية نزع نوعين من الصواريخ وآفاق نزع السلاح في المستقبل ، مشيرا الى ان ذلك يعد تجسيدا لافكار التعايش السلمي ، كما استحسن النقاشات التي تمت حول تاثير ثورة اكتوبر على تعاظم حركة التحرر العالمي وعلى التحولات في العالم الراسمالي .

وقال : سمعنا من البعض ان ظروف اكتوبر كانت مختلفة عن ظروف اوروبا ، من حيث التقاليد الديمقراطية ، التي كانت نامية في الغرب ، وانا اعترف بصحة هذه الموضوعة التي عكست نفسها على التحولات في الاتحاد السوفياتي . كما اكد انه لايمكن اعتبار ثورة شباط سلمية تماما ، كما لايجوز نسيان مزاعم الغرب حول عدم مناسبة ثورة اكتوبر للظروف الغربية .. ورد على الزعم القائل ان حل الجمعية التاسيسية اثر على موقف اوروبا الغربية من اكتوبر ، بدعوى ان هذا الحل قد وضع حدا لنهاية التقاليد الديمقراطية ، رد على هذا بالقول : **ان الديمقراطية بالمعنى الواسع هي وحدة الشعب** ، التي تنعكس فيها التقاليد ولا ينعكس فيها التناسب المعين بين الطبقات .

واورد عن غورباتشيف قوله : نحن لا ندعي اننا نملك الحقيقة المطلقة .. وقال فلنبحث عنها معا انطلاقا من الوقائع الملموسة وليس من تصورات ذهب عصرها .

وقال : ان لينين ارجع لاكتوبر طابعها الاممي ، كحصيلة لتطور العملية الثورية العالمية ، واضاف : ان اكتوبر اضطرت لاتباع اساليب معينة للرد على عنف الثورة المضادة ، وهي اساليب لا تنبع من الماركسية ، بل من ظروف فرضتها الثورة المضادة .

واكد انه نشب جدال حول محتوى عمليات التوجه الاشتراكي ، وطالب بالمزيد من دراسة هذه العملية .

وقال : لمسنا التاييد لعملية اعادة البناء ، خصوصا في الاستعجال بالعودة الى اللينينية . وحول شمولية هذه العملية قال : اعجبتني اجابة الرفيق .. من موزانبيق عندما سئل عن حاجتهم للبريسترويكا بقوله : نحن نعمل جيدا ولا نحتاجها .. واضاف : بيد ان هذه المراجعة حدثت مرات كثيرة ، وقد كانت موجودة في الصين ويوغسلافيا .. الخ .

وقال : لقد توصلنا الى استنتاج مفاده انه اذا كان على البشرية ان تتطور فانها لن تستطيع ذلك الا بالتعاون ..

واما فيما يخص الجدال الذي دار حول العلاقة بين المصالح الانسانية جمعاء ومصالح الطبقة العاملة ، قال : فانه يبدو لي ان هذا المفهوم قد برز مؤخرا ولم نالف التعامل معه ، بيد ان لب اهداف الطبقة العاملة يتمثل في تخليصها من سيطرة راس المال .. لكن ماركس وانجلز تحدثا عن انقاذ البشرية ، التي هي مهمة لكل طبقات المجتمع .. غير ان هذا لايلغي اهمية جدلية التطور الاجتماعي .

وقال : ان الاشتراكية الديمقراطية اكدت حرية الفرد واكدت ان التعددية هي بتعدد الاحزاب البرلمانية ، وقلنا نحن بانه لايجب المقارنة

بين التعددية والديمقراطية، فالديمقراطية هي سلطة الشعب، والتعددية ليست الا اسلوب تعايش للطبقات والتيارات والفئات واسلوبا لهيمنة الراسمال الاحتكاري .. اما في الاشتراكية فان التعددية تعني تعدد المصالح واشكال التعبير عنها .

وقال : نوقشت قضايا تتعلق بجوهر الاشتراكية وآفاقها ومراحلها وخصائصها ودور الفرد فيها ، والنمو الديمقراطي والعامل الذاتي ، واضفاء الروح الانسانية على الحياة ، وخلص الى القول : ان الاشتراكية هي مجتمع حي يمر عبر تطوره بعدد من الدرجات والاطوار ، وهي تقوم على استيعاب الحتميات التاريخية والقوانين الموضوعية وهي ليست عفوية .

وفي الاخير : تمنى مدير الندوة ان تسود دائما اجواء الحوار الديمقراطي بين انصار التقدم والسلام لمزيد من التحالف والفعل المؤثر .

بأقلام الرفاق

وقائع في مسيرة الاتصالات بين اليمين الفلسطيني والجماعات الممثلة للصهيونية.

الرفيق : ابراهيم شقير

تعتبر الاتصالات التي تجري منذ زمن ليس بالقصير ، مابين اليمين الفلسطيني وعناصر صهيونية — والتي اثارت اصداء اعلامية وسياسية كبيرة ، سواء داخل الكيان الصهيوني او بين الاوساط الفلسطينية خاصة والعربية عامة — هي احد ابرز المخاطر التي يتعرض لها النضال الوطني الفلسطيني والنضال العربي بوجه عام . ذلك ان هذه الاتصالات ستؤثر ، في حال استمرارها ، في الطريقة التي سوف يتم فيها حسم الصراع العربي — الصهيوني .

ان الصراع العربي الصهيوني يتركز في الاساس على مفهوم « صراع الوجود وليس صراع الحدود » ، الا ان المتتبع لهذه الاتصالات يجدها تركز على قضايا فرعية ثانوية اصبحت تبدو وكأنها القضية الاساسية البديلة عن القضية الاساسية التي هي « الوجود وليس الحدود » . ان اليمين الفلسطيني قد اوضح وعبر

العديد من جلسات الحوار مع شخصيات صهيونية ، أن مسألة الصراع هذه سهلة ، ويمكن التوصل الى حل لها على طريق المفاوضات المباشرة ، وعلى غرار اتفاقيات كامب ديفيد وخيانة السادات ، بينما ما تزال « اسرائيل » تصر على رفض منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في مفاوضات « الحل السلمي لمنطقة الشرق الاوسط » ولكن اليمين الفلسطيني يمعن في تماديه في هذا الطريق الخياني محاولا اقناع نفسه والاخرين بمسألة الاستفادة من التناقضات والتعارضات داخل الكيان الصهيوني ، التي لا بد ان تخلقها هذه الاتصالات كما يحلمون ، متجاهلا تاثير هذه الاتصالات في وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وتصدع صفوفها وفقدان مصداقيتها على اعتبار ان هذه الاتصالات تشكل خرقا لقرارات المؤسسات الفلسطينية والاجماع الفلسطيني والعربي معا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الان ، ما هي حدود الحقيقة وحدود الوهم في هذه الاتصالات وماذا يراد منها ... ؟؟

بداية الاتصالات

يصعب على المرء حصر بداية هذه الاتصالات لما كان يحيط بها وفي أغلب الاحيان من السرية التامة ، الا انه يمكن القول انه منذ عام ١٩٧٠ فصاعدا سادت مقولة لدى جماعة عرفات تحديدا تقول بضرورة اجراء الحوارات والاتصالات مع القوى والشخصيات اليهودية بمختلف اتجاهاتها السياسية - بغض النظر عن مواقف الفصائل الفلسطينية الاخرى التي ركزت على الشخصيات غير الصهيونية - بهدف استخدام هذه القوى بشأن التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ، وانطلاقا من هذه الاوهام والاعتقاد الخاطىء ، بدأ يولي أصحاب هذا النهج أهمية بالغة لترتيب اللقاءات ، اذ استطاع سعيد حمامي ممثل مكتب عرفات في لندن - خصوصا بعد تشكيل فريق من اللجنة المركزية لحركة فتح مكلف باجراء اتصالات مع الصهاينة ، وامام حيرة هذا الفريق (منهم عرفات - خليل الوزير - محمود عباس) من اين يبدأ ومع من تكون الاتصالات ومن هي الشخصيات المقترحة - ان يلتقي بوري افنيري الصحفي الصهيوني المعروف رئيس تحرير مجلة هاعولام هازيه الاسبوعية الاسرائيلية واحد اعضاء مؤسسي مجلس السلام الاسرائيلي عام ١٩٧٢ وذلك على اثر مقالين كتبهما سعيد حمامي في صحيفة التايمز اللندنية يكشف فيهما استعداد جماعة عرفات القبول بالاعتراف المتبادل وباقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن اطار التسوية السلمية الشاملة ، كما القى سعيد حمامي في عام ١٩٧٥ محاضرة في ندوة عقدت بلندن كان عنوانها « استراتيجية فلسطينية من اجل تعايش سلمي » وبهذا اللقاء يكون سعيد حمامي اول من تجاوز

الحاجز النفسي مع الصهاينة (١) وان كانت هناك محاولات في هذا الصدد من محمود الهمشري وعز الدين قلق ممثلي مكتب عرفات بباريس الاول من ١٩٧٢ - ١٩٧٢ والثاني من ١٩٧٢ - ١٩٧٧ .

والجدير بالذكر هنا أن ما كتبه سعيد حمامي وما قاله في الندوة المذكورة وما اقدم عليه ليس من شك انه كان تحت اشراف قيادة حركة فتح مباشرة اذ كان عرفات يصادق على كل كلمة لحمامي وذلك بعد تبادل الرسائل ما بين لندن وبيروت ، ولم يقل لقاء عبد الله حوراني مدير دائرة الاعلام لحركة فتح مع ماتتياهو بلين عضو مجلس ما يسمى « السلم الاسرائيلي الفلسطيني » في باريس خطورة عن اللقاء العلني الذي عقد في براغ ما بين اعضاء من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وعضو من اللجنة المركزية لحركة « فتح » ونبيل عمرو مستشار عرفات الصحفي فيما بعد . ونتيجة هذه التنازلات وتحركات سعيد حمامي الخطرة توفر فيما بعد عنصران هامان هما :

اولا - استجابة بعض الصهاينة لتنازلات عرفات وزمرته .

ثانيا - اهتمام امبريالي عالمي لطروحات نهج اليمين الفلسطيني ، بالاضافة الى ذلك (ظهور اهتمام بالغ لدى بعض اليهود الفرنسيين لهذه الطروحات) ، اذ لعب كل من بيير مندبس فرانس رئيس الوزراء الفرنسي السابق وبوروخوفيتزفيسكي البروفيسور في مادة الدراسات الافريقية الشمالية في جامعة بروكلين دورا هاما في تنشيط الاتصالات وترتيب اللقاءات ما بين جماعة عرفات والصهاينة ، حيث اسفرت جهود مندبس فرانس اقناع ماتياهو بيليد (جنرال صهيوني ومؤسس مجلس السلم الاسرائيلي الفلسطيني) (*) بعقد لقاء مع عدد من زمرة عرفات في باريس عام ١٩٧٦ حضره عصام السرطاوي والوفد المرافق له ، انتهى هذا اللقاء دون أن يسفر عن شيء ، غير أن بيليد قال عنه (لو كان هذا اللقاء يتيما لكان عبارة عن حادث عرضي ولكن اذا تبعته عدة لقاءات اخرى لكان اشارة فعلية او تحولا سياسيا مهما من جماعة عرفات (٢) . ونتيجة لغزو بيليد هذه عقدت خمسة لقاءات في العام نفسه زاد فيها عدد المشاركين وكلها عقدت بحضور بيليد والسرطاوي في فيلا قرب ضواحي باريس وباشراف مندبس فرانس نفسه وكل هذه الاجتماعات

---

١ - مجلة الى الامام عدد ٨٢٩

(*) اسس هذا المجلس عام ١٩٧٥ واصدر بيانا من ١٢ نقطة منها القدس عاصمة ابدية لـ « اسرائيل » .

٢ - مجلة ايفنتس ١١ - ٢ - ١٩٧٧

لم تسفر عن شيء لكنها مهدت لعقد الاجتماع السادس المهم والمعلن عنه في ١-١-١٩٧٧ والذي حضره بيليد والوفد المرافق له في حين حضر من الجانب العرفاتي عصام السرطاوي وسعيد حمامي وابراهيم الصوص ممثل مكتب عرفات بباريس وصبري جريس(٣) . وعلى اثر انتهاء الاجتماع الذي استغرق يومين عقد الجنرال بيليد مؤتمرا صحفيا وذلك اثر عودته للكيان الصهيوني اوضح فيه حصول (مجلس السلم الاسرائيلي) على وثيقة مشتركة موقعة من الجانبين جاء فيها : « تعتزم منظمة التحرير ان تقدم كل مساعدة ممكنة في عملية البحث عن حـل سلمي للنزاع الصهيوني الفلسطيني على اساس حق كل من الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني بالتمتع بالحرية والسيادة والامن »(٤) . واضاف بيليد ان جماعة عرفات الذين حضروا الاجتماع اكدوا لهم موافقة قيادتهم على الاعتراف المتبادل واعتبروا ورقة العمل الصهيونية المقدمة للاجتماع « اساسا مناسبا ومقبولا لحل النزاع الصهيوني ـ الفلسطيني على ان تبقى القدس عاصمة لاسرائيل » .

واكد السرطاوي موافقة قيادته العرفاتية على كل ما قاله بيليد وان اسرع فاروق القدومي على نفي عقد هذا اللقاء او توقيع وثيقة بهذا الشأن الامر الذي دفع فيما بعد بيليد للقول ان القدومي نفسه تحدث مع عدد من اعضاء حزب راكاح عن الاعتراف بـ « اسرائيل » خلال لقاءاته معهم في الولايات المتحدة الامريكية . ويمكن القول انه بعد لقاء باريس تواصلت اللقاءات والتي كان اهمها لقاء براغ المعلن عنه رسميا عام ١٩٧٧ ، حيث اجتمع وفد تهيج اليمين الفلسطيني ، مع وفد من الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي كان برئاسة عوزي بورشتيت وقد نتج عن هذا اللقاء صدور بيان مشترك عن المباحثات (٥) . والجدير بالذكر هنا ان لقاء براغ جاء خرقا لقرار المجلس الوطني الفلسطيني المتخذ بدورته الثالثة عشرة عام ١٩٧٧ والذي يحدد طبيعة ومبررات واهداف الاتصالات مع القوى والشخصيات السياسية اليهودية داخل الكيان الصهيوني وخارجه انطلاقا من مخاوف ومحاذير استمرار الوقوع في مطب الخلط بين القوى اليهودية التقدمية المعادية للصهيونية وبين تلك القوى والشخصيات التي تدين بالولاء للصهيونية ، وفي ضوء ذلك كان نص قرار المجلس الوطني الفلسطيني مايلي «يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية داخل الوطن

---

٣ ـ مجلة ايفنتس ١١ ـ ٢ ـ ١٩٧٧

٤ ـ مجلة الى الامام .

٥ ـ مجلة الاسبوع العربي ١١ ـ ٦ ـ ١٩٨٤

المحتل وخارجه والتي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة كما يدعو المجلس جميع الدول والقوى المحبة للسلام والعدل الى قطع جميع اشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني ورفض الاتصال به وبادواته » . ورغم وضوح هذا القرار والذي اقره المجلس نجد نهج عرفات يدعي شرعية لقاء براغ على انه تنفيذ لقرار المجلس الوطني الفلسطيني المذكور متجاهلا بذلك حقيقة الحزب الشيوعي الاسرائيلي « راكاح » وهنا لا بد لنا من تسجيل ملاحظة عامة وهي رغم كل ما شاع عن حزب « راكاح » سواء من اعضاء الحزب نفسه او من غيرهم ، انه حزب يؤيد الصهيونية ويشاركها في اغتصاب فلسطين بشكل عملي حيث ان نوابه في «الكنيست» يؤدون يمين الولاء للصهيونية عبر الولاء « لدولتهم اسرائيل » كما ان قادة الصهيونية يخططون ويشرفون على اتصالات اعضاء هذا الحزب مع جماعة عرفات بشكل مباشر او غير مباشر وفق برامج معينة يضعونها لهم . والسرطاوي يؤكد هذا بقوله « ان الاتصالات مع راكاح محظورة حيث يوصي قرار المجلس الوطني الفلسطيني على اعتبار راكاح لا يعادي الصهيونية بل يتعاون معها على الصعيد العملي ... » .

وهكذا نجد كيف ان اصحاب الاتجاه الدافع عن الاتصالات لا يعنيهم قرار المجلس اولا ولا يعنيهم التمييز بين اليهودي التقدمي او الصهيوني ، كما لا يعنيهم في الاساس ان تكون هناك تمييز بين اليهودية والصهيونية ، لانهم يعملون بهدف تهيئة الاجواء للاتصال والتفاوض مع العدو الصهيوني مباشرة سواء كان حاكم الليكود او العمل او حتى الشيطان ، وهذا ما حصل فعلا عندما التقى ابو اياد « صلاح خلف » في بودابست بوفد صهيوني يضم عدة اتجاهات واحزاب من بينها اعضاء ونواب كنيست من حزب العمل كما التقى السرطاوي وعرفات ومحمود عباس وعبد الرزاق اليحيى مع عدد من الصهاينة . وهذا ما سنتطرق له في سياق الموضوع. الامر الذي لا يجعلنا نستغرب عملية الالتفاف هذه على قرار المجلس الوطني الفلسطيني خصوصا عندما نسمع محمود عباس ابو مازن مهندس الاتصالات بدفاعه عنها قائلا « انها لا تتناقض مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني » ورغم تأكيد كل من بيليد وافنيري وجماعة برنامج « مجلس السلام الاسرائيلي » على انهم صهيونيون ويتفاخرون بذلك .

ومع هذا يتخذ نهج عرفات من(البراغماتية) الذرائعية في الياس صورها وسيلة للوصول الى غاياته ويجند نفسه للدفاع حتى عن اولئك الذين لفظهم شعبنا داخل الارض المحتلة ممن يتعاونون مع العدو الصهيوني وينظمون امن العلاقات معه من امثال الياس فريج وحنا سنيوره وفيصل حسيني وسري نسيبه ... الخ .

يهدف خلق بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية كاستجابة لطروحات شامير وبيرز الرامية الى ايجاد محاورين فلسطينيين بدلا عن المنظمة وهذا ما كشفه اتصالات (موشيه اميراف عضو اللجنة المركزية لحزب حيروت مع عدد من رجال الضفة الغربية وبعلم شامير نفسه) (٦) ، وفي هذا الصدد يقول عرفات عن رأيه في اللقاءات التي يجريها هؤلاء مع قادة العدو الصهيوني قائلا « ان شعبنا الذي يعيش في اجواء القهر والديكتاتورية قد يضطر الى اجراء اتصالات مع الادارة الاسرائيلية » (٧) . بهذه الصورة العرفاتية يعطي الذرائع ويقدم الحماية لاولئك الذين يتصلون بالعدو الصهيوني دون ان يكلف ياسر عرفات نفسه بالسؤال لماذا يرفض التكمه والطول وغيرهم مثل هذه الاتصالات ..

اجتماعات عرفات مع الصهاينة

يمكن القول انه بعد لقاء براغ عام ١٩٧٧ اخذت الاتصالات العرفاتية ـ الصهيونية منحى جديدا وتطورا اكثر خطورة لمشاركة عرفات مباشرة بهذه الاتصالات ولهفه للاعتراف بالكيان الصهيوني . ففي اجتماعه مع كرايسكي وبرانت عام ١٩٧٩ طلب عرفات التوسط لاجراء اتصالات مباشرة بينه وبين شخصيات صهيونية ، (الامر الذي دفع كرايسكي والرئيس السنغالي سنغور*) وبالتنسيق مع السرطاوي لترتيب لقاء صوفيا عام ١٩٨١ ما بين عرفات ومجموعة صهيونية من ممثلي « الكنيست الاسرائيلي » كان من بينهم شارلي بيتون عضو حركة الفهود السود الصهيونية ومائير فلنر عضو حزب (راكاح) ، وامام هذا المنحى الخطير تواصلت لقاءات عرفات مع الصهاينة (إذ التقى عرفات اثناء حصار بيروت اثر الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ ونتيجة اتصالات اجراها السرطاوي ما بين بيروت وباريس لترتيب لقاء بيروت مع عدد من الصهاينة برئاسة يوري افنيري والوفد الصحفي المرافق له الذي كان يجري تحقيقات عن الغزو الاسرائيلي للبنان وكان محور حديث عرفات اثناء اللقاء حول الاعتراف بـ « اسرائيل » وقبوله للقرار ـ ٢٤٢ ـ .

---

٦ ـ جريدة القبس ٧ ـ ١٠ ـ ١٩٨٧

٧ ـ مجلة الهدف ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٨٤

* الرئيس سنغور من مؤيدي الاتصالات بين جماعة عرفات والصهاينة وراعي عدة لقاءات بين الطرفين في سفارة السنغال بباريس .

٨ ـ مجلة الاسبوع العربي ١١ ـ ٦ ـ ١٩٨٤

يقول افنيري عن اجتماعه بعرفات « انه لقاء في غاية الاهمية في حدوثه وعلنيته كما ان عرفات وافق على نشر خبره عكس ما كان سابقا كما حصل تغير في موقف عرفات تجاه الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود »(٩) .

امام هذه المعطيات التنازلية العرفاتية بدات الحركة الصهيونية تولي اهتماما لترتيب لقاءات ما بين عرفات وشخصيات صهيونية ، فكان لقاء تونس عام ٩٨٢ الذي جاء بعد خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان حسب الاتفاق الذي وقعه عرفات مع فيليب حبيب كاستجابة لوعود الادارة الامريكية الوهمية التي ارسلتها لعرفات حول القضية الفلسطينية الذي حضره عن الجانب الصهيوني ميتاهو بيليد الجنرال الصهيوني المتقاعد ويوري افنيري ويعقوب ارنون وزير مالية سابق وعضو في حزب شيلي في حين حضر بجانب عرفات كل من عصام السرطاوي ومحمود عباس وعماد شكور وكان لقاء تونس لمتابعة محادثات لقاء بيروت . وقد تمخض عنه صدور بيان مشترك عن المباحثات والتي تركزت على اجراء مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني في اطار الحكم الذاتي والاعتراف المتبادل(١٠) وهذا ما صرح به بيليد قائلا « أن جماعة عرفات ابدوا له عن استعدادهم للاستجابة لفكرة الاعتراف المتبادل » . واضاف « أن اقامة جماعة عرفات علاقات مع مجموعتنا التي هي اسرائيلية بحتة وصهيونية محضة يتفق تماما مع الاهداف الرئيسية لحركتهم ، أي جماعة عرفات »(١١) وبدوره قال افنيري عن لقاء تونس « انه يشكل نصرا مطلقا على اعتبار ان هذا الاجتماع له دلالة علنية ليس بالكلمات ولكن بالافعال » . ويضيف افنيري قائلا « ان المشتركين في اجتماع تونس الذي استغرق اربع ساعات سيكون له نتائج هامة لصالح اسرائيل »(١٢) في حين يجد السرطاوي بلقاء تونس شرعية اتصالاته مع الصهاينة كرد على موقف الفصائل الفلسطينية التي دانت هذه الاتصالات وخاصة اثناء دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة . ويقول السرطاوي « لقد توجهنا للمجتمع الاسرائيلي من أجل أن نقيم وشائج الحوار والصداقة مع القوى داخل هذا المجتمع التي بها ومن خلالها نستطيع تغير الميزان لصالح السلام في منطقتنا »(١٣) .

---

٩ ـ جريدة القبس ٤ ـ ٢ ـ ١٩٨٧

١٠ ـ جريدة السفير ٢١ ـ ١ ـ ١٩٨٣

١١ ـ جريدة النداء ٢٢ ـ ١ ـ ١٩٨٣

١٢ ـ السفير ٢١ ـ ١ ـ ١٩٨٣

١٣ ـ جريدة القبس ٢٠ ـ ١ ـ ١٩٨٣

اما عرفات الذي يقول لصحفي اجنبي اثر اجتماعه مع الصهاينة في تونس ان الثمن الذي لديه لدفعه مقابل عملية السلام مع «اسرائيل» وانشاء دولة فلسطينية هو قلمه فقط حيث قال بالحرف «هذا هو اهم سلاح عندي ، لان هذا القلم هو الوحيد في العالم العربي الذي يستطيع توقيع وثيقة الاعتراف باسرائيل وبدون اعتراف هذا القلم يصبح اي اعتراف لا قيمة له ...» . واعتبر عرفات ان اهم انجاز حققه هو الحوار الذي تجريه قيادته مع القوى الصهيونية في «اسرائيل» .

والجدير بالذكر هنا انه بعد لقاء تونس زادت تصريحات عرفات حول الاعتراف بـ «اسرائيل» واستعداده لقبول دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كحل نهائي للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، وذلك بغض النظر عن موقف«اسرائيل» الرافض لقيام دولة فلسطينية . ونتيجة مواقف عرفات وتصريحاته وعلاقاته السرية والعلنية مع الصهاينة تولدت قناعة لدى الادارة الامريكية بان عرفات هو الشخص الوحيد الذي سيدخل المفاوضات المباشرة مع «اسرائيل» ويقبل بحل امريكي للصراع العربي ـ الاسرائيلي وهذا ما اكدته دراسة انجزها فريق عمل امريكي من جامعة هارفارد برئاسة الاستاذ هربرت كلمان جاء فيها :

« ان عرفات يمتلك المقدرة والرغبة للوصول الى اتفاق مع اسرائيل يدعو الى الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي اذا ما قدمت له الحوافز والضمانات اللازمة » . واضافت الدراسة قائلة « ان عرفات لمح في اكثر من مناسبة عن استعداده لابرام معاهدة سلام مع اسرائيل » . وتذكر الدراسة كيف استجاب عرفات وبصورة ايجابية للنداء العالمي الذي وجهه كل من منديس فرانس وناحوم غولدمان وفيليب كوتزنيك الذي يدعو للاعتراف المتبادل بين «اسرائيل» والشعب الفلسطيني ، ويؤكد كلمان في دراسته قائلا « عبر لي عرفات عن ثقته بانه ما دامت الظروف متغيرة فان مواقف اسرائيل ستتغير وسيسود المعتدلون في العراك السياسي داخل اسرائيل » . ويمضي كلمان قائلا « ان تصور عرفات الذهني لاسرائيل يوحي انه مرحب بالمفاوضات وانه يبحث عن الاسرائيليين الذين يكون بوسعهم التفاوض معه » . ويوصي كلمان في نهاية دراسته الادارة الامريكية قائلا « ان عرفات مخلص وجدير اختياره لعملية السلام»(١٤) .

---

١٤ ـ مجلة المناضل عدد ١٩٨

لقاءات بوخارست بودابست جنيف حلقة من سلسلة تآمر :

في سياق التنازلات التي قدمها عرفات للصهاينة وبعد لقاء تونس وخلفيته نجد اتساع حلقة هذه الاتصالات ما بين جماعة عرفات والصهاينة وخصوصا بعد دورتي المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة والثامنة عشرة وما ورد فيهما من قرارات بخصوص الاتصالات والتي خالفت وبشكل سافر قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية السابقة التي كانت توصي باجراء الاتصالات فقط مع اوساط القوى المعادية للصهيونية فكرا وممارسة ويمكن القول ان ماورد في قرارات الدورتين المشار اليهما حول الاتصالات نجد انها توصي بضرورة تطوير العلاقات مع الاوساط الديمقراطية الاسرائيلية مع الاسقاط المقصود لكلمة المعادية للصهيونية الامر الذي وفر فيما بعد مناخا للقاءات بوخارست وبودابست وجنيف المعلن عنهم رسميا . ففي اواخر عام ١٩٨٦ عقد لقاء بوخارست بين جماعة عرفات والصهاينة وقد مثل عرفات بهذا اللقاء عبد الرزاق اليحيى وعماد شكور والاب عياد خليل وصبري جريس وعبد الله الافرنجي ممثل عرفات في المانيا وابو الرب مدير مكتب عرفات ببوخارست ونبيل عمرو المستشار الصحفي ومحمد ملحم في حين حضر عن الجانب الاسرائيلي بالاضافة الى لطفي الدوري كل من امنون زاقلرافوني محام ومن حركة اليهود السود وشاري بيبون وامنون كوتلك من صحيفة عل همشمار ومحمد معاري واميل حبيبي ، وحسب ماتناقلت وسائل الاعلام عن الجانبين أن الدافع الاساسي للقاء بوخارست كان تحديا لقرار «الكنيست الاسرائيلي» (١٥) رقم ـ١٤ـ والذي يحرم الاتصال مع اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية ومحاكمة اي صهيوني يقوم باجراء مثل هذه الاتصالات لاي سبب من الاسباب وتجدر الاشارة هنا ان قصة قرار ـ ١٤ ـ قصة قديمة فقد حاول الليكود عندما كان في ابان ايام حكمه (ايام مناحيم بيغن المجرم) ان يستصدر قرارا بشان الاتصالات ولكنه كان يصطدم بمعارضة حزب العمل وحلفائه وحين تم تحالف الحزبين « الليكود والعمل » ضمن الائتلاف الحكومي الحالي انحلت عقدة صدور هذا القرار (١٦) والملاحظ هنا ان موافقة حزب العمل على اصدار القرار تهدف الى تاكيد انه ليس اقل تشددا من الليكود اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وامام هذا الحظر وحرص جماعة ما يسمى بـ (مجلس السلام الاسرائيلي) على استمرارية الاتصالات ومحاولة زمرة عرفات معرفة جدية تطبيق القانون وكاستجابة للمساعي الاوروبية المؤيدة لهذه الاتصالات) (١٧) عقد لقاء بوخارست المشار اليه

---

١٥ ـ الانباء الكويتية ٢٧ـ١١ـ١٩٨٧ .

١٦ ـ الانباء الكويتية ٢٧ / ١١ / ١٩٨٦ .

١٧ ـ الراي العام في ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٦ .

والذي جاء كحلقة اخرى من سلسلة تآمر عرفات على القضية الفلسطينية خصوصا وان الحدث الذي جرى في الجلسة السرية لهذا اللقاء كان حول الاعتراف بالقرار –٢٤٢– والكف عن الكفاح المسلح والتنازل عن الميثاق الوطني الفلسطيني والتطرق الى الخطوات المستقبلية فيما يتعلق بـ تنشيط الاتصالات في ضوء قرار الكنيست وفي هذا الصدد يقول محمد ملحم عن اللقاء « هو تحد لقانون الكنيست رقم ١٤ » في حين يقول نبيل عمرو « انه لم يكن لاجراء محادثات او مفاوضات بل هو لقاء بين مناضلين يهود وفلسطينيين » ويضيف قائلا « ان عرفات موافق على فكرة المفاوضات ومضمونها مع الصهاينة » اما ابو جهاد خليل الوزير قال : « ان اجتماع بوخارست حظي بالتأييد التام من جانب قيادة عرفات وانه ادى ايضا الى ان يعرب الجانب الصهيوني عن تاييده لمنح حق تقرير المصير للفلسطينيين » (١٨) وهنا لا بد لنا من القول ان اشادة جوقة عرفات بلقاء بوخارست والضجة الاعلامية التي اثارتها حوله ، تقول ان كل الجماعات الصهيونية التي التقت مع زمرة عرفات لا تمتلك قوة فعلية تمكنها من التفاوض حول اي شيء بل زد على ذلك ان هذه الجماعات مضطهدة ومازالت بعيدة جدا من أن تشكل قوة سياسية ضاغطة يحسب لها حساب وقراءة في كراس « اين تذهب دولاراتنا » للكاتب الصهيوني « شارل هوفمان » تؤكد صحة ما نقوله اذ يصف هذه الجماعات بسكان الاحياء الخلفية الذين جيء بهم للحفاظ على امن المستوطنات وزرع الخضار في الصحراء ليس الا . . .(١٩) من خلال هذا المنظور ايضا نجد اوساط فلسطينية داخل الارض المحتلة هشاشة لقاء بوخارست وعدم جدوى مباحثاته كما اثبتت التجارب السابقة اذ يقول الشوا عن لقاء بوخارست كرد حقيقي على ادعاءات زمرة عرفات التي راهنت على نتائجه قائلا « ان اللقاء لن يؤدي الى دفع مسيرة حل القضية الفلسطينية لان الجانب الاسرائيلي في اللقاء يشكل اقلية ولا يؤثر في الاوساط الحاكمة في « اسرائيل » وان الغالبية العظمى من الاسرائيليين تؤمن بشيء واحد وهو ان الارض المحتلة هي ارضها ولايمكن التنازل عن شبر منها للعرب » ولذلك فان لقاء رومانيا لايملك التأثير في الاسرائيليين الذين بيدهم القول نعم أو لا . . (٢٠) وهذا ما اكدته الاحداث اذ نجد كيف تراجع الوفد الصهيوني أثر عودته للكيان الصهيوني عن عدة وعود اعطاها لجماعة عرفات وتعرض اعضاؤه الى المحاكمة حسب قرار الكنيست الامر الذي حدا باحد اعضاء الوفد للقول « ان منظمة التحرير الفلسطينية عدو لنا » ومع هذا نقول صراحة ان من

١٨ – الرأي العام في ١٠ / ١١ / ١٩٨٦ .

١٩ – مجلة الاسبوع العربي ١٩٨٧/٦/٢٢

٢٠ – مجلة الاسبوع العربي ١٩٨٧/٦/٢٢

نتائج لقاء بوخارست هي عقد لقاء بودابست كترجمة لاحد قراراته القاضي باطلاق ديناميكية الحوار والتواصل .

وقد ترأس اجتماع بودابست عن جماعة عرفات محمود عباس « ابو مازن » الذي خيم ظله على كل الاتصالات مع الصهاينة والذي يعتبر من المدافعين عنها ، وعضوية كل من عبد الرزاق اليحيى ورمزي خوري ونبيل عمرو وعماد شكور وسعيد ابو عمر ممثل مكتب عرفات في موسكو وخالد سلام رئيس تحرير مجلة « صوت البلاد » في حين كان عن الجانب الصهيوني حوالي /١٥/ عضوا وهم خليط من اتجاهات واحزاب ونواب برئاسة شارلي بيتون وعضوية كل من يوسف نوردنيل وليؤن زهاني ويوسف بسرائيل واسحق بسرائيل . . . الخ وعدد من الصحفيين الصهاينة (٢١) حيث يعتبر لقاء بودابست اللقاء الثاني والعلني منذ اصدار « الكنيست » اسرائيلي قانون رقم ١٤ ، والذي جاء في سياق التنازلات وسياسة المساومة التي تنتهجها القيادة المهيمنة في منظمة التحرير ، وفي تفاصيل مفكرة مؤتمري بوخارست وبودابست يقول عبد الرزاق اليحيى (ان حوار بودابست كان مختلفا وحمل في طياته اكثر من مغزى ويشير الى السابقة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الثورات العالمية والتي قدمها ابو مازن للوفد الصهيوني) وهي تعهد بالاكتفاء عن الكفاح المسلح الى خيارات العمل الدبلوماسي والاستعداد بقبول الاعتراف « بالدولة العبرية » والرغبة للالتقاء باي « اسرائيلي » حتى ولو كان مسؤولا سياسيا صهيونيا وبغض النظر عن الحزب الذي ينتمي اليه (٢٢) هذه هي اهم نقاط ورقة العمل العرفاتية التي قدمها ابو مازن كتأكيد منه للعمل على تصفية القضية الفلسطينية في الوقت الذي اكد فيه بيتون لجماعة عرفات « ان اعضاء الوفد الصهيوني ذو وجهات نظر سياسية متنوعة وهم خليط من المنظمات السياسية والنقابية لدرجة ان بعضها لايمثل الا نفسه (٢٣) » والتباين السياسي البالغ في الاراء الذي اشار اليه بيتون هو بلا شك ينبع من التزام اعضاء الوفد بالبرنامج الصهيوني واساسيات المبادىء الصهيونية واشار بيتون ايضا الى « ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ترفض تعاملها مع الفلسطينيين . . . ولا شك هنا أن (اجتماع بودابست كبوخارست دخلا في صلب المعضلة الاسرائيلية الفلسطينية وهي ضرورة اعتراف جماعة عرفات بالقرار ٢٤٢ وبوجود « الدولة العبرية » ومن ثم البحث عمن يعترف بالمنظمة (٢٤) . غير أن محمود عباس

٢١ – مجلة شؤون فلسطينية عدد ١٧٢ – ١٧٣.

٢٢ – مجلة الهدف ١٩٨٧/٦/٢٢

٢٣ – مجلة شؤون فلسطين عدد ١٧٢ – ١٧٣

٢٤ – مجلة الاسبوع العربي ١٩٨٧/٦/٢٢

ابو مازن اسرع لحل هذه المعضلة عندما اشار في احدى تصريحاته الى امكانية عقد لقاء مابين ياسر عرفات وشخصيات قيادية صهيونية على قاعدة الحوارات التي تمت في بوخارست وبودابست كونها مهدت للتوصل الى اعتراف بـ «اسرائيل». وعلى هذه الارضية الخيانية شكل لقاء عرفات في جنيف يوم الاثنين بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧ مع وفد صهيوني مؤلف من اربعة اعضاء في « الكنيست » الصهيوني منزلق الهاوية وقاع الاستسلام نظرا لما قدمه عرفات من تنازلات تمس مضمون النضال القومي للشعب العربي الفلسطيني خصوصا وان عرفات ضمن رسالته المرسلة الى قادة العدو عبر الوفد نقاطا عديدة منها التعهد بعدم اللجوء الى اي عمل مسلح والاعتراف بالكيان الصهيوني وقرار مجلس الامن – ٢٤٢ – وطلب التفاوض المباشر والعلني مع قادة « اسرائيل » وبالتالي التخلي عن تأييد مشروع المؤتمر الدولي للسلام في « الشرق الاوسط » المقترح عقده(٢٥) .

وما كان من شارلي بيتون – الذي ترأس الوفد الصهيوني المؤلف من ماتي بيليد ومحمد معري و وليم زياد بالاضافة الى دعيد شالوم – الا أن يصف تنازلات عرفات التي تضمنتها الرسالة (بانها جديدة وجلرية ولصالح « اسرائيل » (٢٦)غير ان «اسرائيل» وعلى لسان شامير نفسه وكما هو متوقع قال بهذا الصدد «ان اسرائيل ترفض رسالة عرفات شكلا ومضمونا وان اسرائيل ستتفاوض مع الدول » فقط وليس مع اشخاص » وفي حديث مع صحيفة ايديعوت احرونوت الاسرائيلية قال شامير « لا انتظر اية رسالة من عرفات ولا انوي التباحث معه وهو في نظري ليس متحدثا مقبولا » (٢٧) ولابد لنسائل هنا بسؤال لماذا هذا الرفض الاسرائيلي لعرفات الذي رهن نفسه مطيه لتنفيذ حلم « اسرائيل » في اقامة « دولتها » باعلانه الموافقة على الاعتراف بشرعية « اسرائيل » واستعداده للقاء اي مسؤول صهيوني ؟ يكون جوابنا ان « اسرائيل » تدرك تمام الادراك ان عرفات لا يمثل الا نفسه وانه مفاوض غير مرغوب فيه على نطاق واسع لدى قادة «اسرائيل» والصهيونية العالمية بالاضافة لذلك فهو غير قادر على الزام الشعب العربي الفلسطيني بنهجه وبمؤداه بما في ذلك الاعتراف بـ « اسرائيل » « واسرائيل » ترفض ايضا عرفات حتى لو ابدى استعداده « وهذا متوقع » لزيارة القدس كما فعل السادات . وبالطبع فالموقف الاسرائيلي هذا غير مستغرب وان كان يعتبر صفعة اخرى موجهة لعرفات ونهجه الا انه في الوقت نفسه يؤكد طبيعة « اسرائيل » العدوانية التوسعية وعدم التخلي عن اي شبر من الاراضي العربية المحتلة وهذا مالخصته اخيرا غوئيلا كوهين زعيمة حزب « هتحيا » لاحدى

٢٥ – جريدة تشرين ١٩٨٧/٣/١٧
٢٦ – جريدة البعث ١٩٨٧/٩/١٠
٢٧ – جريدة السفير ١٩٨٧/٩/١٠
٢٨ – جريدة تشرين ١٥ / ٩ / ١٩٨٧ .

الصحف الاسرائيلية مايلي « انه اصبح من المستحيل على اية حكومة اسرائيلية قادمة الانسحاب من الارضي العربية المحتلة بعد أن انتشرت المستوطنات في كل ارجائها وان الهدف من الحركات الاستيطانية هو منع قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية اذ ان وجود /١٥٠/ الف ظن كفيل بدفن فكرة الدولة الفلسطينية الى الابد » كما اشارت احصائية اسرائيلية مؤخرا الى ان خمس الاسرائيليين يؤيدون الابعاد الجماعي للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ورفضهم اقامة دولة فلسطينية (٢٨) وهذه المعطيات لاشك تؤكد عقم الاتصالات التي تجريها جماعة عرفات مع الصهاينـة .

عقم الاتصــالات

من يراقب هذه الاتصالات التي مضى عليها منذ بدئها وحتى الان اكثر من خمسة عشر عاما « يجد حالة العقم مسيطرة عليها وهي لاتتمتع باية فعالية تذكر لا بل هي غير قادرة حتى على تقليص الخارطة الاستيطانية او على تبديل مراكز القوى داخل « اسرائيل » وهي تسير فوق حبل مشدود فالشخصيات الاسرائيلية التي تجري الاتصالات مع زمرة عرفات لا تمثل الا نفسها وفي احسن الاحوال هي تنتمي الى تشكيلات سياسية لا تاثير لها في صياغة القرار الاسرائيلي الذي يشرف عليه « اللوبيات » الصهيونية المتواجدة خارج « اسرائيل » ، وقراءة في كراس « اين تذهب دولاراتنا » المشار اليه في سياق الموضوع تكشف ان القرار الاسرائيلي يصنعه اولئك الذين يملكون القوة المحركة والقدرة على احتواء الاخرين لتحقيق اهداف المشروع الصهيوني وهم بالتالي الذين يتحكمون بالقرار والسلطة من خلال نفوذهم وتاثيرهم على اعتبارهم هم اهل « الحل والربط » وامام هذه الحقائق وحالة العقم هذه نجد نهج اليمين الفلسطيني مصر على اعتقاده ان ثمة صحوة في الشارع الاسرائيلي للاعتراف بالحقوق الفلسطينية ويشير بذلك الى اسماء صهيونية مثل عيزر وايزمان وابا ايبان ومورد خاي فربشوفسكي « عضو كنيست من كتلة شينوي » وفزرائيل كيسار وابراهام شامير وبيليه وافنيري وحركة شيلي والجبهة الديمقراطية للسلام ومجموعة / ٧٧ / التابعة لحزب العمل ، وفي نفس الوقت يتجاهل نهج اليمين الفلسطيني حقيقة ان الكيان الصهيوني متعدد الاحزاب والهيئات والاشخاص اذ يحق لكل منها ان تعبر عن نفسها ومن ارائها بحرية ولكنها في نفس الوقت تبقى سجينة لما يعرف « بمؤسسة الدولة » التي لا يستطيع احد مخالفة تعليماتها التوراتية وبروتوكولات صهيون وبالاضافة لذلك الفت « اسرائيل » واكثر

٢٨ – جريدة الراي العام الوطنية ١٥/ ١٠/١٩٨٧
٢٩ – مجلة الاسبوع العربي ٢٢/٦/١٩٨٧ .

من مرة انها لن تدفع ثمن الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني وبالتالي الالزام بالانسحاب من الضفة والقطاع كون هذا الثمن سيكون باهظا لها وفي هذا الصدد قال احد الصهاينة ارنسيك « ان هذه الخطوة خطوة الاعتراف تتضمن مخاطر شديدة في عدم الاستقرار الداخلي لاسرائيل فالالتزام بالاحتفاظ بالضفة والقطاع امر هام جدا واصبح المطلوب من الحكومة ان لا تتخذ اي قرار يتعلق بمصير الضفة والقطاع » في حين اعتبر موزي لاندو عضو الكنيست ومن حزب الليكود اسر الصهاينة الذين شاركوا في اللقاءات مع زمرة عرفات هم « مسوس لايدر في جسم الكيان الصهيوني » ...

من خلال هذا المحور وفي نهاية دراستنا هذه لابد لنا من طرح السؤال التالي ما هو المقصود من تهالك اليمين الفلسطيني على مثل هذه الاتصالات واللقاءات والاستدراج خلف الاشارات التي تظهرها الشخصيات الصهيونية حول القضية الفلسطينية ! ولماذا هذا التفريط والتنازل الصارخ المتعاقب والتصميم على خيانة القضية الفلسطينية عمدا وعن سابق تصميم واصرار .. ؟ ! . بل لماذا هذا التهاون .. ؟ وما هي نتائج الاتصالات وسلبياتها على مجمل حركة المقاومة الفلسطينية والعربية معا .. ؟ نقول أن هذه الاتصالات تشكل اساءة مطلقة للنضال التحرري الذي يخوضه الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن ربع قرن ونيف من الزمن وبالتالي تنكرا مقصودا لدماء الشهداء، وخروجا صارخا عن الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات القمم العربية وخلق حالة احباط للنهوض الجماهيري المقاوم ضد الاحتلال وأجراءاته بل واكثر من ذلك تخلق هذه الاتصالات حالة المواجهة مع القوى التقدمية العربية على اعتبار ان الاتصالات تهدف الى اجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني على غرار اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي ، وهذا ما يلهث وراءه نهج الانحراف الفلسطيني .

وان كان هذا التصور قائم على الوهم والفراغ . كما ان هذه الاتصالات اصبحت تعطي كل يوم الذريعة للانظمة العربية الرجعية لاجراء اتصالات مع العدو الصهيوني والتلميح على ان الخطر الذي يحدق بالامة العربية ليست الص[illegible] حسب بل الشيوعية والفارسية .

ومن هنا اصبح من الضروري العمل على توحيد فصائل العمل الوطني الفلسطيني وبالتالي صب الجهود وبشكل جدي لاسقاط هذه القيادة المنحرفة والمهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية ، والانطلاق نحو العمل المسلح كهدف وحيد للتحرير والعودة ...

* * *

بأقلام الرفاق

الرأي العام في البلدان النامية

الرفيقان هثيم موسى ــ نبيل نوفل

● المقدمة :

الراي العام ظاهرة جماعية يصعب تحليلها في اغلب الاحيان باسلوب علمي دقيق لانها ترتبط ارتباطا عضويا بالطبيعة الاجتماعية للانسان، غير انها ليست ظاهرة جامدة او متجانسة على الصعيد الاجتماعي والجغرافي . كما ان الراي العام لم ينضج قبل حلول القرن الثامن عشر ، الذي نما مع نضوج الطبقة الوسطى في ذلك العصر .

ويعتقد الباحثون بانه من الاجدى تعريف الراي العام بايضاح الاوصاف التي تنطبق عليه فهو ليس فطريا بل يضرب بجذوره في البنى الاجتماعية والثقافية وهو مجرد تعبير عن ارادة الشعب وانه ليس امرا يتعلمه المرء او تفرضه برمته سلطة معترف بها فهو مختلف عن الايديولوجيا ، وليس معادلة لمجموعة من المعارف بالرغم من انه لايمكن ان يوجد دون توافر بيانات ومفاهيم تولدها التجربة وتستخدم هذه البيانات لمعرفة ما اذا كان الراي العام يوافق على موضوع قيد البحث او لا يوافق عليه فالراي العام اذن هو التعبير عن اراء الافراد ضمن اطرها التنظيمية ، المعتمدة الديمقراطية الشعبية منهجا لمسارها، وكمثال على ذلك المنظمات الشعبية والنقابات المهنية في القطر العربي السوري .

ان تعداد الاراء لايحول بالضرورة دون تكوين راي عام واحد يكون استجابة لفعالية الاحداث وصدى مشترك لها في اذهان الجماهير ويقوم على اساس المصالح المشتركة والمواقف المشتركة . من كل ما تقدم نرى ان الراي العام تحكمه في الدرجة الاولى كل من مطالب العقل ورد فعل القلب .

● ماهية الرأي العام :

للعلماء تعاريف متعددة للراي العام وتعدد هذه التعاريف نابع من اختلاف فلسفتهم السياسية والاجتماعية ، فبعضهم يشير الى ان الراي العام هو عبارة عن المجموع العددي الاحصائي البسيط لاراء مجموعة بشرية تعيش في بيئة اجتماعية لها سمات حضارية موروثة بينما يرى بعض اخر ان الراي العام هو حكم ضمني حول قضية اساسية مطروحة ينطلق من الفرد وينتشر ليصبح مشتركا بين افراد اخرين بفعل عملية التقليد والمشاركة الجماعية .

فقد عرفه **هنيار** « بانه مجموعة من الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسالة هامة وفترة معينة وتحت تاثير الدعاية » .

ونجد لدى الفيلسوف **فيلاند** ان الراي العام ليس راي الشعب كله بل يصح ان نعتبره راي الطبقة التي لها الغلبة والقوة بين طبقات الشعب الاخرى .

ويضيف **تبنشلي** وهو استاذ في القانون الدولي .

« ان راي الطبقة المتوسطة في الشعوب هو الراي الغالب ، وهو في العادة المتفوق على غيره من اراء بقية طبقات الشعب » .

ويقول **البيح** وهو استاذ في الراي العام .

« ان الراي العام ينتج عن تفاعل افكار الافراد في اي شكل من اشكال الجماعة».

ويتلخص تعريف « لي » : « بان الراي العام هو مجموعة من الاراء التي يعتنقها بعض الاشخاص ويجدون ان من الحكمة اتباعها » .

ولا يخرج **جيمس برايس** كثيرا عن هذا المعنى .

فالراي العام لديه اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموعة من الاراء التي يدين بها الناس بصدد المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة .

ويحدد الفيلسوف **جون استيورات مل** مفهومه عن الراي العام بقوله :

« ان مايريده المجتمع او الجزء القوي منه او مالا يريده يعتبر الامر الحاسم

الذي يقرر بصفة عملية القواعد التي يجب مراعاتها وعدم تعارضها مع القانون الدولي » .

ان الراي العام هو تصنيف لعديد من الاشياء ، وهناك شبه اتفاق على ان الراي العام « انما يمثل مجموعة من اراء جمع كبير من افراد المجتمع المعني بالنسبة للمصالح ذوات الطابع العام كما ان هذه الاراء يمكن ان تمارس تاثيرا في سلوك الافراد والجماعات والسياسات الحكومية » (١) .

ومن الملاحظ انه لا يمكن اخذ نتائج الاحصاء اساسا في التعبير عن صحة القضية المطروحة او بطلانها .

« ذلك ان الراي العام ليس مجرد تصويت شعبي وليس اقتراحا عاما ،فعندما يدور البحث في مسائل هي اقرب الى السياسة والحياة الاجتماعية منها الى العلم وهي حقا لب موضوعنا ، فان الراي العام في هذا المعنى لايتالف من مجموع رقمي للاراء الفردية في قضية معينة ولا حتى من التربيع هذه الاراء » (٢) .

والراي العام ليس شيئا ساكنا او جامدا بل متحرك نشط وفقا للعوامل التي تنشا اثناء مناقشة قضية ما ، وقد تكون عملية نشوء الراي بين جماعة من الناس عملية متزنة ومنطقية بيد ان هذه المنطقية في تشكل الراي العام لاتتصف بالثبات او الديمومة اذ غالبا ما تكون متضمنة قدرا من العاطفة والانفعال العفوي وما الى ذلك من عناصر غير عقلية وغير منطقية والثابت في الامر ان الموقف الاجتماعي او السياسي هو الذي يعمل على بلورة وتوجيه الراي العام من قضية ما مطروحة .

ومع كل ذلك نستطيع ان نصل الى التعريف التالي للراي العام .

« الراي العام هو عبارة عن حكم اجتماعي تطرحه طليعة واعية حرة مسؤولة تجاه قضية اساسية ترتبط بشروط التقدم الاجتماعي وتعبر عن مصالح الجماهير الواسعة » .

● عناصر الراي العام :

يتحدد التعريف السابق للراي العام بعنصرين اساسيين من العناصر التي تشكل وجوده واول هذه العناصر هو « المعرفة » اي احاطة الناس بظروفهم الاجتماعية والحياتية احاطة تعتمد على معرفة اثبت العلم صحتها ، وترتبط المعرفة بالادراك وهو شرط جوهري لتكوين راي معين كما ان الادراك يرتبط بالثقافة

(١) أحمد بدر : صوت الشعب ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ١٩٧٣ ص ٥٠ .

(٢) الفرد سوفي : الراي العام ـ ترجمة الدكتور كامل عياد ـ منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٦٢ ص ١٢ .

والمعارف والمكتسبات العلمية التي اكتسبها الانسان خلال تاريخه الطويل وهكذا فان المعرفة العنصر الاول المكون للراي العام يعطي المقولة التالية .

« لا راي لجاهل » . والعنصر الثاني من عناصر تكوين الراي العام هو « الحرية » وهذه ترتبط بعناصر متعددة اهمها :

١ ـ السيطرة على البيئة ووسائل الانتاج وهذا يعني تحرير الانسان من سيطرة راس المال .

٢ ـ تحقيق الوحدة القومية على ارض الوطن المجزأ(٢) .

وهنا نأتي على ذكر الشطر المكمل للمقولة الاولى فنقول « لا حرية لمستعبد » . فالمقولة العامة التي نطرحها لتحديد عناصر الراي العام تصبح كمايلي :

« لا راي لجاهل ، ولا راي لمستعبد » .

وعندما نسوق المقولة المحددة للراي العام شرطي الحرية والمعرفة نضعنا امام واجبات الاعلام في تكوين معرفة صحيحة وبعث وعي اجتماعي جديد .

ان مفهوم الراي العام او اصطلاحه لا يقتصر على وجود المعرفة فقط بل يتعداها ويربطها بالحرية .

« ومع ان المعرفة والوعي يشكلان الميزة الاولى لحكم صحيح يوجد في فكر اعضاء الجماعة ومشاعرهم الا ان الانتقال من معرفة غامضة الى معرفة جلية ينقل المجموعة من حيز الشائعات الى مجال الراي العام بشكل واضح وصريح » .

وتلعب الاهمية والفائدة دورا في تكوين الراي العام فحين يجيب احدنا على سؤال بـ (لا راي لي) فهو يعني امرين :

« اما انه ليس على اطلاع على المسالة ، او ان الامر لا يعنيه »(٤) .

ويحتل التراث الثقافي بعمومه لامة ما فعالية كبيرة في صيانة الراي العام لها ذلك ان للتراث الثقافي دورا في تكييف الافراد والجماعات وصهر ارائهم في بوتقة واحدة . كما يحدد التراث الثقافي السلوك الاجتماعي ككل باعتبار أن التراث الثقافي يبلور العادات والتقاليد والامثال وردود الافعال في الحياة الاجتماعية اليومية منها والعامة .

ويعتبر الاعلام الموجه من اهم عوامل تكوين وصيانة الراي العام بشقيه الدائم والمؤقت ففي الشق الاول نجد ان الاعلام يكتسب موقعه من خلال فعله وتاثيره في

---

(٢) الراي العام ـ منشورات الاتحاد الوطني لطلبة سورية .

(٤) ـ د . مصطفى الصالح ـ الراي العام ـ وزارة الدفاع ـ ادارة التوجيه المعنوي ـ دمشق .

عملية التنشئة الاجتماعية وتكوينها وفي الشق الثاني ياخذ ابعاده باعتبار انه عبارة من تزويد الجماهير بالمعلومات الدقيقة والاخبار الصحيحة والحقائق الواضحة والنتائج المبنية على الارقام والاحصاءات واذا كان الاعلام يرتبط بالنظم الاعلامية فلا يمكن لاي نظام من النظم الاجتماعية ان يقوم بعمله دون وجود اتصالات متبادلة بين الاجزاء المكونة له ، ولكن بعض المؤلفين يرفضون النظر الى وسائل الاتصالات كجزء من عناصر النظام السياسي في حين يقول مؤلفون اخرون بالمطابقة بين وسائل الاتصالات كجزء من عناصر النظام السياسي في حين يقول مؤلفون اخرون بالمطابقة بين وسائل الاتصالات هذه وبين اجهزة الاعلام الجماهيرية .

اما نحن فاننا لا نقصد هنا الجوانب التقنية والفنية لوسائل الاتصالات وانما ننظر الى وسائل الاعلام الجماهيري كادوات تساعد في تشكيل الراي العام الاجتماعي والتعبير عنه ولذلك نعتبرها مؤسسة اجتماعية تلعب دورا متزايدا في تحقيق القيادة السياسية للمجتمع .

« ومن هنا برزت وجهة النظر القائلة باعتبار هذه المؤسسة هيئة رابعة للسلطة الى جانب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ولقد دفعت اهمية هذه الوسائل معظم الدول النامية الى القيام بالسيطرة عليها وتوجيهها لخدمة اهدافها وللدعاية للافكار والمنطلقات السياسية التي يقوم عليها نظام حكمها »(٥) .

فالاعلام بوسائله المتعددة من صحافة واذاعة وتلفاز يؤثر تاثيرا كبيرا في توجيه الراي العام انه وسيط التغيير ، فهو الذي يخلق وعيا لدى المجتمع بمعوقات التقدم فيه وهو الذي يشرح ويبشر بالتغيير ، وهو الذي يروج لافكار المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية .

والاعلام مرتبط بالسلطة : « وهي سلطة سياسية في الدول الاشتراكية ، وفي بعض الدول النامية وهي سلطة اقتصادية فاعلة كما هو الحال في الدول الراسمالية ولكنه اداة جارحة ان لم يخلص القائمون على استخدام النوايا ويحسنوا الاستعمال » (٦) .

ونحن ندرك ان الاعلام المتطور يقوم على اجهزة اعلامية ووسائل اتصال متطورة وهي مرحلة لم تبلغها الامة العربية والبلدان النامية بعد .

ولئن كان الاعلام العربي يشكو من ضعف مؤسساته .. ومن قلة العناصر

---

(٥) مجلة الشبيبة ـ العدد ٩٦ عام ١٩٨٠ ص ٥ .

(٦) ـ سلسلة المعرفة ـ النظام الاعلامي الجديد ـ تاليف د . مصطفى المصمودي

البشرية المتخصصة والمدربة ، فانه يشكو ايضا من تسلط الرقابة عليه ، ومن التضييق على العاملين فيه ، واذا كان بعض الحل يكمن في تدريب الاعلاميين ورفع مستوى تأهيلهم المهني والتزام الاساليب العلمية في كل ذلك ، فان بعض اخر من الحل يكمن – من دون شك – في اتاحة الحرية للمؤسسة الاعلامية وللعاملين فيها على حد سواء ، والحرية التي ندعو لها هي الحرية المسؤولة .

● فلسفة الراي العام :

ترتبط فلسفة الراي العام بالفلسفة السياسية من طرف وبالوجهة المراد تعبئة الجماهير نحوها من طرف اخر ، ففي النظام الراسمالي الصناعي يكون هدف استخدام الراي العام لصالح فئة اجتماعية معينة على حساب طبقة اجتماعية كادحة، فتلح اجهزة الاعلام على اهمية احترام « النظام » و « الملكية الفردية » ولو كان ذلك على حساب حق الحياة ، فالاولوية في تلك النظم هي لحق الملكية الفردية والمصلحة الفردية والمصلحة الخاصة ، دون سواها ، وهذا ينتج رأيا عاما معينا وفيما ذوات سمات خاصة تختلف عن تلك التي نراها في النظام الاشتراكي حيث يتجه استخدام الراي العام لتعبئة طاقات المجتمع وزيادة الانتاج .

اما في الدول النامية والتي تسير في طريق تحولات اجتماعية متقدمة فتبرز خصائص اخرى للراي العام اهمها عدم التوازن ما بين الظروف الموضوعية الحديثة والادراك القديم لطبيعة المحيط المتأثر بقيم وعادات قديمة لا ترتبط بشروط التقدم الجديد وفي هذه الحال يحدث ما يسمى « بالفجوة الحضارية » بين الماضي والحاضر .

● وظائف الراي العام في الدول النامية :

ان اهمية دراسة الراي العام وتوجيه الجماهير في الدول النامية من اهم المسائل التي يواجهها الانسان المعاصر ولعل من اهم وظائف الراي العام في الدول النامية ردم تلك الفجوة ويتم ذلك بالاعتماد على فهم الواقع فهما علميا وانتشار مؤسسات سياسية واجتماعية في خلايا المجتمع مبشرة بايديولوجية تتماشى ومرحلة التغيير الجديدة محققة ما تتطلع اليه الجماهير لان تغيير اي واقع لا يمكن ان يتم الا بعد دراسته دراسة علمية ، واذا كان صحيحا باننا لا نستطيع رسم سياسة بالاعتماد على راي جاهل فاننا لا نستطيع ابدا ان نتناسى وجود الجاهل . وهنا يأتي دور الاعلام ومؤسساته في ترسيخ المعارف العلمية ونبذ الخرافات والاساطير والمعارف الشائعة التي لا تستند الى اسس علمية ، وهكذا فان من اهم عوامل تكوين راي عام سليم وموجه هو :

« توفير ايديولوجية واضحة ترتبط بشروط التقدم الاجتماعي ، وتاخذ في حساباتها واقع الجماهير وطبيعة ادراكهم،فتحدد اهدافا ذوات ابعاد زمنية تتناسب والامكانات المتوافرة لتحقيقها ، ووجود مؤسسات سياسية واجتماعية تعمل على تنظيم الافراد وتفجير طاقاتهم وحشدها لتحقيق تلك الاهداف على ان يسود تلك المؤسسات ديمقراطية بناءة تبعد شبح الارهاب الفكري والسياسي عن الافراد » (٧) .

ان الديمقراطية البناءة تستطيع ترجمة المقولة النظرية التي طرحناها وهي « لا راي لمستعبد » ترجمة علمية تقودها طلائع منظمة واعية تعمل من خلال الجماهير لترفع من مستواها الفكري وقدرتها النضالية لتصبح جماهير واعية حرة مسؤولة وعندها يولد راي عام صحيح يمكن الاعتماد عليه في التوجيه والتخطيط والتعبئة .

ان السيطرة على الاجهزة الاعلامية في الدول الراسمالية يتيح للطبقة الحاكمة ان توزع افكارها في عقول المواطنين ، فيظل الراي العام مضللا وتبقى الافكار التي يحملها المواطنون هي افكار الطبقة الحاكمة نفسها وهكذا فان الراي العام الذي يقتبسه معهد مثل « غالوب » للاحصاء هو في النهاية راي الطبقة الحاكمة .

ومن الملاحظ ان بعض الدول النامية تفتقر الى راي عام واضح ومحدد لعل ان السبب في ذلك يرجع الى مفهوم الحرية اذ ان من اهم ما تتصف به تلك المجتمعات هو تعدد الولاءات الاجتماعية للافراد الذي يرتبط في احدى اشكاله بتداخل اساليب الانتاج مع بعضها بعضا .

« ولما كان الوعي الاجتماعي مرتبطا بالولاءات الاجتماعية كان لابد من ان يضعف بتعدد هذه الولاءات » (٨) .

« كما يستدعي تعبير الراي العام مباشرة مفهوم النظام الحر والديمقراطية بل انه بالنسبة الى بعض مرادف للنظام الديمقراطي لان فكرة الراي العام الحر تتعارض مع الحكم الاستبدادي او التسلط الفردي » (٩) .

فالراي العام هو احد المفاهيم الاساسية للعلوم السياسية واحد العوامل الرئيسة للمجتمع الانساني المنظم وحين ينشا الراي العام وينمو بحرية يضع ويكيف وسائط دعائية ترسخه في بنيان الحياة السياسية لبعض الامم ، والمعروف انه ينقص المواطن في المجتمعات الانسانية عادة ما يسميه علماء السياسة

(٧) – د . صفوح الاخرس – الراي العام – منشورات الاتحاد الوطني لطلبة سورية .

(٨) – المصدر السابق نفسه .

(٩) – الفريد سوفي – الراي العام – ترجمة الدكتور كامل عياد – وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق ١٩٦٤ ص ١٠ .

الشعور بالاقتدار السياسي اي الاحساس بالقدرة على ابداء الراي في مختلف المسائل المحلية والقومية مع الاقتناع ان لهذا الراي قيمته ويمكن ان ينصت اليه. ان بعض جماهير العالم النامي تتميز بقدر كبير من اللا مبالاة السياسية الذي يعكس على الارجح غياب الاقتناع بضرورة وجدوى المشاركة واذا شاركت في بعض الاحيان فخشية من الوقوع تحت طائلة القانون.

ان هذا الشق الثقافي هو في الحقيقة نتاج للقهر الاجتماعي والسياسي الذي عانى ولا يزال يعانيه انسان العالم النامي.

« وهذا ما يفسر اهتمام العلوم السياسية وممارساتها بمسالة الراي العام ولماذا يهتم به ويغرسه ويستثمره رجال الدولة والسياسيون وقادة الحياة العامة وبصورة كاملة اولئك الذين يهتمون بالشؤون الاجتماعية والسياسية او يساهمون فيها » (١٠).

● وسائل قياس الراي العام :

لقد راينا ان للراي العام جذوراً عميقة في الواقع الاجتماعي ويعبر من ذاته بسلوك الافراد وارائهم وتطلعاتهم فهو اذاً تعبير جمعي لقضية معينة يبدا بالطليعة الواعية الحرة والمسؤولة وينتشر منها الى بقية افراد المجتمع من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية، ولهذا كان لابد لعناصر الراي العام ان تتحد بدرجة تطور المجتمع ومؤسساته السياسية والاجتماعية.

« فالمجتمع لا يمكن ان يملك رايا سليما وموجها الا اذا تحققت له ظروف موضوعية متقدمة وطليعة واعية حرة ومسؤولة تعمل ضمن مؤسسات سياسية واجتماعية فعالة وفق ايديولوجية فكرية معينة تكفل تحقيق اهداف الجماهير »(١١)

ومنه نجد ان وضوح الراي العام وسلامة اتجاهه يختلفان باختلاف تقدم المجتمعات وتطورها فوظائف الراي العام في الدول الاشتراكية تختلف عنها في الدول الراسمالية وتتباين في طبيعتها عن وظائف الراي العام في الدول النامية. فالغاية من دراسة الراي العام في تعرف اراء الافراد الذين يكونون مجتمعا سياسيا محدداً بقصد رسم سياسة تتفق واهداف المجتمع الكبرى.

وهذا التعرف يكون دقيقا اذا ما اتبع الاسلوب العلمي في سبر اراء الافراد ودراسة سلوكهم.

(١٠) د. مصطفى الحاج ـ الراي العام ـ وزارة الدفاع ـ دمشق ١٩٧٠ صفحة ١٦٩.

(١١) ـ د. صفوح الاخرس ـ مصدر سابق ص ١٢.

كما يستوجب التزام الباحث بالموضوعية وتمتعه باخلاق البحث العلمي. وتتعدد طرائق ووسائل تعرف الراي العام كما هو الحال في طرائق ووسائل جميع البيانات الاجتماعية وتحليلها بتعدد مواضيع الدراسة والهدف المرجو منها.

وفي كتابه الاخلاق والسياسة والادب لـ « **دافيد هيوم** » يقول :

« ليس ثمة شيء يبدو مثيرا للدهشة في نظر من يتابع مجريات الحياة الانسانية بعين فلسفية اكثر من السهولة التي يتم بها لحفنة من بني الانسان ان تحكم الاكثرية والخضوع الضمني الذي يسلم معه الافراد احاسيسهم وعواطفهم لاحاسيس وعواطف من يحكم وحين نمعن النظر في هذا الامر فلسوف نجد انه ما دامت القوة في جانب المحكومين فلن يجد الحكام شيئا يساندهم سوى الراي العام لهذا يتاسس الحكم على هذا الراي فحسب ويستوي في ذلك اكثر الحكومات استبدادا واكثرها حرية»(١٢).

والراي العام باعتباره وجهات نظر كل او اغلب افراد المجتمع حيال القضايا والاحداث والفاعلين في النظام السياسي لذلك يبدو ضروريا ان نعرض لاطار الراي العام في هذه الدول في جوانبه المختلفة.

« تعرف الدول النامية نمطا انتاجيا قوامه الزراعة او الاستخراج وينطوي على علاقات اجتماعية متخلفة وفنون انتاجية هابطة، هذا الوضع يقترن بحالة فقر عام تعانيها جمهرة البلدان النامية على نحو ما يتمثل في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي » (١٣).

هذا الفقر ساحبته بنى طبقية يكاد ينعدم فيما بينها النشاط الاجتماعي وتعكس تفاوتا شديدا في توزيع الدخول بين الطبقات.

« حقا ان كثيرا من الدول النامية شهدت وضع وتنفيذ خطط التنمية التي استهدفت زيادة الانتاج القومي الاجمالي غير ان ما حدث في كل الحالات تقريبا هو « نمو غير مصحوب بعدالة » اذا اقترن النمو الاقتصادي بتزايد التفاوت في الدخول الشخصية والدخول الاجتماعية وتصاعد البطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية » (١٤).

١ ـ الاطار السياسي :

« في البلدان النامية يصعب القول بوجود مجال سياسي متميز في مجالات

(١٢) ـ عالم الفكر ـ العدد الرابع ـ المجلد الرابع عشر ١٩٨٤ ـ ص ٦٦.

(١٣) ـ المصدر السابق.

(١٤) ـ خيارات العالم الثالث ـ محبوب الحق ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٥٠.

العلاقات الاجتماعية والشخصية فما هو سياسي مرتبط الى حد كبير بما هو اجتماعي وشخصي ، بمعنى ان نمط العلاقات السياسية يتحدد بنمط العلاقات الشخصية والاجتماعية والصراع السياسي يتركز اساسا حول مسائل النفوذ والمكانة ، بل والشخصيات ، وليس حول بدائل العمل السياسي وتمثل الصفوة الحاكمة مجموعة متجانسة من حيث الخلفية الاجتماعية ولا يتوقف الانخراط في صفوف الصفوة على اعتبارات الاداء والكفاءة بقدر ما يتوقف على اعتبارات غير سياسية ، الانتماء العائلي .. الطائفي .. الديني .. الخ » (١٥) .

هذا الاطار الطائفي للسيلسة في معظم البلدان النامية يجعل من الصعب على الافكار ان تكتسب تاثيرا في حد ذاتها فرد الفعل اتجاه وجهة نظر معينة تتعلق بالوضع الاجتماعي لصاحبها اوالمدافع عنها ومنناحية اخرى يقيد هذاالاطارالطائفي منحرية تغير الولاءاتالسياسية اذ يتطلبهذا التغيير تحولا في الروابط الاجتماعية والشخصية وتتسم البلدان النامية بغياب او ضعف التجمعات السياسية التييمكن ان تسهم في تزويد المواطن بالمعارف السياسية وبالتالي في تشكيل الراي العام .

« الا ان الراي انتهى من الناحية العملية بسيطرة سيادة راي واحد هو راي السلطة » (١٦) .

واذا ما وجدت مثل هذه التجمعات السياسية او المنظمات الشعبية والنقابات فهي تابعة للحزب الحاكم وهنا يختلف دورها حسب نوعية الحزب الحاكم سواء كان ثوريا تقدميا او رجعيا استغلاليا .

كذلك تشهد الحياة السياسية في البلدان النامية غياب او هامشية المعارضة السياسية فالقيادات السياسية لا تفتأ تزعم انها تمثل مصالح كل افراد الامة وتعمل في سبيلها وان المعارضة معوق لها ، والحكام في بعض الدول النامية يعطون الاولوية في الحفاظ على السلطة واسكات المعارضة حتى يضمنوا استمرار وجودهم وكذلك تنتشر ظاهرة مركزية القرار في معظم البلدان النامية والانفصال بين الحكام والمحكومين الامر الذي يؤدي الى نقصان المشاركة السياسية . ان القراراتتصنع مركزيا وتفرض على الجماهير دون الاهتمام بمطالبها الحقيقية ودون مشاركتها .

٢ ـ الاطـار الثقـافي :

« على الرغم من وجود قشرة خفيفة من الثقافة الحديثة ، ما زالت عناصر

(١٥) ـ المصدر السابق .

(١٦) ـ المصدر السابق .

الثقافة السياسية تقليدية لدى السواد الاعظم من ابناء الدول النامية » (١٧) .

فالانسان العادي في هذه الدول يفتقر لتكوين راي في كثير من الاحيان حول المشاكل التي يتعرض لها .

كما ينقصه الاحساس بالقدرة على مجابهة وتغيير الاطار المجتمعي الذي يعيش فيه فموقفه تجاه المحيط هو موقف الطاعة وليس المجابهة والتحدي .

● مشاكل قياس الراي العام :

الواقع ان قياسات الراي العام في الدول النامية عملية تكتنفها صعوبات شتى تتعلق بطبيعة الراي العام نفسه في تلك البلدان وفيما يلي نتطرق الى بعض هذه الصعوبات :

١ ـ طبيعة الراي العام :

فالراي العام يفتقر الى النضج وتعتريه السطحية في معظم بلدان العالم الثالث .

« الامر الذي يسهل انتقاله من النقيض الى النقيض » .

« هذه السمة هي نتاج طبيعي لاوضاع الفقر والامية وشيوع قيم العاطفية والفورية التي تابى المنهجية العلمية القائمة على الربط بين الاسباب والنتائج كما انها نتيجة لاختفاء المناخ الديمقراطي » .

ومن ثم غياب منطق الحوار بالاضافة الى ضعف الاعلام سواءمنالناحية المادية او الفنية وعدم وصوله الى كل الاماكن وخاصة في الريف وفقدان اساليب النقل السريع للاحداث وفضلا عن ذلك تظهر في الدول النامية حالة « اللا راي » بشكل ملفت للنظر .

« هذه الظاهرة يوجدها ويكرسها نقص المعلومات والشعور بالاغتراب ونمط التنشئة الابوي الذي يؤكد قيم التبعية وليس الاستقلال والحرية والاعتماد على النفس (١٨) .

٢ ـ اجهزة قياس الراي العام :

« الدول النامية دول حديثة الاستقلال لم تفرغ بعد من حل مشاكل بناء الامة

(١٧) ـ عالم الفكر ـ العدد الرابع ـ المجلد الرابع عشر ص ٧١ .

(١٨) ـ د . ناهد صالح ـ اللا راي في قياسات الراي العام للدول النامية المجلة الاجتماعية القومية ١٩٨٠ ص ١٠ .

والدولة ، قياداتها السياسية بوجه عام في واد والجماهير في واد اخر ، لا غرو اذا ان تخلو غالبية هذه الدول من اجهزة متخصصة لقياس الراي العام بغية ترشيد السياسات والقرارات » (١٩) .

وليس بخفي ان تبعية اجهزة استطلاع الراي العام على قلتها للحكومات انما يحد من حرية حركتها في اختيار الموضوعات التي تستحق اجراء قياسات الراي بخصوصها وان نتائج الاستطلاع لا تجد سبيلها الى الاعلان .

وتعاني اجهزة قياس الراي العام نقصا شديداً في خبراءالرايالعام والباحثين الميدانيين الاكفاء الامر الذي يرتب تصوراً منهجيا في مسوح الراي العام لاختيار موضوع الاستطلاع او اختيار العينة وبالتالي تتسم بضعف المضمون .

٣ ـ المبحوثون :

ان المبحوث يرى في باحث الراي العام شخصا غريبا وربما رجل الحكومة اذا اخذنا بعين الاعتبار مشاعر الشك المتبادل التي تخيم على العلاقات الاجتماعية والسياسية في الدول النامية .

« ونظرا لان القيادة السياسية لا تابه كثيراً بآراء الناس وتضع السياسات وتتخذ القرارات في غيبة من هذه الاراء فانه ينشا لدى الفرد قناعة مؤداها ان رايه لا قيمة له فيعزف عن الادلاء به » « ويميل الفرد في بعض الدول النامية الى المجاملة » (٢٠) .

« واحد جوانب هذا التكيف السريع لمختلف المواقف هو المسايرة التي يراد منها اخفاء المعتقدات والمشاعر الحقيقية (٢١) .

وبيان ذلك ان نتائج الاستطلاع قد لا تعكس الراي العام الحقيقي .

٤ ـ البحوث الاجتماعية والاحصاءات الرسمية :

في البلدان النامية من المؤسف انه لا يوجد تصور مسبق وكامل ودقيق عن المجتمع من جميع نواحيه . « وان وجد فبشكل جزئي وهذا الوضع هو في الواقع نتاج لحالة البحث الاجتماعي والبيانات الرسمية » (٢٢) فالدول النامية ليست لديها تقاليد واضحة للبحث العلمي وينقصها الايمان باهميته .

(١٩) ـ المصدر السابق نفسه .

(٢٠) ـ د . ناصر صالح ـ مرجع سابق ص ١٢ .

(٢١) ـ د. حامد عمار ـ في بناء البشر ـ القاهرة ـ دار المعرفة ١٩٦٨ صفحة

(٢٢) ـ د . حامد ربيع ـ مرجع سابق ص ٢٥٧ .

● الراي العام والالتزام بالقومية العربية :

لما كانت القومية العربية هي الهوية الاساسية لمجموع سكان الوطن العربي لذلك فان الالتزام بها يجب أن يظل دوما مضمون الراي العام وهذا التزام يجب ان يشمل جميع المظاهر التي يتجلى من خلالها الكيان القومي للشعب العربي .

ان الراي العام مطالب بتاكيد هذه الهوية القومية العربية في جميع المجالات وفي الوقت نفسه محاربة جميع الممارسات والافكار التي تعاديها او تنفيها، وفعال في الحياة اليومية للمواطنين العرب جميعا . كما هو مطالب على الصعيد نفسه باحياء التاريخ العربي ونشره وتحويله الى ثقافة حية جماهيرية تكون الخلفية الاساسية مع اللغة العربية للانتماء القومي . وفي هذا يجب ان يتجلى الدور التثقيفي والتربوي للراي العام الى جانب المهام النضالية الاساسية التي يلتزم بها ولما كانت الاقليمية بجميع مظاهرها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تشكل تحديا رئيسيا في الواقع العربي الراهن للقومية العربية بمفهومها المعبر عن وحدة الشعب العربي لذلك فان التصدي للاقليمية بجميع صيغها يجب ان يظل خطا مبدئيا ثابتا في الراي العام وفي هذا المجال يمكننا التاكيد ان المصالح القطرية ناشئة عن التجزئة السياسية وهي تتناقض مع المصالح الاساسية للجماهير العربية في التحرر والتقدم في كل قطر عربي لا بحكم الانتماء العربي الموحد لهذه الجماهير وحسب وانما ايضا بحكم وحدة الاهداف والمصير التي تربط هذه الجماهير في مواجهة اعدائها .

والنضال الوطني التحرري والتقدمي لكل قطر يرتبط استراتيجيا وكفاحيا بالنضال الوطني التحرري والتقدمي لجميع الاقطار بكل مالا يتعارض بان يكون ظاهريا ومفتعلا وناشئا عن مصالح محلية لفئة او طبقة مستفيدة من التجزئة او عملية لمصالح خارجية معادية للنضال العربي .

وفي المجال العربي الموحد : يجب ان يكون المنطلق الاساس للراي العام بدءا من ابسط اشكاله حتى اعلى هذه الاشكال المواقف المصيرية التي تمس المصالح الاساسية للنضال العربي كله .

ومن هنا نرى بان الالتزام بالقضايا القومية وبمصالح الجماهير وتطلعاتها في نضالها الثوري وبمقدار مايلتزم الراي العام بهذا المضمون يكون ثوريا بالفعل ان هذا الالتزام يفرض على الراي العام منطلقات بالغة الاهمية والخطورة ، يجب ان يتقيد بها بجميع اشكالها وادواتها معتمدا الصدق في مخاطبة الجماهير والدفاع عن مصالح الجماهير والالتزام بالديمقراطية الشعبية لان الديمقراطية الشعبية

هي اعلى اشكال الحكم الملتزم بمصالح الجماهير والمعبر عن اهدافها وتطلعاتها والذي يسمح لها بالمبادرة والاخذ بقضيتها وبناء مستقبلها وهذه الديمقراطية الشعبية هي الصيغة النهائية لنظام الحكم الذي تطمح الجماهير العربية لاقامته على ارض وطننا في اطار مجتمع عربي اشتراكي متحرر انتهت منه التجزئة والقضي فيه على الاستغلال والاضطهاد والتفاوت الطبقي ، لهذا لابد للراي العام من تعزيز صورة هذه الديمقراطية الشعبية بجميع مؤسساتها في اذهان الجماهير العربية وحفز نضالها من اجل بناء هيكلياتها طريقها الى الحرية والى الانتقال الى الاشتراكية.

ولقد استطاع النضال العربي في اكثر من قطر ان يتقدم باتجاه الديمقراطية الشعبية واصبحت الديمقراطية الشعبية صيغة رسمية معترف بها كنظام للحكم وفي مقدمة هذه الاقطار القطر العربي السوري . ان هذا العمل يسمح للراي العام الملتزم بالقضية العربية بقدر كبير من حرية التحرك لتدعيم مفهوم الديمقراطية الشعبية . وتامين الالتفاف الجماهيري من حولها والنضال من اجل الانتقال اليها. وهنا لابد من التعريج على التضامن مع حركات التحرر في العالم الثالث لان النضال العربي جزء لايتجزأ من نضال شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من اجل التحرر والتقدم . ولما كان هذا النضال وهذا الالتزام يواجه عدوا مشتركا هو الصهيونية والامبريالية والرأسمالية والاحتكارات التي تمثلها لذلك فان التضامن ما بين حركات التحرر في العالم الثالث يجب ان يكون خطا مبدئيا ثابتا في حفز الراي العام وهذا يعني المطالبة باستمرار المواقف الثابتة التالية :

١ ـ الوقوف الى جانب نضال هذه الشعوب بجميع اشكالها وتدعيم وتوضيح المؤامرات التي تتعرض لها .

٢ ـ الدعوة لقيام اتصالات مباشرة وعلاقات تعاون بين هذه الحركات ومساندة المنظمات التي تمثلها .

٣ ـ محاربة التمييز العنصري والاستعمار بكل اشكاله .

٤ ـ الكفاح من اجل انهاء النهب الامبريالي لتلك البلدان .

٥ ـ محاربة التسلل الثقافي الامبريالي الى بلدان العالم الثالث وتشجيع الثقافات الوطنية لهذه البلدان والدعوة الى تطوير هذه الثقافات باتجاه علمي تقدمي انساني كذلك لتشجيع التبادل الثقافي بينها .

● الراي العام والقائد :

رجل السياسة ، رجل القرار ، رجل الموقف ، يكون دوما شديد الرغبة والفهم لتعرف الراي العام شأنه شأن اي مهتم بامور صغرت او كبرت ولكنه في بعض الاحيان ولما لموقعه من مكانة مرموقة يصبح محاطا بحالة وجو خاص ، ويقوم باصطفاء اناس ينقلون اليه راي محترفين في العمل المهني او الاجتماعي او الاقتصادي . لكن هذا الراي يبقى بعيدا عن الراي العريق ذلك الراي الذي يعبر عنه الاقتراع السري الذي يعبر عن ملهمية ذلك الرجل القائد وايمانه بقضايا الجماهير من خلال تاطيرها في اطار المنظمات الديمقراطية الشعبية .

ان الاقتراع السري واعطاء المرأة دورا في الوصول الى راي عام شامل وصادق عما يريده الشعب يحقق لهذه الديمقراطية غايتها الانسانية والسياسية .

واخيرا نقول ان نجاح الراي العام يتوقف على مدى التطابق بين الخط الايديولوجي والسياسي من جهة وعلى مدى القدرة على ايصاله الى الجماهير ولا يمكن تحقيق هذا التطابق الا بقيام صلة دائمة ووثيقة بين الراي العام وصنع القرار السياسي اي بين القيادة الثورية والجماهير وبمقدار الاندماج بين القيادة والجماهير يحقق الراي العام اهدافه محليا وعربيا ودوليا، كذلك فان التفاوت في درجات تطوير المجتمع العربي بشكل خاص والبلدان النامية بشكل عام وانتشار الامية والعلاقات الاجتماعية التاريخية المتخلفة كالعشائرية والطائفية وتداخل البنية الطبقية في كثير من الاحيان والعديد من السلبيات الاخرى السائدة نتيجة المؤثرات الخارجية تجعل من مسالة تكوين راي عام في اي قضية مسالة صعبة ومعقدة تتطلب دراسة موضوعية مستمرة لساحة العمل ولمجمل الظروف السائدة فيه والتخطيط العلمي هو السبيل لتحقيق الاهداف المطلوبة لان الاعتماد على العفوية والمبادرات غير المدروسة وعلى

ارتجال المواقف سمة قد تكون بارزة ونقطة ضعف اساسية في تكوين راي عام حول قضية ما . فنرى ان الراي العام العربي بشكل خاص وفي دول العالم الثالث بشكل عام يخضع لمؤثرات مضادة خارجية بالغة القوة والتاثير قل ان تعرض لها راي عام في منطقة اخرى وهذه المؤثرات تفعل فيه بصورة دائمة ومنتظمة بمختلف الاشكال والوسائل . ومن هذه المؤثرات الخارجية المضادة مايطرح على الدوام مشكلات يومية خطيرة تتطلب المواجهة المستمرة لابطال مفعولها وحماية الراي العام من التضليل . كما تفرض على الراي العام ان تكون لديه القدرة على التاثير خارج النطاق العربي والمحلي لينتقل الى النطاق العالمي وهذا ما اكده الرفيق المناضل حافظ الاسـد حين قال :

« ان المطلوب من الاعلام العربي احيـانا ان يخترق اسوارا من النفوذ الصهيوني المسيطر على الراي العام في الغرب عبر سيطرته على اجهزة الاعلام والدعاية هناك وهذا يقتضي جهدا علميا موحدا من الامة العربية مدعوما بامكانات ثقافية ومادية هي في متناول يد امتنـا بما هو متوافر لديها من تنوع في الطاقات الفكرية والبشرية والمـادية » .

وقال ايضا : « ان مهمة اعلامنا ليست مقتصرة على مخاطبة جماهير شعبنا لان مخاطبة الراي العام العالمي هي جانب اساسي من هـذه المهمة وكي يقتنع العالم بمـا نخاطبه ينبغي ان يكون كلامنـا نابعا من ثقتنـا بانفسنا ومن صدق عزيمتنـا المدعومـة بالاعمـال » .

ان هذه المشكلات الرئيسة التي يعانيهـا الراي العـام

ومشكلات اخرى غيرها تضع في وجهه صعوبات بالغة الخطورة تحد من فعاليته على المستويات المحلية والعربية والعالمية وتضعف دوره كاداة اساسية في النضال العربي ولا يمكن لقضية ان تنتصر من دون سلاح رئيس فيها الا وهو الراي العام واذا كان صحيحا تماما انه ليس بالراي العام وحده تنتصر قضايا الشعوب الا انـه من المؤكد انه سلاح بالغ التـاثير حيث يعزز الخطـوات على طريق الانتصـار .

انشطة ووثائق

القيادة القومية

زيارة الرفيق الامين العام للحزب لرومانيا

● قام الرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب ـ رئيس الجمهورية بزيارة رسمية الى جمهورية رومانيا الاشتراكية في الفترة ما بين ٣٠ ـ ١١ و ٢ ـ ١٢ ـ ١٩٨٧ .

وتأتي هذه الزيارة في اطار التحرك العربي السوري والجهود التي يبذلها الرفيق القائد حافظ الاسد لتعزيز موقف سورية وتقوية مواقعها على الساحتين الاقليمية والدولية ، وكسب التأييد العالمي لقضايا الامة العربية العادلة ، وفي مقدمتها القضية المركزية للنضال العربي ، اضافة لتطوير علاقات التعاون الثنائية بين سورية ورومانيا .

احيطت الزيارة بحفاوة ، واستقبال حار للرفيق المناضل حافظ الاسد الامين العام للحزب،والوفد المرافق له ، وقد ابرزت وسائل الاعلام الرومانية وقائع هذه الزيارة واهميتها ، ونتائجها ، ودور القائد الاسد وسورية كطليعة متقدمة من فصائل حركة التحرر العربي والعالمي ، وجرت خلال هذه الزيارة مباحثات ركزت على الاوضاع الدولية والثنائية بين البلدين الصديقين ، وابرز البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة اهم المواضيع التي تناولتها المباحثات ، ومواقف البلدين منهما .

ففي المجال السياسي : اولى الجانبان اهتماما بالغا للوضع في الشرق الاوسط الناتج عن استمرار احتلال « اسرائيل » للاراضي العربية المحتلة وعن رفضها لتنفيذ قرارات الامم المتحدة،وانكارها للحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وتم تأكيد ان السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق الا على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وايدا عقد المؤتمر الدولي لهذه الغاية برعاية الامم المتحدة وبمشاركة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، وبحث وضع احتلال « اسرائيل » لاراضي لبنانية والتدخل بشؤون لبنان الداخلية ، وتمت ادانة هذا التصرف ، والمطالبة بالانسحاب من الاراضي اللبنانية المحتلة ، وقد اعرب الجانبان عن قلقهما ازاء احتمال توسيع الحرب العراقية ـ الايرانية ، وتورط دول اخرى فيها ، وان الوجود العسكري الامريكي والاطلسي في منطقة الخليج يؤدي الى زيادة التوتر الدولي ، وطالبا بانسحاب جميع الاساطيل الاجنبية من مياه الخليج .

وبحث موضوع استمرار الوضع الخطر والمعقد في العالم نتيجة لمواصلة سباق التسلح ، وخاصة التسلح النووي واستمرار وتفاقم النزاعات في مختلف المناطق في العالم وانتهاج الامبريالية لسياسة الاعتماد على القوة والتهديد باستخدامها والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك استقلال وحرية الدول الاخرى ، اضافة الى التدهور الاقتصادي ، وخاصة في البلدان النامية ، وعبر الطرفان عن قلقهما ازاء ذلك .

وتم الاعراب عن تأييد جميع المبادرات السلمية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وتأييد المقترحات السوفياتية المتعلقة بتصفية هذه الاسلحة على مراحل حتى عام الفين ويرى الطرفان في اجتماع القمة السوفياتي ـ الامريكي المقبل خطوة ترمي الى ازالة الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الابادة .

واكد الطرفان اهمية تدعيم السلام وتطوير التعاون وحسن الجوار في البلقان وجعل تلك المنطقة خالية من الاسلحة النووية والكيماوية ومن القوات والقواعد العسكرية الاجنبية .

وبحثت قضايا سياسية اخرى ، وابديا تأييدهما لنضال شعب ناميبيا ، ومع نضال الشعوب الافريقية من اجل ازالة الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري .

وفي مجال العلاقات الثنائية وتطوير اوجه التعاون بين البلدين ، وقعت

اتفاقات ذوات طابع اقتصادي وتجاري ، ووقع برنامج طويل الامد للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والمبادلات التجارية بين البلدين ، كما تم التوقيع على بروتوكول حول التبادل التجاري بين الحكومة السورية والحكومة الرومانية لعامي ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، واتفاق حول منع الازدواج الضريبي على الدخل والممتلكات .

ان زيارة الرفيق الامين العام للحزب لرومانيا تشكل مساهمة جديدة في تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين . وتعبر عن التقدير الكبير لدور سورية وموقفها وتعطي تأثيرها الايجابي في الساحة الدولية للنضال العربي عموما بالنظر لموقع سورية الريادي في هذا النضال وموقعها في قيادته على طريق تحقيق اهداف وطموحات الامة العربية في التحرير والوحدة والتقدم .

القيادة القومية تحيي انتفاضة شعبنا

في الاراضي العربيـــة المحتلة

● اصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بيانا حول انتفاضة شعبنـــا البطل في الاراضي العربيـــة المحتلة هذا نصه :

يا جماهير أمتنا المناضلة ..

تشهد الضفة العربية وقطاع غزة المحتلان انتفاضة شعبية عارمة ضد العدو الصهيوني المتغطرس كما تشهد الاراضي الفلسطينية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٤٨ امتدادا لهذه الانتفاضة واتساعا لهاتشمل صفوف كل العرب الذين يرزحون تحت نير الاحتلال العنصري الصهيوني .

انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني التي تعبر عن أصالة روح المقاومة لديه منذ مطلع هذا القرن وتاتي انتفاضته هذه متناسقة مع انتفاضة ابناء الجولان والجنوب اللبناني ومكملة لاعمال المقاومة الوطنية البطلة التي تقارع العدو وعملاءه يوميا في جنوب لبنان بل وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة نفسها .

ان هذه الانتفاضة المستمرة والمتصاعدة في ارضنا العربية المحتلة والتي تاخذ أشكالا مختلفة لكنها متكاملة تبعا للظروف والامكانات المتوافرة ، انما هي تاكيد لحقيقة وعتها الشعوب وان للمحتلين أن يتعلموها . حقيقة انه لا يمكن أن تموت أو تباع قضية أمة صممت جماهيرها على النضال والتضحية مهما كانت قوة المعتدي

ومهما كان الدعم الذي يلقاه من القوى الامبريالية مطلقا ومهما كانت الاساليب التي يستعملها في القمع والقهر همجية ووحشية وهي رفض لكل المشاريع التصفوية والاستسلامية وتاكيد جديد على ان قضية الشعب الفلسطيني قضية حية لدى ابناء شعبنا في الارض المحتلة الذي يعاني من الاحتلال والعدوان وحية لدى الجماهير العربية الملتزمة بمواصلة النضال حتى التحرير والنصر .

وهذه الانتفاضة العربية المتكاملة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان هي امتداد طبيعي في التاريخ للانتفاضات والثورات ضد الغزوات والمحتلين والمعتدين على امتداد ساحة الوطن العربي وهي اذ تستمد قوتها من الارث النضالي للجماهير العربية الواسعة وقواها المناضلة تعطي هذه الجماهير تركيزا للفعالية النضالية العربية وتجسيدا لتطلعات القوى العربية المناضلة في تحرير الانسان والارض ودعما لقوى المواجهة التي تشكل سورية قاعدة صلبة لها في اطار التصدي العربي الواسع للصهيونية والامبريالية ومخططاتها في التوسع والهيمنة من اجل الوقوف في وجه التحركات والنشاطات الامبريالية الصهيونية والرجعية التي تهدف الى تعميم نهج كامب ديفيد ومفرزاته على الساحة العربية .

وانتفاضة ابناء شعبنا بفتيانه وشيوخه ، بل باطفاله ونسائه تؤكد في كل معانيها وابعادها ان قضية الشعب الفلسطيني كما قضية ابناء الجولان والجنوب اللبناني هي قضية الامة العربية الواحدة التي لا تتجزأ والتي تظهر حدتها وتركيزها الان في هذه المناطق العربية المحتلة والتي تتطلب تجنيد الجهود العربية في كل الاتجاهات لتحقيق أهداف الامة العربية الواحدة في تحرير كل شبر عربي محتل واستعادة الحق العربي المغتصب لشعب فلسطين العربي .

وهذا التركيز يؤكد حقيقة طالما اطلقناها ونادينا بها حقيقة أن قضية الصراع العربي - الصهيوني تختزل التناقض الاساسي في المنطقة العربية باكملهـــا ، التناقض بين الامة العربية واهدافها ومصالحها وبين القوى الامبريالية والصهيونية واطماعها في اعادة الهيمنة على ارض العرب كلها وان حل هذه القضية لصالح الامة العربية هو الاساس لحل قضايا هذه الامة بكاملها وهو القاعدة لتحرير الانســان العربي واطلاق طاقاته الخلاقة في جميع الاتجاهات .

يا جماهير امتنا العربية المناضلة ..

لقد اثبتت هذه الانتفاضة ان مرور الزمن لم يكن الا فترة ترقب واستعداد وليس فترة للنسيان والاهمال كما اعتقد العدو الصهيوني وان الاجيال التي ولدت في ظل الاحتلال تتصدى اليوم لجنود الاحتلال وهو ما يخشاه العدو اذ انه على

الرغم من مرور اربعة عقود على احتلال فلسطين فان سياسة الاستيطان والضم والاحتلال باءت بالفشل لقد اثبت الجيل الجديد انه لا يقل تصميما وتضحية وصمودا عن الجيل الذي عاصر اغتصاب فلسطين وبالتالي فان الاجيال القادمة ستكون اكثر تصميما على مواجهة المحتل واكثر خبرة في دحر عدوانه .

لقد استطاع شعبنا في الارض المحتلة بانتفاضته كسب الراي العام العالمي الذي بدا يشعر من جديد ان الوضع في المنطقة اضحى على حافة الانفجار وما دام الاحتلال الصهيوني جاثما على الارض العربية وما دامت قضية الشعب العربي الفلسطيني دون حل عادل وشامل فان اوسع اوساط الراي العام العالمي هذا يتعاطف مع الانتفاضة كونها تدخل في اطار الحق المشروع لكل شعب بالدفاع عن ارضه ووجوده سيما ان الادارة الامريكية التي تدعم العدو عسكريا واقتصاديا وسياسيا تعرقل اتخاذ اي قرار في مجلس الامن يدين الكيان الصهيوني وممارساته القمعية ضد شعبنا العربي في الارض المحتلة كما انها تعطل دور الامم المتحدة وتعيق الجهود نحو حل عادل وشامل لقضية الشعب العربي الفلسطيني وللوضع في الشرق الاوسط عموما .

ان انتفاضة الوطن المحتل تثبت مرة اخرى ان طريق الكفاح ومواصلة النضال هو الطريق الصحيح لمواجهة عدو متغطرس ذي اطماع توسعية يخوض حرب ابادة ضد ابناء امتنا في كل ما تطؤه قدمه ويتخذ من فلسطين المحتلة قاعدة للتوسع والامتداد باتجاه الارض العربية كلها وطريق الكفاح هذا هو الاساس لكل توجه ضمن اطار متكامل للممارسة النضالية وهو الخلفية التي تعطي لكل تحرك وفي اي اتجاه كان القوة والفعالية والجدوى .

ان هذه الانتفاضة تشكل مرتكزا كبيرا لتثبيت مفاهيم التحرير ولتمتين الوعي النضالي ولتعميق الثقة بالنفس بعد ان قضت الانتفاضة على ما تبقى عند العدو من غرور وغطرسة وبعد ان الكشف طريق حرب تشرين التحريرية في انهاء المرتكزات النفسية التي بنى عليها العدو تفوقه في فترة مضت .

والانتفاضة تثبت من جديد ان الانسان العربي المؤمن بحقه الملتزم بالنضال بسلوكه المصمم على تقديم التضحيات الجسام سينتصر في النهاية مهما كان الطريق شاقا ومرهقا وطويلا كما تثبت الانتفاضة ان السير وراء اوهام التسوية الامريكية - الصهيونية والاستسلام لها والانحراف عن الطريق السوي باتجاهها ليس سوى محاولة لاجهاض الانتصارات العربية هذه وامعان في الخنوع والخضوع لارادة العملاء وتشجيع للعدو لكي يمضي قدما في عدوانه واحتلاله .

ان الانتفاضة صرخة قوية في وجه المستسلمين والمتخاذلين على الساحة الفلسطينية والساحة العربية عموما وهي نداء صريح ومحدد لفصائل الثورة الفلسطينية لتركيز نضالها داخل الارض المحتلة حيث يتواجد الانسان المقاتل الذي يحتاج لمقومات الصمود كي تتحول الانتفاضة الى ثورة شعبية عارمة تنهي الاحتلال وتقضي على سيطرة العدو واطماعه في التوسع ومواصلة العدوان كما هي دعوة للامة العربية بانظمتها وقواها وجماهيرها لرص الصفوف ودعم الانتفاضة البطلة ومساعدة من يواجهون بطش العدو بصدورهم العارية ومن اجل توحيد كل القوى وحشد كل الطاقات في المعركة الاساسية ضد العدو الصهيوني التوسعي حتى تتحرر الارض العربية كاملة ويستعيد الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة في تحرير وطنه .

ان التحديات الكبيرة التي تواجهها الامة العربية في هذه المرحلة تتطلب اليوم اكثر من اي وقت مضى عودة التضامن العربي الى مضمونه الكفاحي الفعال الذي يضمن الموقف العربي الموحد ضد العدو الصهيوني وان تجسيد هذا التضامن مع انتفاضة الارض المحتلة يكمن في دعم نضال المقاومة في فلسطين والجنوب اللبناني وفي الجولان كما يكمن في الاستعداد للتصدي لعدوان اسرائيلي محتمل ضد سورية التي افشلت مخططات الاعداء والتي توظف كل امكانات شعبها من اجل الصمود لمتابعة النضال العربي للتحرير والنصر .

يا جماهيرنا المناضلة ..

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اعتبر منذ البداية القضية الفلسطينية القضية القومية المركزية للامة العربية قضية نضاله المحورية والذي يعمل دائما على تجنيد جميع الطاقات العربية وحشدها لتخليص امتنا العربية من الغزوة الصهيونية التوسعية الخطرة وثورته في القطر العربي السوري بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد التي تجسد اهداف الحزب ومواقفه النضالية يحييان هذه الانتفاضة البطلة ويدعوان جميع قوى التحرر والاشتراكية والسلام في العالم لاستنهاض قواها للتضامن مع هذه الانتفاضة الباسلة بجميع الاساليب الممكنة ولرفع الصوت عاليا ضد الصهيونية عدوة البشرية جمعاء .

القيادة القومية تطلع الاحزاب العربية والشقيقة والاجنبية الصديقة حول ما يجري في الاراضي العربية المحتلة

● وجهت القيادة القومية للحزب مذكرة الى الاحزاب العربية والشقيقة والاجنبية الصديقة اطلعتها على حقيقة ما يجري في الاراضي العربية المحتلة والممارسات الارهابية القمعية التي يتعرض لها ابناء الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع على ايدي قوات الاحتلال الصهيوني ودعت قوى التحرر والتقدم والسلام في العالم لدعم الانتفاضة وادانة الكيان الصهيوني والتحرك بمختلف الوسائل من اجل تحقيق الحل العادل والشامل في المنطقة الكفيل بتحرير الارض العربية المحتلة واستعادة الحقوق القومية المغتصبة للشعب العربي الفلسطيني .

وقالت المذكرة ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي - الصهيوني وان هذا الصراع لايمكن وضع نهاية له بدون تحرير الارض العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .. وان استمرار الاحتلال وتشريد شعب فلسطين بدعم من القوى الامبريالية وخاصة الادارة الامريكية سيبقي المنطقة باستمرار على حافة الانفجار ويجعلها اكثر مناطق التوتر في العالم .. وان التصدي للممارسات العنصرية الامبريالية لـ « اسرائيل » هي مهمة ملحة يتطلبها الدفاع عن السلام في المنطقة ووضع حد لسياسة العدوان والتوسع .. وهو ايضا موقف عادل في مساندة شعب يناضل من اجل ان يعيش حرا فوق ارضه ووطنه .